وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي – تبسة

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: ...../ 2022

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

فرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

المذكرة موسومة بـ :

اليات تطوير القطاع السياحي كأحد محددات التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2014-2020)

من إعداد:

- مرزوقي علاءالدين
- بوشليقة وائـــــل

إشراف الأستاذ (ة):

-رمضان بطوري

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
وئام ملاح	أستاذ محاضر – أ-	رئيســـــــا
رمضان بطوري	أستاذ محاضر – ب-	مشرفا ومقررا
خالد براهمي	أستاذ محاضر – أ-	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2021- 2022

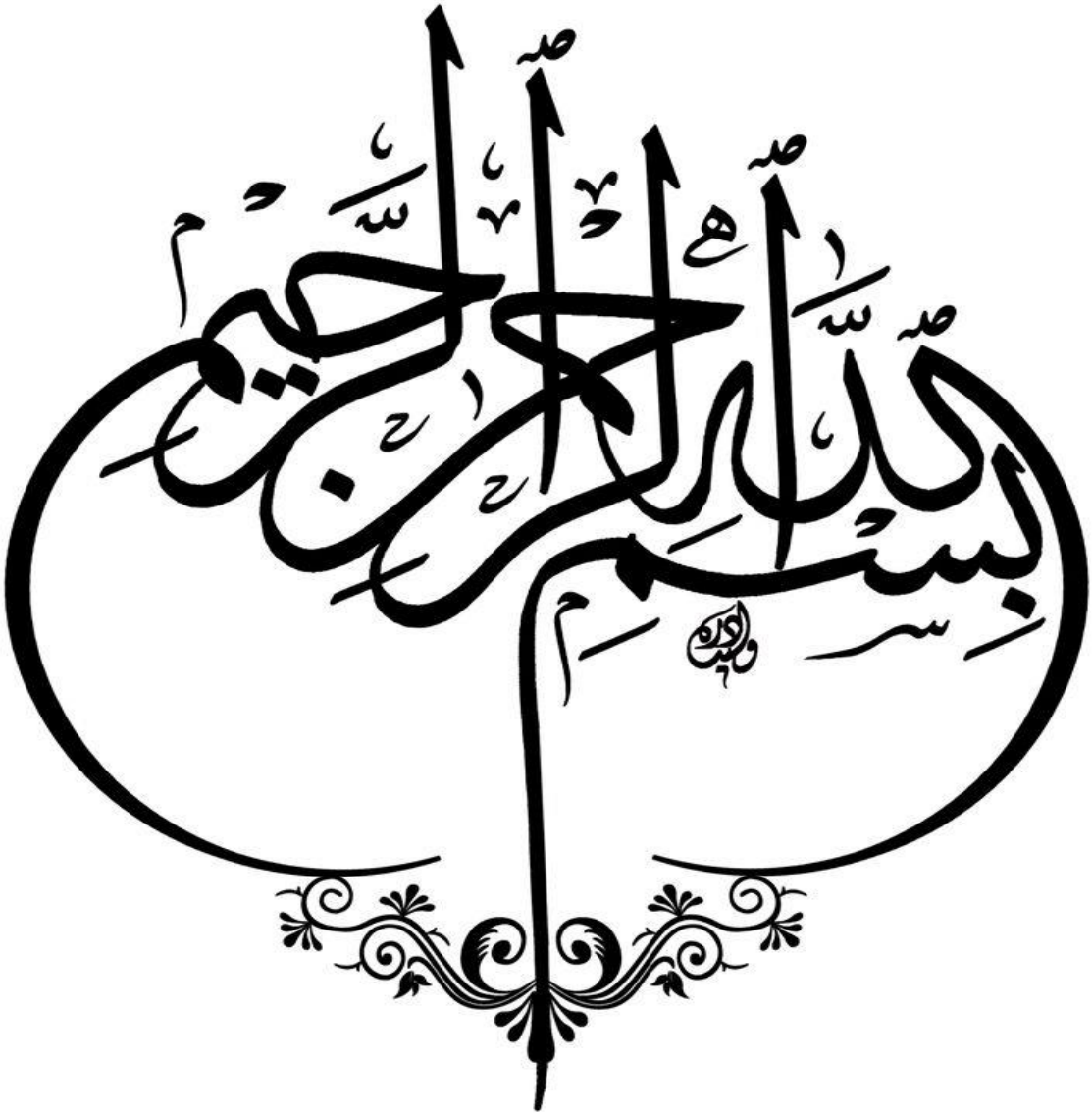
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمان الرحيم :

قال تعالى : فتعالى الله الملك الحق ولا تعجل بالقران من قبل ان يقضى اليك وحيه

وقل ربي زدني علما

سورة طه: الآية 114

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سلك طريقا يبتغي فيه علما سهل الله

له طريقا الى الجنة

رواه أبو داود والترمذي

الاهداء

نحمدك ربي حمدا يليق بجلال وجهك و عظيم سلطانك ونصلي و نسلم على حبيبك خير البشر و سيد الثقلين و هادي الامة ونورها سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم انه لا يسعني في هذا المقام الا ان اهدي ثمرة جهدي

الى :

من قال فيهما الله عز وجل ..... وبالوالدين احسانا .....

بحر الحنان ،ريحانة الدنيا ونور عيناي امي حفضها الله لي .

الى روحي و عصب حياتي ابي

الا احب الناس اخي و اخواتي

الا أعز الناس الى قلبي الأصدقاء والاقارب

كل أساتذتي في كل المراحل

كل من نسيت ذكرهم

كل من يقضي شبابه في نهل العلم

مطلع المعجزات الجزائر الحبيبة

كل من قرأ هذا السطر

❖ علاء الدين مرزوقي
❖ وائل بوشليقة

شكر و عرفان

اللهم انا نشهدك أننا سلكنا طريقا نبتغي فيه علما فسهل لنا ربنا به طريقا الى الجنة « ربنا أوزعنا أن نشكر نعمتك التي أنعمت علينا وعلى والدينا وأن نعمل صالحا ترضه لنا وأدخلنا برحمتك في عبادك الصالحين نحمدك ربي ونسألك أن تجعل علمنا هذا خالصا لوجهك الكريم

نشكر من كان رحمة للعالمين الذي هو مثالنا وقدوتنا في الدين، من أوصانا بطلب العلم سيدنا وحبيبنا الصادق الأمين محمد صلى الله عليه وسلم و اله وصحبه أجمعين صلاة والسلام إلى يوم الدين

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف "رمضان بطوري " على النصائح والتوجيهات التي قدمها طوال مدة اعداد البحث

كما نشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة مذكرتنا

وفي الأخير نشكر كل من ساعدنا ولو بابتسامة صادقة أو كلمة طيبة.

فهرس المحتويات

الفهرس العام

شكر و تقدير

فهرس المحتويات	I
فهرس الجداول	III
فهرس الاشكال	V
ملخص	VI
مقدمة عامة.....	أ–د
الفصل الأول: اساسيات حول الاقتصاد الجزائري.....	1
المبحث الأول: تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات و اثارها	2
المطلب الأول: الخلفية التاريخية لقطاع المحروقات	2
المطلب الثاني: هيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري	7
المطلب الثالث: حتمية الترشيد الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري	11
المبحث الثاني : اطار نظري عام حول التنويع الاقتصادي.....	14
المطلب الأول: اطار نظري عام حول التنويع الاقتصادي.....	14
المطلب الثاني: التنويع الاقتصادي في الجزائر و مؤشراته	18
المطلب الثالث: النموذج الاستشرافي للتنويع الاقتصادي في الجزائر	24
المبحث الثالث : شروط و فرص نجاح التنويع الاقتصادي في الجزائر.....	28
المطلب الأول : التحول نحو اقتصاد السوق وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.....	28
المطلب الثاني: القطاع الصناعي والقطاع الزراعي	34
المطلب الثالث: الطاقات البديلة و القطاع السياحي.....	38
خاتمة الفصل	44
الفصل الثاني : القطاع السياحي في الجزائر.....	45
	46

المبحث الأول : اطار نظري عام حول الصناعة السياحية.....	46
المطلب الأول : ماهية الصناعة السياحية و خصائصها	50
المطلب الثاني :أسس بناء الصناعة السياحية	54
المبحث الثاني : مقومات القطاع السياحي و اداؤه في الجزائر.....	54
المطلب الأول : مقومات القطاع السياحي في الجزائر	62
المطلب الثاني : أداء القطاع السياحي في الجزائر	68
المبحث الثالث : تقييم أداء القطاع السياحي في الجزائر و افاق تطويره.....	68
المطلب الأول : تنافسية القطاع السياحي في الجزائر.....	74
المطلب الثاني : افاق القطاع السياحي في الجزائر في ظل استراتيجية 2025.....	80
خاتمة الفصل.....	81
خاتمة عامة.....	85
قائمة المراجع.....	
الملاحق	

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	تطور حصة سونطراك في إنتاج البترول في الجزائر في الفترة الممتدة بين 1966 -1972	5
2-1	إيرادات الجزائر البترولية في الفترة الممتدة من سنة 1981 إلى غاية 1985	6
3-1	تطور صادرات المحروقات بآلاف الأطنان في السنوات الخمس السابقة	6
4-1	حجم صادرات الجزائر للمحروقات خلال فترة 2010-2020	7
5-1	مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الاجمالي خلال الفترة 2011-2020	9
6-1	الموازنة العامة للجزائر من 2011. 2020	10
7-1	تطور النفقات العامة ودور الجباية البترولية في تغطية النفقات العامة خلال الفترة 2014-2020	11
8-1	الإحصائيات المتعلقة بالتجارة الخارجية في الجزائر	19
1-2	الحظيرة الفندقية في الجزائر حسب القطاع القانوني خلال الفترة 2014 .2020	57
2-2	الحظيرة الفندقية في الجزائر حسب نوع التوجه السياحي خلال الفترة 2010- 2015	59
3-2	الحظيرة الفندقية في الجزائر حسب التصنيف خلال الفترة (2017-2020	60
4-2	تطور الليالي السياحية في الفنادق الجزائرية خلال الفترة (2014-2020)	61
5-2	الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة (2014-2020)	62

6-2	مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2014-2020) الجزائر	63
7-2	رصيد الميزان السياحي في الجزائر	64
8-2	تطور عدد العمال في القطاع السياحي للجزائر خلال الفترة 2014-2020	66
9-2	ترتيب الجزائر حسب المؤشر الكلي لتنافسية قطاع السياحة	70
10-2	ترتيب الجزائر حسب مؤشر البيئة التمكينية	70
11-2	ترتيب الجزائر حسب مؤشر السياسات و الظروف التمكينية للسياحة و السفر	72
12-2	ترتيب الجزائر حسب مؤشر البنية التحتية	73
13-2	ترتيب الجزائر حسب مؤشر الموارد الطبيعية والثقافية	73

فهرس الأشكال

فهرس الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-2	الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة (2014-2020)	63
2-2	مكانة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية ضمن المخطط الوطني للتهيئة الإقليمي	77
3-2	الأهداف الخمسة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025	78

الملخص

ملخص :

أضحى التنويع الاقتصادي أحد أهم أساسيات إدارة الاقتصاد الحديث ،لا سيما بعد توالي الأزمات الاقتصادية التي كشفت اللجام عن هشاشة الاقتصاد الوطني الذي يعتمد بالأساس على قطاع المحروقات ، وفي ظل انهيار أسعار النفط منذ مطلع سنة 2015، ظهرت حاجة الاقتصاد الجزائري الملحة أكثر من أي وقت مضى إلى تقليص الاعتماد على النفط وتدعيم سياسة التنويع الاقتصادي التي أضحت حتمية اكثر منها كخيار والانتقال إلى الاستثمار في المشاريع التي تملك فيها الدولة ميزة تنافسية، على غرار الزراعة والصناعة و الطاقات المتجددة و السياحة ، حيث خلفت سياسة التركيز على النفط في بناء السياسات الاقتصادية أضرار اقتصادية واجتماعية هامة على المجتمع الجزائري.

لهذا كان الهدف الأساسي من هذا البحث هو معرفة الاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات عامة و التركيز على القطاع السياحي كأحد هذه البدائل خاصة ومعرفة مكانتها في الاقتصاد الوطني وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2014 –2020)، ودراسة واقع القطاع السياحي وسبل تطويره من خلال الاستراتيجيات التي اتبعتها الجزائر و مدى فاعليتها خلال فترة الدراسة

Résume :

La diversification économique est devenue l'une des bases les plus importantes de la gestion de l'économie moderne, surtout après les crises économiques successives qui ont révélé la fragilité de l'économie nationale, qui dépend principalement du secteur des hydrocarbures, et à la lumière de l'effondrement des prix du pétrole depuis le Début 2015, l'impérieuse nécessité de l'économie algérienne s'est imposée plus que jamais : réduire la dépendance au pétrole et renforcer la politique de diversification économique, devenue plus incontournable qu'une option, et passer à l'investissement dans des projets où l'État a un avantage concurrentiel, comme l'agriculture, l'industrie, les énergies renouvelables et le tourisme, où la politique de focalisation sur le pétrole dans la construction des politiques économiques a laissé des dommages économiques et sociaux importants pour la société algérienne

Par conséquent, l'objectif principal de cette recherche était de connaître les stratégies alternatives pour le secteur des hydrocarbures en général et de se concentrer sur le secteur du tourisme comme l'une de ces alternatives en particulier et de connaître sa place dans l'économie nationale et son impact sur la croissance économique en l'Algérie au cours de la période (2014–2020), et d'étudier la réalité du secteur du tourisme et les moyens de le développer à travers les stratégies suivies par l'Algérie et leur efficacité au cours de la période d'étude.

منذ الاستقلال، عملت السلطات الجزائرية على إعطاء عناية خاصة لقطاع المحروقات، فهو يعتبر المصدر الرئيسي للطاقة من جهة، وللموارد المالية من جهة أخرى، حيث كان ولا يزال يشكّل النسبة الأكبر بين القطاعات الأخرى من حيث الايرادات المالية، وهو وضْع جعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية والتأثّر بالتغيرات الحاصلة في سوق النفط العالمية، لاسيما وأن أسعاره تعرف تتميّز بتذبذبها في الأجلين القصير والمتوسط، والاتجاه نحو التدهور على المدى البعيد بسبب البحوث والتطوير التي تعنى بإيجاد بدائل طاقوية بديلة.

ومن هذا المنطلق، بات البحث عن الآليات والبدائل المتاحة للخروج من الطابع الريعي للاقتصاد الوطني مسألة حتمية ومستعجلة، وبشكل عام، فإن تجاوز هذه الوضعية الحسّاسة يتطلّب العمل على تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال الاستغلال الأمثل لكل الموارد الاقتصادية المتاحة. بداية من حصرها وتعدادها ثم ترتيبها بحسب أولويتها، وتصميم استراتيجية للنهوض بالقطاعات المرشّحة لتكون روافد اقتصادية واعدة للاقتصاد الوطني، من خلال إسهامها بفعالية في خروج الاقتصاد الوطني من تبعيته المفرطة لقطاع المحروقات، وتحقيق تنوّع اقتصادي مستدام يرتكز على قاعدة عريضة ومتنوعة من الموارد الاقتصادية، ويتسم بدرجة عالية من التكامل المتجسد في الترابط الوثيق بين مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة، وبما أن تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر يتطلب بالدرجة الأولى تنويع مصادر الدخل والإنتاج، فقد عملت السلطات الجزائرية على خلق نموذج اقتصادي جديد يتماشى مع المتطلبات والظروف الراهنة من خلال اللجوء إلى قطاعات أخرى خارج المحروقات كالصناعة و الفلاحة والسياحة والطاقات البديلة. وفي هذا السياق تحديدا، يعتبر القطاع السياحي أحد أهم الروافد المالية والبدائل التنموية التي يمكن للجزائر الاعتماد عليها من أجل ضمان ديمومة عملية التنمية الاقتصادية في ظل تذبذب وتراجع أسعار المحروقات.

أولا – إشكالية البحث :

إن ما تملكه الجزائر من امكانات وموارد طبيعية وبشرية وتاريخية، ورغم الجهود المبذولة من قبل السلطات المعنية، فإن القطاع السياحي في الجزائر لا يزال بعيدا كل البعد عن تحقيق النتائج التي تحققها السياحة في دول العالم سواء تلك البعيدة أو حتى دول الجوار، فهشاشة هذا القطاع الذي تترجمه نسبة المساهمة التي لم تتعدى في أفضل الحالات 2.3 بالمئة من الناتج الداخلي الخام، يوضح ما تفقده الجزائر من مورد هام ومنتج يمكّنها من صناعة قوية لمرحلة ما بعد النفط، وفي ظل هذه الحقيقة يستوجب إيجاد آليات تسهم في حوكمة القطاع السياحي من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة، وتأسيسا على ما تقدّم، تبرز معالم الإشكالية الرئيسية للبحث، والتي يمكن صياغتها كما يلي:

كيف يمكن للقطاع السياحي أن يُسهم في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، وما هي الآليات اللازمة لذلك؟

وانطلاقا من هذه الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية :

- الى أي مدى بات تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر قضية حتمية مستعجلة ؟
- ما هي أبرز القطاعات الاقتصادية المتاحة لتحقيق التنويع المنشود في الاقتصاد الوطني؟
- ما هو واقع ومستوى أداء القطاع السياحي في الجزائر؟
- ماهي معالم استراتيجية تطوير القطاع السياحي المستدام في الجزائر ؟

ثانيا- فرضيات البحث:

على الضوء السابق للإشكالية البحث وللإجابة عن التساؤلات المطروحة تم صياغة الفرضيات التالية:

- ان الهيمنة الكلية لقطاع المحروقات على الاقتصاد الوطني الزم عليه ايجاد مصادر اخرى للخروج من تبعيته للنفط بشكل حتمي و مستعجل .
- يمكن للتنويع الاقتصادي من خلال الصناعة السياحية ان يحد من التقلبات و الازمات الاقتصادية في الجزائر .
- ان التنمية السياحية المستدامة في الجزائر تعتمد على مدى تطبيق استراتيجية جيدة وفق مخطط طويل المدى .

ثالثا- أهمية البحث: تنبثق أهمية هذه الدراسة من حيث حيوية الموضوع الذي تتناوله من خلال وعي الجزائر لدور تنويع اقتصادها و تفعيل قطاعها السياحي لتحقيق التنمية المستدامة كما تنبع أهمية البحث من خلال العبارات التالية :

- ابراز الدور الفعال الذي يمكن ان يلعبه التنويع الاقتصادي من خلال صناعة السياحة
- مستقبل الاقتصاد الجزائري مرتبط بمدى قدرته على صناعة خيارات بديلة للمحروقات
- ابراز الجوانب النظرية و التطبيقية لموضوع البحث محل الدراسة

رابعا- دوافع اختيار الموضوع:

- دوافع موضوعية :

يعود الاهتمام بموضوع الاقتصاد السياحي ومتطلبات ترقيته في الجزائر إلى كونه من أكثر المواضيع تداولا ونقاشا في الآونة الأخيرة، وذلك باعتباره قطاعا بكرا يمكن أن يكون أحد الروافد المالية

- دوافع ذاتية:

- الميل الى البحث في مجال الدراسات الكلية؛
- الرغبة في التعرّف على القطاع السياحي في الجزائر الذي لا تزال الدراسات التي تناولته قليلة لاسيما على مستوى الماستر.

خامسا- اهداف البحث:

يكمن الهدف الأساسي لهذا البحث في ابراز استراتيجيات التنويع الاقتصادي في الجزائر عامة و مدى أهميته في تحقيق التنمية المستدامة وعلى القطاع السياحي خاصة كأحد اهم محددات التنويع الاقتصادي في الجزائر.

سادسا- منهجية و خطة الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي، باعتباره المنهج المناسب لعرض محتويات الدراسة، من أجل اعطاء الموضوع محل الدراسة حقه من التحليل والتدقيق وسليط الضوء على واقع الإيرادات السياحية وإبراز أهم العوامل المؤثرة عليها، وكذلك لمعرفة واقع الإيرادات الزراعية، السياحية والصناعية خارج المحروقات وتأثيرها على النمو الاقتصادي.

سابعا- الدراسات السابقة:

- تم إجراء مجموعة من الدراسات والأبحاث العلمية والأكاديمية سواء في موضوع دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستراتيجيات ترقيتها، أو في موضوع التنويع الاقتصادي وكيفية التخلص من مصادر الدخل الوحيد، وفيما يلي أبرز الدراسات التي لها علاقة بموضوع هذه الدراسة وهي كما يلي:

- **دراسة صادق هادي ، *دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج - خلال الفترة 2000-2012***، دراسة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة سطيف، 2013/2014: ركزت هذه الدراسة على أن سياسة التنويع الاقتصادي في الاقتصاديات النفطية تعتبر سبيلا آمنا لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وخاصة الجزائر التي بذلت جهود كبيرة في هذا الإطار من خلال تسخير اعتمادا مالية كبيرة لتطوير وتنمية مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق تنمية مستدامة.

- **دراسة عشي صليحة، *الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس_ والمغرب، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة، 2010-2011***، سلطت هذه الدراسة الضوء على جوانب متعددة لواقع السياحة في الجزائر، تونس والمغرب، كما أوضحت الدراسة مدى مساهمة الإمكانات السياحية في تنمية قطاع السياحة، لا سيما المقومات الطبيعية والتاريخية والحضارية التي تتوفر عليها الدول إذا ما استغلت بكيفية مثلى.

- **دراسة اوريسي هبة الله، *دور الصناعة السياحية في تحقيق التنويع الاقتصادي و التنمية المستدامة دراسة حالة (الجزائر، تونس، مصر) أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي ،2018,2019***، سلطت هده الدراسة الضوء على التنويع الاقتصادي كأحد اهم البدائل لقطاع المحروقات و كذلك التركيز على القطاع السياحي كأحد هذه البدائل و إعطاء اليات تفعيله و تطويره لتحقيق التنمية المستدامة.

ثامنا- هيكل البحث:

لدراسة هذا الموضوع تم الاعتماد على خطة بحث من فصلين، حيث تطرقنا في **الفصل الأول** باستخدام المنهج الوصفي إلى هيمنة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، مبرزين واقع قطاع المحروقات في الجزائر وتداعيات انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الوطني، وفي الأخير تطرقنا إلى الاقتصاد الوطني خارج المحروقات و حتمية التنويع الاقتصادي فقد سلطنا الضوء على

الاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات حيث تناول الطاقات المتجددة كاستراتيجية مكملة لقطاع المحروقات، القطاع السياحي كبديل استراتيجي وكذلك الزراعة و الصناعة .

أما في الفصل الثاني فقد سلطنا الضوء على احد اهم البدائل محل الدراسة الا و هي القطاع السياحي محاولين بذلك ابراز مكانته الاقتصادية، كيفية تطويره، دراسة لمعيقاته و محاولة تقديم حلول و في الاخير تأتي الخاتمة والتي تلخص النتائج العامة للدراسة واهم التوصيات.

تاسعا– معوقات وصعوبات الدراسة:

صادفتنا خلال إعداد هذا البحث جملة من الصعوبات، أهمها:

- صعوبة الحصول على المعطيات والمعلومات لبعض الهيئات والجهات المختصة خاصة بالنسبة للإحصائيات، بالإضافة الى تضارب في المعلومات والمعطيات المتعلقة بموضوع السياحة في الجزائر.
- القيود التي فرضتها اجراءات البروتوكول الصحّي الخاص بوباء كورونا في الجزء الأول من العام الدراسي، وهو ما قلّل من عدد مرّات اللقاء بالأستاذ المؤطّر، وحتى السفر إلى مكتبات الجامعات الأخرى للبحث فيها عما يخدم الموضوع.

الفصل الأول

الفصل الأول: أساسيات حول الاقتصاد الجزائري

يعتبر التنويع الاقتصادي خيارا استراتيجيا التي تسعى العديد من الدول إليه في مقدمة سياساتها الاقتصادية الكلية ، فهو من أهم السياسات التي تستهدف عملية التنمية الاقتصادية المستدامة ،ويعتبر كذلك تحدي تواجهه الدول لاسيما الدول النفطية لاعتمادها على مصدر دخل واحد من خلال مجمل عوائدها المتحققة من الصادرات ، مما يجعل اقتصاداتها أكثر عرضة للصدمات الخارجية لارتباطها الوحيد مع البترول .

فالجزائر تعمل جاهدة لتبني تنويع اقتصادها وذلك للحد من هذه المخاطر و عدم اليقين الناتجة عن التقلبات الدورية التي تنصب على اعتمادها على النفط كمورد و مصدر أساسي للدخل

حيث تبنت مجموعة من البدائل للتخلص من التبعية الكلية للبترول كالاهتمام بالقطاع الزراعي، الصناعي، و السياحي.

لذا جاء هذا الفصل لإلقاء نظرة عامة حول مفاهيم أساسية حول الاقتصاد الجزائري و ذلك من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات و آثارها

المبحث الثاني :مفاهيم أساسية حول التنويع الاقتصادي في الجزائر

المبحث الثالث : شروط و فرص نجاح التنويع الاقتصادي في الجزائر

المبحث الأول : تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات و آثارها:

يلعب قطاع المحروقات دورا مهما في بناء وإرساء قواعد الاقتصاد الوطني، خاصة وأن الجزائر تملك ثروات طبيعية هامة تتمثل في موارد الطاقة من بترول وغاز، والتي كانت محتكرة من طرف الشركات الأجنبية مما دفع بالجزائر إلى استرجاعها عن طريق التأميم واستغلالها لفائدة الاقتصاد الوطني، حيث أن إيرادات المحروقات تعتبر المصدر الرئيسي لتمويل مشاريع التنمية الوطنية.

حيث سيتم تسليط الضوء على مجموعة من العناصر الأساسية التي من خلالها يمكن إلقاء نظرة شمولية على الاقتصاد الجزائري كأحد الدول الريعية.

المطلب الأول : الخلفية التاريخية لقطاع المحروقات

تعتبر الصحراء الجزائرية ثرية بالثروات المعدنية حيث تتربع على مساحة قدرها 2.1 مليون كلم^2 ، أي بنسبة تقدر بنحو 85 % من المساحة الإجمالية للجزائر حيث بدأت أولى محاولات التنقيب سنة 1913 إما خلال سنة 1949 تم العثور على المواد النفطية و استغلالها و من خلالها أضحت الجزائر حول الاستغلال الكلي لقطاع المحروقات

أولا: اكتشاف المحروقات في الجزائر قبل الاستقلال

ترجع أولى بدايات البحث والتنقيب عن البترول في الجزائر إلى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ففي سنة 1880 جرت أول محاولة تنقيب عن البترول في حوض شمال الوطن ونتج عنها اكتشاف مجموعة آبار لكنها اتسمت بقلة عمقها مثل بئر عين الزفت سنة 1895 وبئر تليوانيت الذي يقع في الجنوب الغربي لولاية غيليزان والذي اكتشف عام 1915، وبذلك أكدت على وجود محروقات في الوطن. ثم اكتشف بعد ذلك أول بئر تجاري بمنطقة واد فيتريتي[1] Guetterini سنة 1948 والذي يقع على بعد 150 كلم جنوب الجزائر العاصمة بالقرب من مدينة سور الغزلان والذي دخل حيز الإنتاج في السنة الموالية. وتعد هذه الاكتشافات أولية بحيث لا تدخل ضمن مخطط البحث والتنقيب، فتاريخ إنتاج النفط الفعلي في الجزائر كان في بداية الخمسينات أين بدأت أعمال البحث والتنقيب تتوسع لتشمل الصحراء الجزائرية، باكتشاف أول حقل للغاز ببرقة جنوب عين صالح عام 1954 ثم اكتشاف أول حقل نفطي هام بمنطقة حاسي مسعود بمساحة قدرها 2500 كلم والذي يعتبر واحد ن الحقول الكبرى في العالم وكان ذلك سنة 1956، ويتكون من حقول: حاسي مسعود، القاسي العقرب، زوتي، البرمة، مسدار، رورد شقة وحاسي قطار، إلى جانب حقل حاسي الرمل في نفس السنة الذي يقع على بعد 500كلم جنوب

[1] Mme Souhila Cherfi. L'avenir énergétique de l'Algérie : quelles seraient les perspective de consommation , de production , d'exportation du pétrole et du gaz en Algérie, à l'horizon 2030, Thèse de doctorat en science économiques, université d'Oran, 2011, p :11

شرق الجزائر العاصمة بمساحة قدرها 2100 كلم والذي يحتوي على مكثفات الغاز. ثم اكتشاف حقل زرزايتين في ولاية إيليزي على بعد 1500 [1]كلم بالجنوب الشرقي للجزائر بالقرب من الحدود الجزائرية الليبية وذلك سنة 1958 وبدأ في الإنتاج عام 1960، ثم اكتشاف حقا أوهانيت في نفس السنة على بعد 1500 كلم في الجنوب الشرقي للجزائر بمساحة قدرها 18000 كلمة ثم اكتشاف حوض سطح STAH بإيليزي سنة 1961. وقد تميزت هذه المرحلة بإنشاء الشركة الوطنية للبحث والتنقيب البترولي في الجزائر SNRepal وكان ذلك عام 1946، ثم إنشاء الشركة الفرنسية للبترول CEP بعد حصولها على رخصة التنقيب عن أكتوبر 1952، ثم إنشاء شركة التنقيب والاستغلال بالصحراءCREPSسنة 1953.

وبدأ الإنتاج والتصدير الذي تطور من 0.4 مليون طن سنة 1958 ليصل إلى 20.7 مليون طن عام 1962، حيث تم أول شحن للخام بميناء بجاية باتجاه لافيرا ومرسيليا بالإضافة إلى استخدام أول خط أنابيب في الجزائر الرابط بين حاسي مسعود وبجاية على امتداد 66 كلم ثم أول شحن على متن ناقلة البترول ويقل في نوفمبر 1959.

ثانيا: قطاع المحروقات بعد الاستقلال.

1.**الفترة الممتدة من 1962 إلى 1971** : بعد حصول الجزائر على استقلالها عام 1962 أجبرت على مواجهة اقتصاد متردي وهش مرتبط بدولة واحدة هي فرنسا، حيث أن المعاملات الاقتصادية والمبادلات التجارية تجري معها فقط، بالإضافة على إحكامها قبضتها على قطاع البترول الذي سيرته حسب ما تفتضيه مصالحها، إلى جانب جزء آخر كانت تسيطر عليه الشركات الأوروبية والأمريكية ، بحيث أن الشركات الفرنسية [2]كانت تحوز على أكثر من 67 % من رخص التنقيب، أما الشركات غير الفرنسية فكانت نسبتها تقارب 18 %، بينما لم تملك الجزائر في ذلك الوقت سوى نسبة تتجاوز 4 % من مساحات التنقيب وذلك بمساهمتها ب 40.5 % من رأس مال الشركة الفرنسية وذلك كون الشركات العامة في صناعة البترول كانت تخضع لأحكام قانون التعدين الفرنسي. حيث أن اتفاقية إيفيان عام 1962 أكدت على الوحدة الترابية إلا أنها من جهة أخرى تضمنت مجموعة من الإجراءات التي تحد من سيادة الجزائر على 3 ثرواتها الطبيعية في الصحراء والتي دامت إلى غاية إنشاء الجمعية التعاونية سنة 1965، واتسمت تلك الإجراءات ب – : الحد من قدرة الدولة على تعديل الوعاء الضريبي – .وجود إدارة موازية إلى جانب الإدارة الجزائرية تبث في كل المسائل المتعلقة بنشاط الشركات البترولية العاملة في المناطق الصحراوية.

---

[1] www.sonatrach-dz.com/arabe/histoire.html

1 بلقاسم سرايري: دور و مكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء واقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي آفاق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة, مذكرة ماجستير للعلوم الاقتصادية, جامعة الحاج لخضر في باتنة, ، ص:93- 94، دفعة 2008

2. الفترة الممتدة من 1971 إلى 1985: إن تأميم المحروقات بتاريخ 24/02/1971 حدد الإطار الذي تنشط فيه الشركات الأجنبية في البحث والتنقيب، وقد أعلن الرئيس في خطابه بأن:

- المشاركة الجزائرية في كل الشركات البترولية الفرنسية بنسبة 51 .%
- تأميم حقول الغاز الطبيعي .
- تأميم النقل البري أي مجموع الأنابيب الموجودة على التراب الوطني .

هذه القرارات الثلاث كانت مصحوبة بضمانين[1]:

- الشركات التي تطبق عليها هذا القرار تستفيد من نفس التعويضات الممنوحة للشركات الأمريكية والإنجليزية
- ضمان تموين السوق الفرنسي بالبترول الجزائري ويكون ذلك على أساس سعر السوق[2]وفي 12/04/1971 طبقت الجزائر مقاييس جديدة للمحافظة على الأمن و التي دعمت قرارات 24/02/1971 المتمثلة في: القرار الخاص بالقانون الأساسي للبترول الجزائري الذي يحدد الإطار الذي يمكن أن تعمل فيه نشاطات الشركات الأجنبية في ميدان البحث واستغلال المحروقات السائلة.

وضعت الجزائر حدا للأنظمة الضريبية وأصبحت تطبق وعاء ضريبي يتناسب و بترولها ويتماشى مع قرارات الأوبيب إلا أن فرنسا رفضت هذه المقاييس الجديدة واعتبرت بأن متابعة المفاوضات البترولية عن طريق الدول لم يعد صالحا، فقامت بإجراء مفاوضات بين الحكومة الجزائرية والشركات العاملة في الجزائر، وبذلك أصبحت المفاوضات بين وزارة الصناعة والطاقة سونطراك من جهة الجزائر، و الشركتين الفرنسيتين للبترول CF.P و E.L.E.R.AP من جهة فرنسا، ومنذ ذلك الحين دخلت الجزائر سياسة إنشاء شركات مختلطة تكون الأغلبية فيها جزائرية ، والبحث والاستغلال البترولي مع الشركات الأجنبية المختصة، حيث تم عقد عدة اتفاقيات في مجال البحث والاستغلال البترولي مع شركات أمريكية، يابانية، ألمانية، ..الخ. وبذلك أصبحت الجزائر تتحكم به مخطط صناعي هام يتمثل في السيطرة على مورد طبيعي هام وقيم الذي يسمح لها بتوفير الأرباح من أجل السير عملية التنمية الاقتصادية .

وفي هذه الفترة من استرجاع موارد المحروقات أصبحت الجزائر تراقب في عام 1972:

% 51من حصة الشركات التي مسها التأميم

% 77من إنتاج البترول

---

[1]Mustafa Mekideche, le secteur des hydrocarbures en Algérie (1958-2008) : problématiques , enjeux et stratégies , L'Algérie de demain : Relever les défis pour gagner l'avenir , p :10 .

[2]Mme Souhila Cherfi. L'avenir énergétique de l'Algérie : quelles seraient les perspective de consommation , de production , d'exportation du pétrole et du gaz en Algérie, à l'horizon 2030, Thèse de doctorat en science économiques, université d'Oran, 2011, p :115

% 100من إنتاج الغاز

% 100 من أنابيب المحروقات السائلة والغازية

% 100من التوزيع وكذلك احتكار مطلق داخل البلاد فيما يخص تكرير المحروقات ونشاطات الصناعات البتروكيميائية.

والجدول التالي يوضح تطور حصة سونطراك في إنتاج البترول في الجزائر في الفترة الممتدة بين 1966 و1972.

الجدول رقم (1-1) تطور حصة سونطراك في إنتاج البترول في الجزائر في الفترة الممتدة بين 1966 -1972 الوحدة مليار دولار

السنوات	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972
الشركات الأجنبية	30	34.4	37.1	37	33	12	11.5
سونطراك	3.9	4.6	5.9	8	14.8	26	38.5
مجموع الإنتاج ب مليون طن	39.9	39	43	45	47.8	38	50
%سونطراك في الإنتاج	11.5	11.8	13.7	17.75	31	69	77

المصدر : www.regionmag.com/evolution-des-hydrocarbures-en-algerie-pdf.html

3. الفترة الممتدة من 1985 إلى أيامنا هذه: إن فترة الثمانينات فترة خاصة في تاريخ السوق البترولية العالمية والتي أثرت سلبا على الدول المنتجة والمصدرة للبترول وخاصة دول الأوبيب، والجزائر باعتبارها أحد الدول المنتجة والمصدرة للبترول لم تنج من هذه الآثار السلبية والخطيرة نظرا لارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات، واعتماد الصادرات على المنتجات البترولية والغازية فقط، وضعف الصادرات خارج المحروقات. إن انخفاض الإيرادات البترولية جعل من الجزائر تفقد مداخيل هامة من العملات الصعبة[1] كانت في أمس الحاجة إليها لتمويل المشاريع التنموية، كما أنها أثرت على عدة جوانب اقتصادية، إنتاجية، استهلاكية وحتى اجتماعية، كما أن الفترة الأولى من الثمانينات وخاصة بعد سنة 1982 كانت معاكسة تماما لفترة السبعينات وتميزت بتدهور مستمر في الأسعار وبالتالي الإيرادات من العملات الصعبة، على الرغم من أن الجزائر استطاعت أن تحد من التأثير الكبير لتقلبات السوق

[1]Mustafa Mekideche, le secteur des hydrocarbures en Algérie (1958-2008) : problématiques , enjeux et stratégies , L'Algérie de demain : Relever les défis pour gagner l'avenir , p :11 .

البترولية العالمية وهذا عن طريق سياسة تنويع صادرات المحروقات ، ولكن هذا لم يمنع من تأثر الاقتصاد الجزائري بانخفاض الإيرادات البترولية تأثرا سلبيا، والجدول التالي يوضح إيرادات الجزائر البترولية في الفترة الممتدة من سنة 1981 إلى غاية 1985.

الجدول رقم (2-1) : إيرادات الجزائر البترولية في الفترة الممتدة من سنة 1981 إلى غاية 1985

(الوحدة مليار دولار)

السنوات	1981	1982	1983	1984	1985
الإيرادات	10700	8500	9700	9700	9200

المصدر: مجلة البترول و الغاز العربي رقم 1جانفي 1986ص41

إن نسبة انخفاض الإيرادات البترولية قدرت تقريبا ب 5 سنة 1982، ثم عادت لترتفع في سنتي 1983 و 1984 ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع حجم الصادرات من المحروقات من منتجات مكررة ، غاز البترول المميعGPL ، والغاز الطبيعي GNL وليس ارتفاع الأسعار، بحيث نلاحظ أن صادرات مختلف موارد المحروقات بأنواعها ارتفعت تدريجيا ما عدى البترول الخام، مما أدى إلى الزيادة في الإيرادات والجدول التالي يوضح لنا تطور صادرات المحروقات بآلاف الأطنان في السنوات الخمس السابقة.

الجدول رقم (3-1): تطور صادرات المحروقات بآلاف الأطنان في السنوات الخمس السابقة.

السنوات	1981	1982	1983	1984	1985
الإنتاج	54041	55993	60490	64241	68031

المصدر: مجلة البترول و الغاز العربي ,رقم ,1جانفي 1986 ,ص135

وتعتبر سنة 1986 سنة تاريخية في تطور السوق البترولية وتمثل النهاية الصغرى لدالة أسعار البترول، بحيث تميزت هذه السنة بانخفاض وتدهور إيرادات المحروقات في الجزائر بشكل كبير ليس له مثيل، حيث أصبح سعر البرميل يقدر ب 14.8 دولار سنة 1986 مقارنة ب 39.54 دولار للبرميل عام 1981، وقد صاحب هذا الانخفاض العملة الأساسية في السوق العالمية للبترول أي الدولار، ولهذا كانت آثار السوق مزدوجة على الاقتصاد الجزائري بفعل انخفاض أسعار البترول وانخفاض سعر صرف الدولار.

فاضطرت الحكومة الجزائرية إلى مراجعة قانون المالية لعام 1986 نظرا لاستحالة تطبيقه بسبب انخفاض الجباية البترولية، ومع انخفاض الأسعار اضطرت الدولة إلى ترشيد النفقات والعمل على زيادة الإيرادات من الجباية العادية فرفعت الضرائب المباشرة بنسبة 20% و الضرائب غير المباشرة بنسبة 28.5 %. كذلك ارتفعت حجم الديون بشكل ملحوظ خلال الفترة 1985 و 1987 حيث أنها ارتفعت بمقدار 4 مليار دولار خلال سنة واحدة لتصبح 21 مليار دولار نهاية عام 1987 .كما شهدت أسعار البترول انخفاضا مستمرا من 24 دولار للبرميل عام 1990 بسبب أزمة الخليج الثانية ليصل إلى قرابة 13 دولار للبرميل

سنة 1999 بسبب أزمة البترول الثانية لعام 1998 .أما بعد سنة 2000 فقد كان نشاط قطاع المحروقات مكثف وذلك في مختلف الميادين التي تضم البحث والتنقيب ونقل المحروقات، إلى جانب إبرام العديد من الاتفاقيات، إحراز العديد من الاكتشافات الجديدة وإنجاز العديد من المشاريع مثل مصفاة التكرير للنفط الخام والتكثيف بسكيكدة في مارس 2005، إلى جانب ارتفاع العوائد البترولية نتيجة الارتفاع المتزايد للأسعار الذي يقدر ب 90 إلى 110 دولار للبرميل.

المطلب الثاني : هيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري

يعتمد الاقتصاد الجزائري اعتمادا كليا على قطاع المحروقات حيث تتوقف كل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسات التنموية على عائدات تصدير المحروقات ، وذلك بالرغم من إجراءات الدعم وتشجيع الصادرات خارج المحروقات التي شرع في تطبيقها بداية من 1996 ، إذ ظلت الصادرات خارج المحروقات في أحسن الظروف لا تتعدى 5%.

أولا : مساهمة قطاع المحروقات في حجم الصادرات[1]

يساهم قطاع المحروقات بشكل كبير في حجم الصادرات للجزائر بحيث نجد أن أغلب الصادرات الجزائرية هي عبارة عن صادرات من المحروقات وهو ما يمكن توضيحه في الجدول التالي :

الجدول رقم(4-1): حجم صادرات الجزائر للمحروقات خلال فترة 2010-2020

(الوحدة مليار دولار)

السنوات	اجمالي الصادرات	صادرات المحروقات	الصادرات خارج المحروقات
2010	57.762	56.143	1,619
2011	73.804	71.662	2.140
2012	73.620	70,571	2.048
2013	65.823	63.662	2.161
2014	61,172	58,362	2.810
2015	35.138	33,081	2,057
2016	29.698	27.917	1,781
2017	35.132	33.203	1,930

1 .د براق محمد .أ – عبيلة محمد : دفع الصادرات الجزائر خارج المحروقات باستخدام مقاربة التسويق الدولي ،مجلة شمال إفريقيا ، الجزائر.ص125 ، العدد الرابع ،جوان 2006

2018	41.783	38.953	2,830
2019	35,824	33,244	2,580
2020	37.531	35.126	2.404

المصدر: بنك الجزائر، 2021

من خلال الجدول يظهر لنا تطور قيمة الصادرات خارج المحروقات مقارنة مع صادرات المحروقات والصادرات الإجمالية وهذا خلال الفترة 2010-2020 ، حيث يظهر لنا ضعف كبير في قيمة الصادرات خارج المحروقات طيلة فترة الدراسة، فقد قدرت قيمتها ب 1.6 مليار دولار سنة 2010 وهي قيمة ضعيفة مقارنة مع الصادرات خارج المحروقات التي بلغت في نفس السنة قيمة 56.1 مليار دولار، وقد شهدت قيمة الصادرات خارج المحروقات تذبذبا بين الصعود والنزول، إلى غاية السنوات الثلاثة الأخيرة لفترة الدراسة ،أين شهدت ارتفاعا متواصلا إلا أنها لم تزد عن 2.83 مليار دولار وهذا ما يمثل نسبة 77.6% من إجمالي الصادرات، وهي أعلى نسبة وصلتها الصادرات خارج المحروقات، ولقد كان هذا نتيجة بعض المجهودات التي قامت بها وزارة التجارة لترقية الصادرات خارج المحروقات، خاصة بعد التراجع الكبير الذي شهدته صادرات المحروقات حيث وصلت سنة 2016 أدنى مستوى لها، إذ بلغت27.9 مليار دولار نتيجة انخفاض أسعار النفط. وقد أثر هذا على مداخيل الدولة من العملة الصعبة، وتسبب في ظهور عجز كبير في الميزان التجاري و ميزان المدفوعات، ولم يبقى هناك من حل سوى ترقية الصادرات خارج المحروقات، إلا أن كل الجهود التي بذلتها الدولة لم يكن لها أثر كبير في الرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات بالمقدار الكبير والمقبول، حيث بقيت تحت سقف 3 ملايير دولار ،هذا وتشير بعض الإحصائيات الواردة عن المديرية العامة للجمارك بأن قيمة الصادرات الجزائرية بلغت سنة 2019 ما قيمته 35.82 مليار دولار، أي بانخفاض قدره -14.29 بالمائة عن سنة 2018، وهذا ناتج أساسا عن انخفاض أسعار البترول، وقد بلغت قيمة صادرات المحروقات 33.24 مليار دولار، فيما بلغت قيمة الصادرات خارج المحروقات 2.58 مليار دولار وهو ما يمثل 7.20 بالمائة من الحجم الإجمالي للصادرات، وهي تعتبر أعلى نسبة تبلغها الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2010-2020. (وكالة الأنباء الجزائرية، 2021)

قد بلغت القيمة الإجمالية للصادرات سنة 2020 ما قيمته 23.8 مليار دولار أي بانخفاض قدره -33.6 بالمائة عن سنة 2019، وهذا راجع أساسا إلى التراجع الكبير في أسعار المحروقات نتيجة الوضعية الوبائية التي يعيشها العالم منذ بداية سنة 2020 .فيما بلغت قيمة الصادرات خارج المحروقات 2.25 مليار دولار بانخفاض قدره -12.8 بالمائة عن سنة 2019. الإذاعة الجزائرية 2021 ووفق حصيلة لوزارة التجارة فقد سجلت الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال الثلاثي الأول قيمته870.33 مليون دولار، مقابل 547 مليون دولار في الفترة نفسها من سنة 2020، أي بزيادة قدرها 58.83 بالمائة،

وهذا نتيجة الاهتمام الكبير الذي أصبحت تتلقاه الصادرات خارج المحروقات من قبل المسؤولين على مختلف المستويات، (وكالة الأنباء الجزائرية، 2021

ثانيا : مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الاجمالي

لقد أعطيت كل الاهتمامات الضرورية لمعظم القطاعات الاقتصادية المتواجدة على مستوى الاقتصاد الوطني ،إلا أن الأهمية النسبية لكل قطاع تختلف حسب مكانته ووزنه ،وبما أن قطاع المحروقات كانت له أهمية بالغة نظراً لطبيعته الخاصة ودوره

الأساسي في تحقيق التراكم الوطني ،فهو يعتبر قاطرة النمو الاقتصادي ،ويمكن تتبع مدى مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الاجمالي من خلال الجدول التالي[1]

جدول رقم (5-1): مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الاجمالي خلال الفترة 2011-2020 (مليار دينار)

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
ناتج قطاع المحروقات	5242.1	5536.4	4968.0	4657.8	.23134	3025.6	3699.7	4547.8	3910.1	2575.1
القطاعات الأخرى	8429.5	9501.6	10365.3	11343.0	12224.7	13093.4	15176.6	14213.2	14807.1	14332.1
الناتج الداخلي الإجمالي	14526.2	16515.5	16569.2	17235.6	16712.7	17514.6	18876.2	20259.0	20284.2	18383.8

المصدر: بنك الجزائر :النشرات الإحصائيات الثلاثية

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ التطور الحاصل في الناتج الداخلي الإجمالي والذي ارتفع من 5242.1 مليار دينار سنة 2011 إلى 5242.1 مليار دينار سنة 2012 ومعنى ذلك أن قيمة الناتج الداخلي الإجمالي قد تضاعفت إلى أكثر من مرتين من سنة 2011 إلى سنة 2020 . كما نلاحظ من خلال الجدول أن سنة 2020 سجلت انخفاضاً في حجم الناتج الداخلي الإجمالي وأصبح 18383.8مليار دينار بعدما كان 20284.2 مليار دينار سنة 2019 وهذا بسبب انخفاض الناتج قطاع المحروقات من 3910.1مليار دينار إلى 2575.1مليار دينار ويعزى ذلك إلى إلا انخفاض الذي عرفته أسعار البترول

ثالثا : مساهمة قطاع المحروقات في الميزانية العامة للدولة

تتمثل مساهمة قطاع المحروقات في الميزانية العامة للدولة من خلال الجباية البترولية والتي تعتبر من أهم مصادر تمويل الميزانية العامة للدولة والجدول الموالي يبين تطور الميزانية العامة للدولة خلال الفترة 2011 إلى 2020.

[1] د براق محمد .أ – عبيلة محمد مرجع سابق الدكر

الجدول رقم (6-1) :الموازنة العامة للجزائر من 2011، 2020 (الوحدة مليار دينار)

السنوات	الإيرادات	النفقات	رصيد الميزانية
2014	4409.7	4208.5	201.7
2015	4910.6	4610.7	2999
2016	5320.9	5001.2	319.7
2017	5650.3	6144.3	494
2018	5905.7	8557	2651.3
2019	6507.9	8557	2049.1
2020	5114.9	6902.9	1788

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الوزارة المالية http://www.mf.gov.dz/ تم الاطلاع عليها 2022/03/24

نلاحظ من خلال الجدول أن إيرادات الميزانية عرفت تطوراً ملحوظاً خلال الفترة من 2014 إلى 2020حيث انتقلت من 4409.7 مليار دينار سنة 2014 إلى 4910.6 مليار دينار سنة 2020 أي بزيادة قدرها 510.7 مليار دينار ، أدى دالك بزيادة في النفقات قدرت بـ6902.9 الشيء الذي انعكس على رصيد الميزانية حيث عرفت الميزانية العامة عجزاً مستمراً منذ سنة 2017 إلى غاية 2020، حيث انتقل من 4208.5-مليار دينار إلى 6902.9- مليار دينار

رابعا : مساهمة الجباية البترولية في إيرادات الميزانية العامة للدولة

تشكل الجباية البترولية المورد الأساسي للميزانية العامة للدولة و تساهم بشكل كبير في الايرادات الكلية ،وقد عرفت نمواً متواصلة حيث انتقلت من 2.720 مليار سنة 2014 إلى 916 مليار دينار سنة 2020، وهذا راجع في الأساس إلى الارتفاع المتواصل في أسعار البترول خلال هذه الفترة ،كما أن نسبة مساهمة الجباية البترولية تراوحت ما بين9.49 % و 2.63 % وهو يفسر تأثير الجباية البترولية على حجم الايرادات الكلية ،كما أن الايرادات الأخرى قد عرفت هي الأخرى ارتفاعات متواصلة خلال هذه الفترة وانتقلت من 7.418 مليار دينار إلى 5.919 مليار دينار[1] ،غير أن مساهمتها في حجم

[1] عبد المجيد قدي ،المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ،دراسة تحليلية وتقييمية ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة الثالثة، الجزائر 2006،ص 185.

الايرادات الكلية [1]تبقى أقل من النصف ،حيث تراوحت ما بين 8.36 % و 50، % وعليه يمكن أن الإيرادات الكلية للميزانية العامة تتأثر بشكل مباشر بالتغيرات الحاصلة في حجم الجباية البترولية

خامسا : مساهمة الجباية البترولية في تغطية النفقات العامة

إن تحديد حجم النفقات العامة مسألة هامة ذلك أن هناك ظاهرة عامة تشمل جميع الدول وهي ظاهرة ازدياد النفقات العامة ،ومن العوامل المحددة لحجم الانفاق العام قدرة الدولة على تغطية تلك النفقات بالحصول على الموارد الضرورية ،تعتبر الجباية البترولية من أهم الايرادات التي تعتمد عليها الجزائر في تغطية نفقاتها ،ويمكن قياسها من خلال معامل التبعية البترولية والمعروف بأنه النسبة بين النفقات غير المغطاة بالموارد العادية (الضرائب العادية والإيرادات غير الضريبة) [2]والمغطاة بالجباية البترولية إلى مجموع النفقات والجدول التالي يبين تطور النفقات العامة ودور الجباية البترولية في تغطيته

الجدول رقم (7-1) : تطور النفقات العامة ودور الجباية البترولية في تغطية النفقات العامة خلال الفترة 2014-2020 (الوحدة مليار دينار)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الجباية البترولية	720,0	846,6	916.4	836.1	862.2	899	916
النفقات العامة	1199,9	1471.8	1540.9	1730.9	1860,0	2105.1	2543.4
معامل التغطية	60	57.1	59.9	48.3	46,35	42,7	36

المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد على بنك الجزائر

نلاحظ من خلال الجدول أن النفقات عرفت نمواً مطرداً خلال الفترة من 2014 إلى 2020، حيث انتقلت إلى ضعف ما كانت عليه في سنة 2014 أي بزيادة قدرت بـ:5.1343 مليار دينار جزائري وهي تعادل 212 % وهذا بسبب تطبيق الجزائر لبرنامج الانعاش الاقتصادي ودعم النمو. كما أن الإيرادات الجبائية عرفت هي الأخرى نمو متزايد ولكن بوتيرة أقل من نمو النفقات حيث زادت بنسبة 127 % وهو ما يفسر الانخفاض الذي عرفه معدل تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة حيث انخفض من نسبة 6% إلى نسبة 36 % ومع ذلك فإن الجباية البترولية تساهم بشكل كبير في تحديد حجم الانفاق العام

المطلب الثالث: حتمية الترشيد الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري:

[1]لخضر عزي ،الجباية البترولية في الجزائر ،مداخلة في الملتقى الوطني للسياسة الجبائية في الجزائر ، ص 209 ، جامعة البليدة 11-12ماي 2003

2عبد المجيد قدي ،المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ،دراسة تحليلية وتقييمية ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة الثالثة، الجزائر 2006،ص 185

أن الجباية النفطية تشكل مصدر التمويل الأساسي لنفقات الدولة وأن مستويات الانفاق العام تتأثر بشكل نسبي بحركة أسعار النفط وهو ما يعرض ميزانيتها العامة لعدم الاستقرار ، كما لوحظ أنه على الرغم من مساهمة التدابير المتخذة في تخفيف حدة العجز الموازن إلا أن هناك غياب لاستراتيجية واضحة ومتكاملة قائمة على ترشيد الاقتصاد في الجزائر في سياق البلدان الوفيرة بالموارد الطبيعية، لاسيما الدول النامية، فالتنويع الاقتصادي قد يساعد في معالجة عدد من القضايا الاقتصادية، ويمكن أن يساعد على التصدي لكافة عجزها الاقتصادي

اولا : تعريف الترشيد الاقتصادي

يعني الترشيد جعل الأمور أكثر عقلانية وتناسبا معا لأسباب، ويعني في مفهومه الواسع السعي لتنظيم الأمور بطريقة كفأة بإلغاء كل ما هو غير ضروري، ويقوم الترشيد على مبدأ المنطق والعلم[1].في الاقتصاد، بهدف الترشيد إلى إعادة تنظيم عملية ،مجموعة أو شركة لتحسين كفاءتها وعملها ، ويصحب ذلك استخدام النسب الرياضية، مؤشرات الأداء، النقاط المفتاحية لعملها ونتحدث عن الترشيد الاقتصادي عندما يتوافق سلوك الأفراد مع مصالحهم ولتحسين مستوى رفاهيتهم. ينصرف مفهوم الرشد الاقتصادي في نظرية سلوك المستهلك في إطار الاقتصاد الجزئي إلى معرفة المستهلك الأنواع السلع والخدمات ومزاياها، وقدرته على تحديد خريطة استهلاكه بالاعتماد على دخله المتاح بحيث يستطيع تحقيق التوازن بين السلع والخدمات التي تحقق له أكبر إشباع ممكن أي أعظم منفعة ودخله المتاحة[2].

*حسب تعريف Allais يعتبر الفرد عقلانيا عندما يتبع نهايات متسقة مع بعضها البعض، باستخدام الوسائل المناسبة لتلك النهايات وهو 3 أنواع: العقلانية الفعالة ،العقلانية المعرفية ، العقلانية المحدودة[3].

ثانيا: خصائص الجزائر النفطية

يمكن تلخيص الخصائص المتجذرة في البلدان النفطية والتي لها آثار مترتبة على الصعيد الكلي في النقاط التالية.

1. اقتصاد المورد الواحد[4]: "النفط": تعتمد البلدان العربية النفطية و منها الجزائر في مجمل أنشطتها الاقتصادية على إيرادات إنتاج النفط، بحيث يمثل عنصرا رئيسيا للإيرادات الجارية وكذلك تعتمد عليه معظم الدول النفطية تقريبا بشكل كلي في تمويل نفقاتها الجارية، كما أن النفط يتأثر بمجموعة من

---

[1] www.toupi.org/dictionaire/rqtionnqlisqtion.html

[2] www.toupi.org/dictionaire/rqtionnqlisqtion.html

[3] د، كاطم جاسم العيساوي، الاقتصاد الجزئي تحليل نطري و تطبيقي ، دار المسيرة 2007،ص:48د محمود حسين الوادي

[4] ناجي بن حسين، البلدان النفطية و حتمية التحول من الاقتصاد الر يعي إلى تنويع الاقتصاد – قراءة في التجربة النرويجية –، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني: حول المؤسسات االقتصادية الجزائرية و استراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار، جامعة 8ماي 1945 ،يومي 25 و 26 افريل 2017 ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، الجزائر، ص 142.

العوامل تكون داخلية وخارجية، فالمشكل يكمن في العوامل الخارجية فهي التي تحدد حجم إنتاجه وأسعاره باعتباره يخضع لأسعار الأسواق العالمية وبالتالي تحديد إيرادات هذا المورد.

2. اختلال البنية الهيكلية لاقتصاد الجزائر[1]: النشاط الاقتصادي و الإيرادات الضريبية و العائدات و العملات الأجنبية تعتمد بشكل مباشر و غير مباشر على النفط بشكل كبير و ان لم يكن كلي ودلك على مستوى :

1.2 النشاط، الهيدروكربوني والأنشطة الحكومية التي تمول بشكل كبير من عائدات النفط: يمثل حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر فحتى القطاعات الغير النفطية فهي تعتمد على النفط بصورة كبيرة باعتباره مصدر رئيسي لصناعة القيمة المضافة

2.2الإيرادات المالية: حيث يمثل النفط المصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية في الجزائر . ففي عام 2014، تراوحت حصة عائدات النفط من إجمالي الإيرادات أكثر من 80% من إجمالي الصادرات .

3. عدم التناسب بين معدلات النمو السكاني والنمو الاقتصادي : في عام 2014، حيث كان النمو السكاني متفاوتا في معظم الدول العربية ماعدا التي حطمتها الحرب، حيث كان النمو سريعا نتيجة لارتفاع معدلات الخصوبة نسبيا في العديد من البلدان العربية المصدرة للنفط. وبالتالي التفاوت النسبي الكبير في عدد السكان لا يتناسب وتوزيع الموارد الاقتصادية الأخرى مما ينتج عنه خلل راجع إلى بنية الهيكل الاقتصادي للبلدان

4. هيمنة القطاع العام على التوظيف الذي يمول من خلال عائدات النفط المتقلبة والغير متجددة: يستحوذ القطاع العام في الجزائر على نسب عالية من العمالة قدرت 40% حيث أصبح المصدر الرئيسي لتركز الوظائف على عكس الدول الأخرى التي تمثل نسبة الوظائف المتوفرة في القطاع لخاص 90%، وتمول معظم التكاليف المالية للوظائف الحكومية من خلال عائدات النفط المتقلبة.

5. ضعف التنويع الاقتصادي بشكل عام في الجزائر[2]: على الرغم من الإمكانيات ووفرة الموارد من اجل التنويع الاقتصادي في الجزائر في كافة القطاعات إنها لا تزال تعتمد بشكل كلي و أساسي على النفط حيث أن انخفاض التنويع الاقتصادي يعني انخفاض نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي

ثالثا: مخاطر اعتماد الجزائر على الريع النفطي[3]

---

[1]باهي موسى و روابنية كمال، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، ، ص 143. العدد 5 ،ديسمبر 2016 ،الجزائر

[2]باهي موسى و شعابنية سعاد، مرجع سبق دكره، ص15

3.باهي موسى و روابنية كمال، مرجع سبق ذكره، ص 145

ان اعتماد الجزائر على قطاع وحيد دون باقي القطاعات لتوليد الدخل، يفرض عبئا كبيرا على اقتصادها ويعرضها لخطر التركز والذي تتمثل أخطاره في ما يلي :تعرض الاقتصاد الوطني لسلسلة حركات مد وجزر في النشاط البترولي حسب تغيرات حالة الأسواق الدولية، هذا التذبذب في العوائد النفطية، ومن ثم القطاعي، يؤثر على حصيلة الأجنبي وميزان المدفوعات ومقدرة الاقتصاد على استيراد معدات وواردات سلعية والمتطلبات الأخرى لتنفيذ الخطط التنموية؛ وجود نوع من الازدواجية الاقتصادية متمثلة في وجود قطاع نشط للتصدير مع وجود قطاعات اقتصادية متخلفة؛ /ينشا اختلال هيكلي في الإنتاجية القطاعية وفي دخول عوامل الإنتاج، فهيمنة احد القطاعات يعني ارتفاع إنتاجه، وهذا ينعكس في ارتفاع الدخل في ذلك القطاع، ومثل هذا الاختلال يحتم ضرورة تدخل السياسة المالية لإعادة توزيع الدخل القطاعي لدعم القطاعات الأقل إنتاجية؛ يفرض مثل هذا التركز أعباء متمثلة في الأمن الاقتصادي للخطر وخاصة في فترات الأزمات الاقتصادية وإيجاد سلع بديلة وارتفاع حدة التنافس بين صادرات هذه الدول مما يعرض رفاهية البلدان للعديد من المخاطر.

كخلاصة للمبحث الأول يعد البترول المحرك الأساسي الذي تدور حوله كل القوى الاقتصادية راسمة بذلك كل السياسات لتحقيق أهدافها التنموية و بما أن الجزائر احد الدول البترولية فانه أهم ثرواتها الطبيعية و ذلك ما تم ذكره في هذا المبحث من خلال التطرق إلى الخلفية التاريخية و مدى هيمنة المحروقات على الاقتصاد الجزائري ومدى حتمية الترشيد لهذا الاقتصاد.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول التنويع الاقتصادي

لقد أخذ مفهوم التنويع الاقتصادي بعدا واسعا عند الباحثين والأكاديميين في دراساتهم المتعددة، وتطورت أهميته ليصبح ضرورة ملحة عند الدول التي تشكل أغلب صادراتها موارد باطنية طاقوية، تحدد أسعارها حسب السوق العالمية ولأن جوهر نظرية التنويع يقوم على أساس فكرة "عدم وضع البيض في سلة واحدة"، أي أن الاقتصاد حتى يضمن تحقيق أكبر قدر ممكن من عوائد الإنتاج وبالتالي ارتفاع الدخل الوطني، كما يرتبط مفهوم "التنويع": أحيانا بتنوع مصادر الدخل من خلال خلق أكثر من نشاط اقتصادي يدر دخلا على المجتمع.

المطلب الأول: إطار نظري حول التنويع الاقتصادي

يكتسي موضوع التنويع الاقتصادي في الاقتصاديات الريعية أهمية خاصة بالنظر إلى شروط و إمكانيات الانتقال من اقتصاد ريعي الى اقتصاد حقيقي ، فالتركيز على قطاع المحروقات دون منح فرص للقطاعات الأخرى سينعكس سلبا و منه فالتنويع الاقتصادي هو الحل.

اولا: مفهوم التنويع الاقتصادي

فيما يلي نعرض عددا من أهم التعاريف:

التعريف الأول: إن التنويع الاقتصادي هو سياسة خفض حجم المخاطر الاقتصادية من خلال تقسيم الأصول المتاحة بين عدة ضمانات وإعادة البناء الهيكلي للاقتصاد، وذلك لأنه ضروري للغاية وحتمي للبلد لتقوية وتعزيز الأمن الاقتصادي، حيث يرفع من درجة النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية فيها، ويخلق فرص عمل لعدد أكبر من الأفراد خصوصا بالنسبة للبلدان ذات العدد المتزايد من السكان.[1]

التعريف الثاني: ويعرف خبراء الاتحاد الأوروبي التنويع الاقتصادي بأنه العملية التي يتم من خلالها إنتاج مدى تزايد من المنتجات الاقتصادية بالشكل الذي يؤدي إلى تنويع أسواق الصادرات من جهة وتنويع مصادر الدخل بعيدا عن النفط من جهة ثانية.[2]

التعريف الثالث: كما يعرف التنويع الاقتصادي أيضا بأنه عملية تهدف إلى تنويع هيكل الانتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل، بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على ايرادات القطاع الرئيس في الاقتصاد، اذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العاملة الوطنية، وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل.[3]ويتضمن التنويع تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الاقتصادية الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهو ما يعني اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع.[4].

كخلاصة لما سبق يمكن صياغة تعريف للتنويع الاقتصادي للدول النفطية على أنه: إعادة البناء الهيكلي للاقتصاد بالزيادة التدريجية في مساهمة القطاعات الإنتاجية غير النفطية (السلعية والخدمية) في الناتج المحلي الإجمالي والحد من نمو الصادرات النفطية والرفع من نسبة الصادرات غير النفطية من حجم الصادرات الوطنية لتعزيز الأمن الاقتصادي وللرفع من معدل النمو لتحقيق تنمية اقتصادية مستقرة على المدى الطويل.

ثانيا: أهمية التنويع الاقتصادي وأهدافه

1. **أهمية التنويع الاقتصادي:** وتكمن أهمية التنويع الاقتصادي فيما يلي:[5]

---

[1] – Abdulla Al Ameri, why is Economic Diversification Important in the UAE, Language Centre, UK. 2013.

[2]– بشير الحمودين تنويع الصادرات الزراعية السورية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، مذكرة سياسات رقم 21، دمشق، 2006، ص: 01.

[3]– سنان الشبيبي، ملامح السياسة النقدية في العراق، ابو ظبي، صندوق النقد العربي، 2007، ص:45.

[4]– Le- yin Z HANG, UNFCCC, « Workshop on Economic Diversification », Teheran, Islamic Republic of Iran 18-19 October 2003, p07.

[5]– انظر: مروة خضير سليمان، التجارة الخارجية للعراق بين ضرورات التنويع الاقتصادي وتحديات الانضمام إلى (WTO)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2015، ص: 16، 17.

1.1 حماية الاقتصاد من الصدمات الخارجية: تقود عملية التنويع إلى التقليل من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد بشكل عام، لأنها تقلل الاعتماد على الأنشطة الاقتصادية التي يمكن أن تخضع للتقلبات الدورية والصدمات الخارجية، من خلال زيادة نسبة مساهمة القطاعات الأخرى – التي تتميز بوفورات الحجم وامتلاك روابط أمامية وخلفية مع القطاعات الصناعية– من الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز التجارة الخارجية والداخلية والتحرر من التركز السلعي ومن الاعتماد على سلة ضيّقة من الصادرات وعلى مصدر واحد لدخل.

2.1 تحقيق الاستقرار الاقتصادي والرفع من معدل النمو: يحقق الاقتصاد المتنوع الاستقرار والنمو من خلال استغلال الميزة النسبية والموارد الطبيعية التي يتمتع بها البلد، بهدف زيادة الناتج عن طريق تنويع الهيكل الانتاجي، والذي سيؤدي بدوره إلى خلق مزيد من فرص التشغيل وتعزيز النمو الاقتصادي، فضلا عن تحسين الميزان التجاري وزيادة إيراداته المالية، الأمر الذي يرفع من القوة الشرائية للعملة المحلية ويقلل من الاختلالات السعرية.

3.1 خلق مناصب شغل والحد من البطالة: يخلق الاقتصاد المتنوع مناصب شغل متعددة، نظرا لوجود عديد الصناعات التي تساهم في خلق المزيد من فرص العمل المتنوعة، وبالتالي تقليص البطالة وزيادة القيمة المضافة المحلية من خلال اقامة المشاريع الجديدة أو تطوير المشاريع القائمة، ومساهمة المزيد من اليد العاملة الوطنية في انتاج السلع والخدمات.

2. أهداف التنويع الاقتصادي:

إن الهدف من التنويع الاقتصادي في الدول عامة والنفطية منها خاصة، يكمن في خلق قطاعات جديدة مولدة للدخل تساهم في تخفيض الاعتماد الكلي على القطاع النفطي، وذلك عن طريق وضع برامج استثمارية مكثفة لاستغلال المزايا المتاحة لتنويع الهيكل الإنتاجي لضمان تنمية مستقرة على المدى الطويل، والتخلص من المخاطر التي يفرضها الاعتماد شبه التام على النفط، الذي يؤدي بدوره إلى تفادي التذبذب في أسعار النفط التي تحدد في السوق العالمية، وبالتالي تستطيع هذه الدول التحكم في الإيرادات والنفقات العامة، فضلا عن ضمان استمرار وتيرة التنمية السريعة، وتعزيز قدرة الاقتصاد في ضبط الواردات وتشجيع الصادرات خارج المحروقات، وهذا يساهم في خفض معدل البطالة ورفع المستوى المعيشي للمواطنين. وعليه نذكر من أهداف التنويع الاقتصادي كالأتي:[1]

- **تقليل المخاطر الاستثمارية:** يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار، وتقليل المخاطر الاستثمارية. فتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من

[1]– ممدوح عوض الخطيب، التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي، ورقة للمؤتمر الأول لكليات إدارة الاعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الرياض، خلال الفترة 16–17 فيفري 2014، ص، 06–09.

النشاطات الاقتصادية، يقلل من المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل منها.

- **تقليص المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الإنتاجي:** يؤدي التنويع الاقتصادي إلى تحقيق مزايا عديدة جراء تقليص مخاطر اعتماد الاقتصاد على إنتاج منتج واحد أو عدد قليل من المنتجات، أو ارتكازه على قطاع واحد أو على عدد محدود من القطاعات. فعندما يرتبط أداء الاقتصاد الوطني بإنتاج منتج معين فإن انخفاض أسعار أو طلب هذا المنتج لأسباب داخلية أو خارجية سيؤدي بالضرورة إلى تعريض الهيكل الإنتاجي للمخاطر.
- **تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات:** تعتمد بعض الدول التي يتسم اقتصادها بدرجة ضعيفة من التنويع الاقتصادي على تصدير منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات، فعند انخفاض أسعار المنتجات المصدرة، تنخفض عوائد الصادرات من النقد الأجنبي، مما يؤدي إلى تقليص إمكانية الدولة في تمويل الواردات أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية.
- **زيادة إنتاجية رأس المال البشري:** يسهم التنويع الاقتصادي الناتج من زيادة العمل ورأس المال البشري ويؤدي بالتالي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.
- **توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية:** يسهم التنويع الاقتصادي الناتج من زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها، مما ينجم منه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج التي تنعكس إيجابيا على النمو الاقتصادي.
- **تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي:** يؤدي ضعف التنويع الاقتصادي الناجم عن تركز الإنتاج في عدد محدود من المنتجات إلى تذبذب ملحوظ في مستويات الناتج المحلي الإجمالي، وقد أثبتت بعض الدراسات أن لتقلب الناتج المحلي الإجمالي وعدم استقرار مستوياته علاقة عكسية بمعدل النمو الاقتصادي. وبالتالي يمكن الاستنتاج بأن تقليص التذبذب في الناتج المحلي الإجمالي الناجم من زيادة درجة التنويع الاقتصادي ستؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي

-**رفع معدل التبادل التجاري:** عندما تعتمد التجارة الخارجية على تصدير منتج معين، فان انخفاض أسعاره سيؤدي إلى انخفاض أسعار الصادرات مقابل أسعار الواردات نتيجة للوزن المهم الذي يشغله هذا المنتج في ترجيح الأرقام القياسية لأسعار الصادرات، مما يعني خسارة الدولة جراء تجارتها الخارجية. أما عندما تتنوع الصادرات، فإن مخاطر انخفاض الرقم القياسي لأسعار الصادرات سوف تتوزع على عدد كبير من السلع والخدمات، مما يؤدي إلى تقليص الخسائر الناجمة عن تقلب أسعار السلع المصدرة، وبالتالي ارتفاع معدل التبادل التجاري.

- **توليد الفرص الوظيفية:** ذلك لأن التنويع يحفز النمو الاقتصادي، ويحقق التنمية المستدامة، ويزيد من درجة الترابط والتشابك بين القطاعات الاقتصادية، وكل ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة، ويولد الفرص الوظيفية، ويقلص من معدلات البطالة.

- **زيادة القيمة المضافة:** يعزز التنويع الرأسي الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد، لأن مخرجات القطاع ستشكل مدخلات إنتاجية لقطاع آخر، كما يسهم التنويع في توليد الفرص الوظيفية ومن ثم إلى ارتفاع دخول عوائد عناصر الإنتاج واستقرارها، مما يؤدي إلى تزايد القيمة المضافة المتولدة قطاعيا ومحليا.[1]

المطلب الثاني: التنويع الاقتصادي في الجزائر و مؤشراته :

ان أهم ما يميز الاقتصاد الجزائري أنه اقتصاد ريعي، يعتمد بصفة شبه كلية على العائدات المتأتية من صادرات النفط إذ مثل هذا الأخير "98% من إجمالي الصادرات و64% من الإيرادات العامة – وما يرتبط بها من مخاطر ناتجة بالأساس عن التقلبات في قيم أسعاره، ولعل ما يثبت هذا الأزمات الدورية التي شهدها العالم في هذا الشأن منذ سنة .1973ومنذ منتصف سنة 2014 ونتيجة لأسباب عديدة، تعرف الجزائر أزمة بترولية، انخفضت إثرها أسعار البترول إلى مستويات دنيا، حيث وصل سعر البرميل إلى أقل من 50 دولار بحلول منتصف 2015، مخلفة بذلك نتائج سلبية على التوازنات المالية في الخزينة العمومية، فسارعت الدولة بدورها إلى محاولة تدارك الأوضاع باتخاذ جملة من التدابير أقل ما يقال عنها أنها سطحية، فضلا عن كونها مؤقتة لا تصلح لأن تعتمد على المدى الطويل. كل هذا وأكثر يدعو إلى ضرورة إيجاد حلول جذرية تخلص الجزائر من تبعيتها للنفط، من خلال اعتماد سياسة التنويع الاقتصادي كنموذج استراتيجي للخروج من التبعية الريعية، وما تقوم عليها من آليات وميكانيزمات التي قد يؤدي تناسقها وتكاملها إلى إحداث نمو اقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي[2].

أولا: طبيعة الاقتصاد الجزائري 2014-2020

بالرغم من التغيرات العديدة التي عرفها الاقتصاد الجزائري والتي في مقدمتها التحول في فلسفة إدارة الاقتصاد إلى سياسة اقتصاد السوق، وما نجم عنها من تحولات في مختلف القطاعات الاقتصادية إلا أن المعالم الهيكلة الكبرى للاقتصاد الجزائري وملامحه لم تتغير.

يعتبر القطاع النفطي أو ما يسمى بالاقتصاد الأحادي المحرك الأساسي للاقتصاد الجزائري، فهو يمثل 98% من إجمالي قيمة الصادرات و64% من الإيرادات العامة للدولة، ويساهم بحوالي 24% من إجمالي الناتج المحلي، وتحتل الجزائر المرتبة الخامسة في العالم من حيث مخزون الغاز الطبيعي، والمرتبة الرابعة عشر من حيث المخزون النفطي[3]، وهي ثاني أكبر مصدر للغاز الطبيعي في العالم

[1]– ممدوح عوض الخطيب، التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي، ورقة للمؤتمر الأول لكليات إدارة الاعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الرياض، خلال الفترة 16-17 فيفري 2014، ص، 06-09.

1 مجلة دراسات في الاقتصاد و التجارة المالية المجلد 06 العدد 3 سنة 2017 ص 1190

2مجلة دراسات في الاقتصاد و التجارة المالية المجلد 06 العدد 3 سنة 2017 ص 1191

كما يحتل قطاع المحروقات أهمية كبرى في الاقتصاد الجزائري باعتبار أن كل من النفط والغاز مادتين استراتيجيتين حقق عوائد مالية ضخمة للجزائر، بحيث نجد مساهمة النفط بأكثر من 95% من إيرادات الصادرات الجزائرية، فضلا عن ذلك فإن مداخيل البترول والغاز تشكل أكثر من 36.4% الناتج المحلي الإجمالي، و65% من مداخيل الدولة، وتشغل حوالي 3% من القوة العاملة .

الجدول رقم (1-8): الإحصائيات المتعلقة بالتجارة الخارجية في الجزائر(الوحدة مليار دولار)

الوحدة بالمليون	2015		2016		التطور %
	دينار	دولار	دينار	دولار	
الواردات	5,193,460	51702	5.115.135	46727	-9,62
الصادرات	3.481.837	34668	3.161.344	28,883	-16.69
الميزان التجاري	-1.711,623	-17034	-1953791	-17844	
نسبة التغطية	67%		62%		

Source Centre Nationale de l'informatique et des statistique, «Statistiques ducommerceextérieur de l'Algérie (période : année 2016)», Ministèredes finances, Direction générale des douanes, Alger, p. 05, http://www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/Rapport%20annee%202016.pdf

من خلال الإحصائيات الأخيرة المتعلقة بالتجارة الخارجية في الجزائر، تشير إلى وجود عجز في الميزان التجاري يقدر ب 17.8 مليون دولار إلى غاية سنة 2016 وهذا ما يفسر اللاتوازن المسجل بين الصادرات والواردات في الآونة الأخيرة، بحيث نسجل ارتفاع في العجز بنسبة 4.8% في الميزان التجاري إذا ما قورن بسنة 2015.

كما أن نسبة تغطية الواردات مقارنة بالصادرات تتراوح بين 62% سنة 2016 و 67% خلال سنة 2016، وهذا ما يفسر كذلك ضعف الاقتصاد الجزائري واعتماده على صادرات مورد وحيد ألا وهي الطاقة (النفط).

1. **آثار الاعتماد شبه الكلي على صادرات النفط** :يعتبر الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل يعتريه العديد من المخاطر يمكن الإشادة بعضها في:

- **مخاطر تقلبات الأسعار و انخفاض المردودية:** إن الاعتماد على ربوع الصادرات النفطية يترتب عنه بالضرورة تذبذب في المداخيل من العملة الصعبة، والتي تستعمل في اقتناء المستلزمات الاستهلاكية للمجتمع من العالم الخارجي، إضافة إلى اللوازم من وسائل وعوامل الإنتاج .
- **تعتبر صناعة النفط صناعة ذات تكاليف متزايدة**، حيث تتزايد التكاليف الإضافية أو الحدية في الأجل الطويل لكل برميل إضافي مع تزايد استخراج النفط، ذلك لأن النفط يندفع طبيعي في البداية إلى السطح نتيجة ضغط الغازات، ثم وفي مرحلة متقدمة من الاستخراج لابد من استخدام وسائل صناعية للضغط

- **مخاطر فقدان الاستقلال الاقتصادي للدولة:** ترتبط سياسة الدولة على مواردها الطبيعية وحريتها في تحديد الطرق والسياسات المثلى لاستغلالها بمدى إرادة الدولة، وما تتلقاه من دعم سياسي من الأوساط الداخلية والخارجية؛ ومخاطر نضوب المخزون النفطي: لا يختلف اثنان عن أن مادة النفط ناضبة وليست دائمة، حيث أن المعروض من هذه الموارد في الطبيعة هو ثابت، هذه الموارد معرض للنضوب في فترة زمنية محددة[1]

2.إجراءات تفعيل سياسة تنويع الاقتصاد الجزائري: في سياق التحليل السابق، يبدو لنا أن حتمية تنويع الاقتصاد الوطني استراتيجية لا مفر منها، وبالخصوص في الآونة الأخيرة وتماشيا مع استمرار تذبذب أسعار النفط التي لا تفوق الستين دولار الأمر الذي عجل بتجسيده في أرض الواقعة.

3.مقومات التنويع الاقتصادي في الجزائر :يتبين أن التنويع الاقتصادي في الجزائر رهين بالدور الذي تلعبه الدولة من خلال السياسات الاقتصادية المنتهجة، بالإضافة إلى توفير البنية التحتية الأزمة والبيئة المحفزة لنموه وتوسع قطاع الأعمال. كما يشكل قطاع العلوم التكنولوجية أحد أعمدة نجاح التنويع الاقتصادي ما دام هذا الأخير غائب في تجربة النموذج الاقتصادي الجديد المطبق في الجزائر، فالاستثمار في هذا المجال يسمح باكتساب المعرفة التقنية والتكنولوجية وتشجيع البحث العلمي في المعاهد والجامعات وتحفيز مهارات الخلق والإبداع قصد النهوض بالقطاع الصناعي الذي لا يزال رهين التجارب ضمن السياسات التي تفتقد البعد الاستراتيجي لهاها كما أن الجزائر تزخر بموارد طاقوية ومعدنية من شأنها النهوض بالقطاع الصناعي

الصناعات التحويلية وتقوية البنى التحتية، بالإضافة إلى ذلك، فإن القطاع الفلاحي وتحكم المساحة التي تتربع عليها الجزائر وتنوع الأقاليم والمناخ من شأنها دفع عجلة النمو وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتصدير الفائض على غرار التمور التي تنتجها على سبيل المثال من شأنها أن تدر عوائد كبيرة شرط تشجيع الاستثمار فيها وتدعيمها وفي ذات السياق يبقى قطاع السياحة البديل الأنسب لتنويع الاقتصاد الوطني بحكم المؤهلات التي يتميز بها على غرار التاريخ والموقع الاستراتيجي، لكنه يبقى بعيدة كل البعد بسبب المراحل الصعبة التي مرت بها البلاد، فضلا عن عقم السياسات المنتهجة في هذا المجال، الأمر الذي جعل استقطاب السياح الأجانب وتعذر ضمان جذبهم سنوية نظرا لغياب المحفزات السياحية وعدم القدرة على إرضائهم أمرا صعب المنال [2]

ثانيا : مؤشرات التنويع الاقتصادي:

[1] مجلة دراسات في الاقتصاد و التجارة المالية المجلد 06 العدد 3 سنة 2017 ص 1193

[2] مجلة دراسات في الاقتصاد و التجارة المالية المجلد 06 العدد 3 سنة 2017 ص1194

تميل النظريات الاقتصادية إلى إنتاج مؤشرات تقبس درجة التنويع الاقتصادي، تختلف عن بعضها البعض لأغراض القياس فنجد منها:

تعتمد على قياس ظاهرة التركيز Centralisationكمؤشر أوغيف Ogive ومؤشر أنتروبيEntropy أو ظاهرة التنويع Diversification كمعامل هيرفندال–هيرشمان. Herfindahl Hirshman وسنكتفي في هذه الدراسة بتطبيق معامل هرفندال هيرشمان ويعتمد معامل هرفندال –هيرشمان فيقياس التنويع الاقتصادي من خلال قياس، تركيب وبنية المتغير ومدى تنوعه، وبعرف معامل هرفندال –هيرشمان:

$$H = \frac{\sqrt{\nabla^n \left(\frac{x_i}{x}\right)^2 - \sqrt{1/n}}}{1 - \sqrt{1/n}} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (01)$$

حيث:

(xi): الناتج المحلي في القطاع (i) ؛

(x): إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (GDP)؛

(n): عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات).

تتراوح قيمة هذا المؤشر بين الواحد الصحيح والصفر، أي $(0 \geq H \geq 1)$، فإذا كانت:

(H=1)*: فإن التنويع يكون معدوما، وهي الحالة التي يكون فيها الاقتصاد مرتكزا على نشاط واحد فقط.

* (H= 0): فإن ذلك يدل على وجود تنوع تام في الاقتصاد

1.قياس مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2012 –2016): لتقدير وضعية التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2012 –2016 ،(تم الاعتماد على معامل هيرفندال–هيرشمان والتركيز على متغيرين، هما: الإنتاج الداخلي الخام، والصادرات[1]

1.1 **التنويع القطاعي** :مفاهيم التنويع القطاعي، نقوم بالتركيز على أهم القطاعات الاقتصادية، وهي: قطاع الزراعة، قطاع الصناعة، قطاع المحروقات، قطاع البناء والأشغال العمومية، قطاع النقل والاتصالات، قطاع التجارة، قطاع الخدمات وذلك خلال الفترة (2012 2016،)

وترجم هذا الأخير كمايلي[1]:

[1].–غلاب فاتح، سعيداني محمد السعيد، رزيقات بوبكر: السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي حالة (ماليزيا وأندونيسيا والمكسيك)، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، مارس 2017 ص 82

-ارتفاع مساهمة قطاع الزراعة في الإنتاج الداخلي الخام من 1421693 مليون د.ج سنة 2012 إلى 2140305 مليون د.ج سنة 2016 .وذلك بسبب رفع حجم) 13) .الاستثمارات في هذا القطاع وزيادة حجم الدعم لمعظم الفروع الفلاحية[2]

شهد قطاع الصناعة نمو معتبر، حيث ارتفعت قيمة مساهمته 729515 مليون (د.حسنة 2012 ،إلى 975716 مليون د.ج سنة 2016 .وهذا الارتباط هذا القطاع) .بالاختيارات السياسة والاقتصادية التي تبنتها السلطات العمومية

- انخفاض مساهمة قطاع المحروقات في الإنتاج الداخلي الخام من 5536382مليون د.ج سنة 2012 إلى 3025613 مليون د.ج سنة 2016 ،مما يدل على ارتباط قطاع المحروقات بتغير المعطيات الخارجية أي تغير أسعار المحروقات .

تحسن في أداء كل من قطاع البناء والأشغال العمومية، قطاع النقل والاتصالات قطاع التجارة، وقطاع الخدمات و هذا راجع إلى استفادة هذه القطاعات من تطبيق سياسة دعما لإنعاش الاقتصادي إذا، كان هناك تحسن في أداء القطاعات غبر النفطية خلال الفترة 2012 2016 فيما عدا انخفاض مساهمة قطاع المحروقات في الإنتاج الداخلي الخام، وهذا راجع إلى انخفاض أسعار المحروقات.

و لتقييم التنويع القطاعي، تم حساب معامل هيرفندال- هيرشمان خلال الفترة 2016- 2012) ، تدل القيم المرتفعة لمعامل هيرفندال -هيرشمان على ضعف الاقتصاد الجزائري في تنويع أنشطتها ، وأيضا استمراره في الاعتماد على قطاع المحروقات[3]

- التنويع في الصادرات إن حدوث تغيرات في جهاز الإنتاج، لتكفي للحكم على أن هناك تنويع اقتصادي بل تتطلب أيضا حدوث تغيرات في بنية الصادرات، ومن ثم تبرز أهمية العلاقة بين التنويع القطاعي والتنويع في الصادرات .وسنعتمد في تحليلنا على بنية الصادرات، المكونة من: المحروقات، المواد الغذائية، التموين الصناعي، الآلات وسلع التجهيز ،معدات النقل وقطع الغيار،السلع الاستهلاكية خلال الفترة (2012 -2016 .

---

[1].بوشلاغم عميروش، شرفي منصف: تطوير الصناعات الغذائية كآلية للخروج من التبعية الريعية في الجزائر، ملتقى وطني حول: رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد، جامعة عبد الحميد مهري ، قسنطينة 2 ،2017 ،ص14

[2]بن خليفة أحمد، حميداتو صالح: القطاع الفلاحي كبديل استراتيجي لدعم الاقتصاد الجزائري في ظل التحديات الراهنة، ملتقى وطني حول: رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية و الدولية أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 2 ،2017 ،ص13

[3]مدوري عبد الرزاق: عرض وتقييم أثار البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائر (نظرة تحليلية)، ملتقى دولي حول: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال24.ص، 2013 ،1. سطيف جامعة)، 2014-2001) الفترة .

– أن الصادرات الجزائرية تسيطر عليها وبنسبة كبيرة الصادرات النفطية ،والتي وصلت إلى حدود 95 في المائة، حيث سجلت أعلى قيمة لها سنة 2012 بـ (5.5527736مليون د.ج). ومنذ سنة2013 انخفضت الصادرات النفطية التي ترافقت مع انخفاض أسعار النفط، إذ انخفض سعر البرميل النفط من 110 دولار في جوان 2014 ، ليصل إلى 30 دولار مطلع سنة 2016 ،أي انخفضت أسعار النفط ؛ 16 بمعدل تجاوز 72 في المائة

وتبقى الصادرات خارج المحروقات تساهم بنسبة ضئيلة جدا في الصادرات الوطنية، حيث تراوحت ما بين 80.2 في المائة و03.6 في المائة. وذلك رغم جهود الدولة في ترقية الصادرات خارج المحروقات بالإضافة إلى سياسة برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الممتدة من 1990 إلى 2014

ولتقييم مدى تحقيق الاقتصاد الجزائري تنوعا في بنية الصادرات،

نقوم بحساب معامل هيرفندال–هيرشمان خلال الفترة (2012 –2016 تبرز النتائج المحصل عليها من حساب معامل هيرفندال–هيرشمان،بلغ قيمة المعامل 1 سنة 2012 ،استقرت ب 99.0 خلال الفترة (2013–2016 ،)مما يدل على أن الصادرات الجزائرية لم تتغير بشكل ملحوظ،

ولم يحدث تنويع في بنية الصادرات .انطلاقا من وصف وضعية التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2016– 2012) ،)نجد أن قطاع المحروقات لا يزال القطاع القائد في الجزائر. 2.2 .مبررات 2.1**اعتماد نموذج التنويع الاقتصادي في الجزائر:** [1] لقد كان لانخفاض أسعار المحروقات في السوق الدولية منذ بداية سنة 2014 ،تأثير على مستوى أداء الاقتصاد الجزائري، حيث سجلت المؤشرات الآتية:

- تحمل الميزان التجاري عجزا هاما بلغ أزيد من 20 مليار دولار سنة 2016 وعجزا مستمرا لميزان المدفوعات بلغ أزيد من 26 مليار دولار سنة 2016؛
- انخفاض احتياطات الصرف من 193 مليار دولار في ماي 2014 إلى 105 مليار دولار في جويلية 2017؛
- إن تراجع الجباية البترولية، أدى إلى تراجع الإيرادات الجبائية بنسبة تفوق 50 في المائة، وبالتالي استهلاك مجمل ادخار الخزينة العمومية الذي كان يحتضنها صندوق ضبط الإيرادات منذ فيفري 2017؛
- انخفاض رخصة برنامج الاستثمارات المصادق عليها في السنوات الثلاثة الأخيرة من 3500 مليار دينار سنة 2015 إلى 1900 مليار دينار سنة 2016 و1400 مليار دينار سنة 2017؛

[1] بن بوزيان محمد، قسميوري كفية: الانقلاب الاقتصاد الجزائري رد فعل استعجالي أم رؤية استشرافية، ملتقى وطني حول: رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2 ،. 2017 ،ص13.

- تقليص في الإنفاق العمومي على الاستثمار التجهيز وذلك بفعل الانخفاض الجدري في الموارد المالية للدولة، الذي ترتب على انهيار أسعار النفط في السوق الدولية.
- إن استمرار عجز كل من الميزان التجاري، ميزان المدفوعات، والخزينة العمومية وانخفاض احتياطات الصرف، أثر سلبا على الوضع الاقتصادي في الجزائر.

المطلب الثالث: نموذج استشرافي للتنويع الاقتصادي في الجزائر

- لقد كان لانخفاض أسعار المحروقات في السوق الدولية منذ بداية سنة 2014 تأثير على مستوى أداء الاقتصاد الجزائري حيث سجلت المؤشرات التي تم ذكرها سابقا .
- إن النموذج الجديد للنمو الذي شرع في بلورته منذ سنة2016 في ظل ظروف اقتصادية ومالية صعبة وخاصة بعد انخفاض أسعار المحروقات. تتمحور أهدافها في شق الجانب الاقتصادي والمالي،كالأتي[1]:
- تنويع الاقتصاد للسماح بدعم تمويل النمو الاقتصادي المتسارع؛
  مضاعفة حصة الصناعة التحويلية كقيمة مضافة بـ10في المائة من الإنتاج الداخلي الخام في أفاق2030 .
- عصرنه القطاع الفلاحي مما يسمح ببلوغ هدف الأمن الغذائي و تحقيق هدف تنويع الصادرات؛
  الوصول إلى مرحلة الانتقال الطاقوي، مما يسمح ببلوغ نسبة النمو السنوي للاستهلاك دارت ، بمنحى مدعم بوتيرة منتظمة لنمو الإنتاج الداخلي الخام خارج المحروقات بنسبة 6.5 في المائة.

اولا : مراحل النموذج الجديد للنمو: تتمثل مراحل هذا النموذج في:

1- مرحلة الإقلاع من2016إلى2019 (La phase de décollage):

هي مرحلة تسعى لرفع مؤشرات أداء جميع القطاعات[2]، وارتكزت الحكومة في هذه المرحلة على سيناريوهان مع مراعاة تقلبات أسعار المحروقات،حيث تم الإبقاء على سعر الصرف في الفترة مابين2016و2019في معدل108دينار للدولار الواحد ونسبة التضخم في حدود4في المائة[3]

1.1- **السيناريو الأول:** حد أدنى دون تصحيح في الموازنة، يتوقع معدل سعر المحروقات بـ 50دولار للبرميل في2019، مع الإبقاء على مستوى تطور النفقات العمومية في جانبها المتعلق بالتجهيز، هذا السيناريو يتوقع تدهورا واختلال التوازنات الداخلية والخارجية مما يضاعف من عجز الخزينة، وبالتالي

[1] ايكو الجيريا, تفاصيل نمودج النمو الجديد للحكومة, تاريخ الاطلاع: 2022/05/04 على الموقع الالكتروني www.eco-algeria.com

[2] ايكو الجيريا, تفاصيل نمودج النمو الجديد للحكومة, تاريخ الاطلاع: 2022/05/04 على الموقع الالكتروني www.eco-algeria.com

مضاعفة مستوى المديونية الداخلية وتدهور لميزان المدفوعات. وهو يساهم في انخفاض حاد لناتج احتياطي الصرف مع نهاية سنة.2019.

2.1- **السيناريو الثاني:** يتوقع ناتج عائد الخزينة سلبي بـ1.9-في المائة من الإنتاج الداخلي الخام وفائض في ميزان المدفوعات بـ +2.2مليار دولار مستبعدا مخاطر المديونية الداخلية والخارجية ومدعما احتياطي الصرف المقدر بما يعادل27 شهرا من الاستيراد.

2- مرحلة الانتقال من(2020 إلى 2025La phase de transition):

تسمح هذه المرحلة بتحقيق تثمين القدرات الخاصة للارتقاء بالمستوى الاقتصادي و تدارك التأخر[1] ,إن مرحلة الانتقال، التي توجد عليها أغلب المؤسسات الخاصة أو المختلطة، تقتضي بأن تستفيد منتجاتها من السلع والخدمات ذات الأولوية في السوق الوطنية العمومية ومن أجل استعادة توازن ميزان المدفوعات عن طريق الصادرات خارج المحروقات من خلال التقليل من الواردات، وضعت الحكومة إستراتيجية وطنية للصادرات أفاق2023، ترمي بصفة عامة إلى تحسين مناخ الأعمال في الجزائر بهدف جدب الاستثمار الخارجي ودعم تنافسية المنتجات الجزائرية في الأسواق الخارجية، وكذا تعزيز قدرات و نوعية التسيير عند الشركات الناشطة في مجال التصدير

2- **مرحلة الاستقرار أو مرحلة الدمج والالتقاء: (من2026إلى 2030La phase de stabilisation)**والتي تتحقق فيها التوازنات للاقتصاد الوطني حيث يستنفد الاقتصاد الوطني فيأخر قدراتها الاستدراكية لتلتقي حينها مختلف متغيرات عند نقطة التوازن.

ثانيا : وسائل النموذج الجديد للنمو:

وتتمثل وسائل هذا النموذج الجديد للنمو، في[2]:

-الحفاظ على السير المالي الخارجي للبلاد، من خلال تقليص الواردات و تطوير الصادرات خارج المحروقات؛

- التحفيز على إنشاء المؤسسات؛

-استكمال الإصلاح البنكي؛

-تطوير سوق رؤوس الأموال

1-الخطوط التوجيهية للنموذج الجديد للنمو: تتوزع الخطوط التوجيهية للنموذج الجديد للنمو،كالأتي:

- تنويع صناعي يرتكز على دعم الاستثمار المنتج، لاسيما في القطاعات التي تتوفر فيها البلاد على مزايا مقارنة , و بالأخص الصناعة الالكترونية و الرقمية ,الصناعات الغذائية، السيارات والاسمنت

[2]مصالح الوزير الأول، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيسالجمهورية، رئاسة الجمهورية,2017 ,ص: 03

الصناعة الصيدلانية، قطاع السياحة، النشاط البعدي للمحروقات، النشاط البعدي للموارد المنجمية؛ تامين الموارد الطاقوي و تنويعها

- الانتشار الإقليمي للتنمية الصناعية، مع إعداد خريطة إقليمية للاستثمارات، وتحسين تسيير العقار الصناعي، وكذا التسليم التدريجي للمناطق الصناعية الجديدة المقررة.
- توفير شروط تطوير الصادرات خارج المحروقات، وخصوصا مع مراجعة القانون الأساسي للشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات، التشجيع على إنشاء مؤسسات مصدرة، ودعم الصادرات الناشئة

3- تحديات وفرص نجاح نموذج تنويع الاقتصاد الوطني

إن استشراف مستقبل نموذج تنويع الاقتصاد الوطني، يتطلب منا التعرض لاهم التحديات التي تواجهه ووضع السيناريوهات الممكنة له

2.1تحديات نموذج تنويع الاقتصاد الوطني هناك أربعة تحديات تواجه نموذج تنويع الاقتصادي الوطني هي:

- معدل ودرجة التغير الهيكلي للحكم على أنه هناك تغير فيهيكل لاقتصاد الوطني،لابد من تحقيق استقرار في الإنتاج الداخلي الخام، وذلك من خلال تقليل الاعتماد تدريجيا على قطاع المحروقات وتطوير كل من القطاع الزراعي، القطاع الصناعي، وقطاع الخدمات وإصلاح القطاع المالي والمصرفي[1]
- التمويل الداخلي غير التقليدي: بالنظر إلى الظروف التي يمر بها الاقتصاد الوطني،فتطبيق تقنية لتمويل الداخلي غير التقليدي تعتبر مخاطرة، وكان من الأفضل إدراج هذه التقنية كأداة تكميلية ضمن حزمة الحلول على المدى القصير وليس على المدى المتوسط
- إن تطبيق تقنية التمويل الداخلي غير التقليدي، تؤدي إلى حدوث ضغوط تضخمية، مما تسبب مخاطر تمس بالاستقلال المالي والاقتصادي للجزائر[2].
- تسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات: إن تسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات، لا يعني فقط تحريك كل من قطاع الزراعة، قطاع الصناعة، وقطاع الخدمات. و إنما التوجه أيضا نحو إستراتيجية الاقتصاد الموجه نحو تصدير كل من المنتجات الزراعية، الصناعية، والخدماتية من أجل بناء اقتصاد حقيقي[3] ومتنوع.

[1]-تجسيد النموذج الاقتصادي الجديد في أفاق2030، مرجع سبق ذكره

[2]مصطفى بشير، الجزائر 2030رؤية استشرافية، الجسور، الجزائر ،2017 ص:73

[3]المرجع السابق، ص.77

- الانتقال الطاقوي: للجزائر خام من الطاقة غير قابلة للنضوب منها ،طاقة الشمس، طاقة الرياح وطاقة المياه ولكن المسعى الناجح لتثمين تلك الطاقة تشترط رؤية استشرافية شاملة

تجمع بين البعدين السياسي والاقتصادي معا. فتحت قيد التكنولوجيا لا تتمتع الجزائر بالقدر الكافي من الإمكانيات، الإنتاج بمستوى الحجم والأمن الصناعي، وتحت القيد المالي ليس لها القدر الكافي من إمكانيات الاستثمار موازاة مع خطط الإنفاق العمومي الحالية[1]

2.2- فرص نجاح نموذج تنويع الاقتصاد الوطني: هناك مجموعة من السناريوهات الممكنة أمام نموذج تنويع الاقتصاد الوطني، منها:

السيناريو الأول: [2]هل يمكن أن ينجح نموذج تنويع الاقتصاد الوطني؟

من أجل نجاح نموذج تنويع الاقتصاد الوطني، لابد من تحقق الافتراضات الآتية:

إعادة النظر في نموذج النمو للتحول من نموذج التوزيع إلى نموذج الثروة، أي من النمو المبني على تدخل الدولة إلى النمو المبني على الشراكة الإستراتيجية بين القطاعين العام والخاص، بالشكل الذي يخدم زيادة الصادرات من القيم ذات الجدوى الاقتصادية طويلة المدى والمستدامة؛

تنويع الاقتصاد بإدماج القطاعات الراكدة، حيث نملك11قطاعا اقتصاديا جاهز النمو السريع على خلفية تأخرها في المساهمة في قيمة المضافة. ويمكن الرهان في المرحلة الأولى، على: الفلاحة والفلاحة الصناعية، المناجم والبتروكيمياء، الصناعات الصغيرة والصغيرة جدا، ومنها الصيدلة والميكانيك،الطاقات المتجددة من الشمس والرياح، خدمات الاتصال والمعلومات. وفي مرحلة ثانية صناعة المعرفة،الابتكار الصناعات التصديرية. [3]

السيناريو الثاني:[4] سرعة واتجاه انتقال الاقتصاد الوطني نحو نموذج تنويع الاقتصاد الوطني ويرى الاقتصادي الأمريكي أحد كبار المستشرفين "ألفين توفلر"، انه مع بداية القرن الحادي والعشرين ستصف الاقتصاديات حسب سرعتها وليس حسب بدرجة نموذجها ،إذ لنيكو نبعد ذلك التاريخ،أي مجال للحديث عن نموذج اقتصاد يبلعن اقتصاديات سريعة وأخرى متوسطة السرعة وثالثة بطيئة أو متوقفة عن الحركة. هذه الأخيرة التي يريد أن ينتقل إليها الاقتصاد الوطني، حينها قد ندرك متى نصل إلى أهدافنا. وما إذا

---

[1]مصيطفى بشير، نهاية الريع الأزمة و الحل، الجسور، الجزائر ،2016 ص ص.129-128

[2]مصيطفى بشير الجزائر،2030 ،استشرافية رؤية ص ص185-32

[3]تجيد النموذج الاقتصادي الجديد في افاق 2030 تاريخ الاطلاع : 2022/05/06 , على الموقع الالكتروني www.asp.dz/ar/economie:

[4]قلالة سليم، النموذج الجديد للنمو الاقتصادي أي فرص للنجاح، تاريخ الاطلاع:15/11/2018 ،على الموقع الإلكتروني : www.echoroukonline.com

كان الإطار السياسي القادم قادر على تحقيق هذه السرعة المطلوبة،أم أنه يسير في اتجاه يكون مخالفا تماما لاتجاه نموذج تنويع الاقتصاد الوطني، أو غير قادر على فـهمهأ ويعتقد أن لاعلاقة له

السيناريو الثالث: تأثير الاحتجاجات الداخلية على نجاح نموذج تنويع الاقتصاد الوطني :إن زيادة وتيرة الاحتجاجات الداخلية بصفة متكررة على تغيير النظام واعتراضا على الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، سوف يزيد من احتمالية حدوث أزمة اقتصادية مع أثار اجتماعية وسياسية، وبالتالي يؤثر سلبا على نموذج تنويع الاقتصاد الوطني. ولتجنب هذا السيناريو، يجب على الدولة بكل مؤسساتها مواصلة تطبيقهذا النموذج على أسس سليمة وضرورة وضع رؤية استشرافية شاملة لجميع قطاعات الاقتصاد الوطني في ظل الإمكانات المتاحة.

إن معظم السيناريوهات المقترحة كافية ومناسبة لنجاح نموذج تنويع الاقتصاد الوطني ونؤكد في الأخير على سن وتطبيق قوانين محاربة الفساد، وإعادة النظر في الطاقم الحكومي لكي يكون قادرا على فـهم وتحقيق الاهداف المرغوب منها فيهذا النموذج

المبحث الثالث : شروط و فرص نجاح التنويع الاقتصادي في الجزائر

يعتبر التنويع الاقتصادي و خاصة للدول النفطية احد اهم الخيارات الاستراتيجية وبما ان الجزائر دولة نفطية فهي تعمل جاهدة لتنمية التنويع الاقتصادي و ذالك للحد من العديد من المخاطر التي من شانها تهدد اقتصادها .

المطلب الأول : التحول نحو اقتصاد السوق وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

بدا التحول في الواقع في سنوات 1978 ،بعد التغيرات السياسية والإصلاحات الاقتصادية في الصين . مع زوال الإمبراطورية السوفيتية، ازداد اهتمام الاقتصاديين في قضايا المرحلة الانتقالية. وكانت هناك مجموعة كبيرة من الكتب والمقالات، وانعقدت العديد من المؤتمرات ، ومنظمات جديدة أنشئت لدراسة مشاكل المرحلة الانتقالية، أو لمساعدة أوروبا الوسطى و البلدان الشرقية في انتقالها فهم ينظرون إلى الانتقال على انه القضايا المتعلقة بـ : الاقتصاد الكلي، الاقتصاد الجزئي، الاقتصاديات المؤسسية، والاقتصاد السياسي، اقتصاديات الأعمال، وعلم الاجتماع، أو العلوم السياسية .واختلفت وجهات النظر في هذا الموضوع، وبصفة عامة "الانتقال" يعني إحداث تغيير جوهري في المجتمع ، الاقتصاد ، المؤسسات والأوضاع الاجتماعية والسياسية والثقافية.

تتطلب عملية التحول إلى اقتصاد السوق وجود مرحلة انتقالية، والهدف الأساسي لهذه المرحلة في الاقتصاديات الموجهة يتمثل في تحسين النظام القائم والخروج منه بالتدريج، أي الانتقال من نظام اشتراكي موجه إلى نظام أكثر استعمال لقوانين الاقتصاد الرأسمالي عبر الإصلاحات الاقتصادية الجذرية .فعملية المرور من اقتصاد مخطط (الاقتصاد الاشتراكي) إلى اقتصاد يعتمد على ميكانيزمات السوق يطلق على هذه العملية مرحلة الانتقال.

أما الانتقال إلى اقتصاد السوق يمثل عملية اقتصادية اجتماعية تتعهد من خلالها دولة ما أن تتبنى اقتصاد السوق كنظام لها . ويمكن تحديد ثالثة مراحل لمرحلة الانتقال من نظام اقتصادي موجه أثبت فشله وعدم فعاليته في إلى نظام اقتصادي يستند إلى ميكانيزمات العرض والطلب (اقتصاد السوق) وهي[1]:

المرحلة الأولى : تحرير الأسعار و فتح الأسواق، وتعتبر أصعب مرحلة نظرا لما تحدثه من أخطار .

المرحلة الثانية : وهي مرحلة الاستقرار وذلك عن طريق قواعد وإجراءات اقتصادية وهنا تكمن قوة التحول الاجتماعية الدولة في التحكم وتحقيق تنمية والاقتصادية

المرحلة الثالثة : تتمثل في تحديد النموذج الاقتصادي الليبرالي الذي يتخذ كنظام اقتصادي جديد للبلاد كما يمكن أن يحدّد في هذه المرحلة مستوى التنمية المراد الوصول إليه بعد هذه المرحلة الأخيرة .ولهذا لنقل تسيير الاقتصاد من نظام موجه (اشتراكي) إلى نظام حر (اقتصاد السوق) يتطلب إحداث تغييرات كبيرة في العالقات الإنتاجية القائمة مع تطلب وقت للتكيّف مع العالقات الإنتاجية الجديدة بهدف إنجاز عملية الانتقال بأقل التكاليف الممكنة.

إن عدم قدرة الجزائر على تسديد ديونها جعلها تتجه نحو نادي باريس العادة جدولة ديونها ، بحيث اشترط الدائنون ضرورة الوصول إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي كشرط مسبق الي تفاوض ، ونشطت العديد من المفاوضات بين الجزائر وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، حيث تم التوقيع على عدة برامج تخص المصالح الاقتصادية بهدف القضاء على الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية وإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية لرفع كفاءة الاقتصاد الجزائري وتحريره بالاعتماد على اليات السوق والحد من دور الدولة في الحياة الاقتصادية[2] ويمكن تلخيص هذه البرامج والإجراءات كما يلي:

1- الإجراءات المتعلقة بالسياسة النقدية والقطاع المالي:

- إلغاء سقف معدل المديونية البنكي
- مراقبة الحسابات البنكية التجارة العمومية بالتعاون مع البنك العالمي
- الهيكلة المالية وإعادة رسملة البنوك التجارية العمومية
- تنمية السوق النقدية
- إنشاء سوق مالي
- تحديث نظام الدفع

2- سياسة الأسعار:

[1] Blanchard, o j., Kenneth, a f., Jeffery, s., the transition in eastern europe « country studies », v1, national bureau of economic research, university of chicago press, 1994

[2] سعدون بوكبوس ، االقتصاد الجزائري "محاولتان للتنمية " دار الكتاب الحديث 299.ص، 2013،

- إلغاء الأسعار المقننة
- تحرير أسعار المواد الوسطية في الفالحة
- مراجعة أسعار بيع البترول

3- نظام الصرف

- تخفيض سعر الدينار بالنسبة للدولار بنسبة 50%
- إنشاء نظام تعويم موجه عن طريق حصص تثبيت بين بنك الجزائر والبنوك التجارية

4- تحرير التجارة

- وضع قائمة للمنتجات التي يمنع استيرادها ترخيص
- الدفع لنفقات الصحة والتعليم بالخارج
- تخفيض المعدل العظمي لحقوق الجمركة من 45 : إلى % 50 – إلى% 50 إلى % 60%
- قابلية تحويل الدينار بالنسبة للصفقات الخارجية الجارية.

5- اصلاح المؤسسات العمومية وتنمية القطاع الخاص[1]:

وضع قانون استثمار جديد توسيع الإطار القانوني الذي يسمح بخوصصة المؤسسات العمومية حل 827 إلى 1300 مؤسسة غير عمومية إعطاء الاستقلالية ل 22 مؤسسة عمومية كبيرة والتي تسجل خسائر والتي تستفيد من متابعة خاصة وبرامج إعادة الهيكلة .تبني ونشر برنامج خوصصة يستهدف مؤسسات عمومية صغيرة وكبيرة

أولا : سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية ،

ان المرحلة الانتقالية التي تعرفها الجزائر في انتقالها من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق ، قد عرفت دفعة قوية لنشاطات عديدة ، كما طبقت إجراءات صارمة فيما يخص الاستقرار المالي ، فالدولة تخلت عن مراقبة الأسعار واحتكار التجارة الخارجية. كما تمكنت من تخفيض نسبة التضخم والتحكم نسبيا في التوازنات الداخلية والخارجية ، حتى تتم المحافظة على النتائج الايجابية لهذين الجزئين المتلازمين ، ينبغي تدعيمها بإجراءات أخرى ضمن إصلاحات مؤسساتية تجريها الدولة على نطاق واسع وعلى المدى المتوسط والطويل ، حيث يتحدد من خلالها حقوق الملكية الخاصة بوضوح وإرساء قواعد الحرية الاقتصادية ، في إطار تحرير المبادرات الفردية والجماعية عن طريق إنشاء بنية تحتية قضائية ومالية تتميز بالوضوح والشمولية ، تعتبر هذه أهم الإجراءات الكفيلة بتحريك اقتصاد السوق ودعم عملية الإنعاش الاقتصادي وتحقيق النمو المرغوب فيه و على الرغم من كافة الإصلاحات إلا أنها لا تزال بكر

1- مفهوم مناخ الاستثمار هناك أكثر من تعريف لمناخ الاستثمار نذكر منها:

[1] سعدون بوكبوس ، االقتصاد الجزائري "محاولتان للتنمية " دار الكتاب الحديث .300ص، 2013،

يقصد به "مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية المؤثرة على توجهات حركة رؤوس الأموال، ذلك أن رأس المال عادة ما يتسم بالجبن ويتحرك من الأوضاع السيئة إلى الأوضاع الأحسن حالاَ يقصد بمناخ الاستثمار " مجمل الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاه تدفق رأس المال و توظيفه، وتشمل هذه الظروف الأبعاد السياسية والاقتصادية وكفاءة وفعالية التنظيمات الإدارية، التي يجب أن تكون ملائمة ومناسبة لجذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية"

تعرفها المنظمة العربية لضمان الاستثمار بأنه "مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار، ومكونات هذه البيئة متغيرة ومتداخلة إلى حد كبير الا أنه أمكن حصر عدة عناصر يمكن في مجموعها أن تعطي أهم العوامل المحفزة للمستثمر وذلك على النحو التالي[1]"لمجموعة الأولى :تمتع القطر المضيف بالاستقرار السياسي والاقتصادي؛ حرية تحويل الأرباح والاستثمار للخارج؛استقرار سعر العملة المحلية؛سهولة الحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية.المجموعة الثانية :

-إمكانية تحقيق عائد مرتفع من الاستثمار؛

-الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية؛

-وضوح القوانين المنظمة للاستثمار و استقرارها المجموعة الثالثة :

-توفير شريك محلي من القطر المضيف؛ حرية التنقل و التصدير؛

- فرص استثمارية مقومات مناخ الاستثمار يرتكز المناخ الاستثماري الجاذب لرأس المال الأجنبية على مقومات أهمها:[2]

1.المناخ الاقتصادي

إن الاستثمار هو قرار اقتصادي قبل أي شيء أخر، لذلك نجد أن غالبية المستثمرين يعط ون أهمية كبيرة لعنصر الاستقرار الاقتصادي الذي يشتمل على:

2. **البنية التحتية**

يعتبر توافر البنية التحتية من شبكات المواصلات والمياه والطاقة والمطارات والاتصالات السلكية واللاسلكية من العوامل التي تحفز الاستثمار الأجنبي المباشر، ليس فقط من حيث حجم الاستثمارات المستقطبة بل أيضا من حيث توزيعها بين مختلف القطاعات الاقتصادية والمناطق المحرومة في القطر المعني .

3. **السياسات المالية والنقدية** إن وجود سياسات اقتصادية مستقرة وواضحة من شانها أن تعمل على

[1] م أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية ، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، ص 77، 1989 ،

[2] عريقات، واقع مناخ الاستثمار في الوطن العربي، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الوطني للعلوم المالية والxii المصرفية ، جامعة اليرموك، الأردن، 1998

جذب المستثمرين الأجانب، وذلك أن التغيير المستمر في السياسات الاقتصادية يثير عدم الثقة لدى المستثمرين الذين يهتمون بعناصر الأمان والاستقرار، والمقصود باستقرار السياسات هو أن تدار السياسات المالية والنقدية بطرقة مدروسة بعيدا عن الارتجالية.

4. **الجهاز المصرفي والمالي** أن الجهاز المصرفي والمالي يلعب دوراً في تعميق وتوسيع عملية الوساطة المالية في السوق من خلال المنتجات المالية التقليدية والجديدة التي يتقدمها، كما أن مدى كفاءة البنوك وقدرتها على توفير المعلومات للمستثمر تدعم

نمو القطاع الخاص وعملية الإصلاح الاقتصادي، وتساعد على اندماج في الاقتصاد العالمي.

5. **حجم السوق:** يعتبر حجم السوق احد العناصر الأساسية لإقامة المشروعات الاستثمارية أو التوسع فيها، وذلك لان حجم الإنتاج يتوقف على إمكانية تسويقه محليا أو خارجيا، فكلما كبر حجم السوق المحلي، يؤدي ذلك إلى نشوء وفرات الحجم، بالإضافة إلى زيادة معدل نموه وتكون فرص الاستثمار جيدة .

ثانياً: المناخ السياسي والأمني:

يعتبر الاستقرار السياسي والأمني شرطاَ ضرورياَ لأي استثمار محلي أو أجنبي، فكل ما يبذل من جهود في سبيل توفير البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات قد تذهب أدراج الرياح إذا سادت روح التشاؤم في أوساط المستثمرين، ويتأثر المناخ السياسي و الأمني بمجموعة من العوامل كالنمط السياسي المتبع، موقفا لأحزاب السياسية من الاستثمار الأجنبي، مدى تحكم المؤسسة العسكرية في شؤون البلد

1- واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تعيش الجزائر اليوم مرحلة تعزيز الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بعد مرحلة اقتصادية صعبة في أوائل التسعينيات، وتجلى ذلك ببروز دلائل مشجعة بأن الاقتصاد الجزائري قد بدأ يسير في منعطف ايجابي جديد، ويأتي :[1]

ذلك نتيجة لتنفيذ برامج الإنعاش والنمو الاقتصادي ابتداء ا من العام 2001 وصولا إلى برامج الاستثمارات العمومية، والتي شملت خطوات عدة لتحسين التنمية البشرية ومواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية

2- عقبات تحسين مناخ الاستثمار

يمكن حصر العوامل الطاردة للاستثمار من تجارب عدد من الدول فيمايلي:

-عدم استقرار الاقتصاد الكلي: يعتمد جذب المزيد من الاستثمارات على مدى استقرار متغيرات الاقتصاد الكلي، ومن بينها سعر الفائدة، سعر الصرف، واستقرار السياسات النقدية والمالية، وتراجع مستوى البطالة

[1] مهند منير بشير السلمان، اثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الخدمات على معدل النمو الاقتصادي في دول أمريكا اللاتينية للمدة 2001-2002 ،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل، العراق ، ص 40: 2005

والتضخم؛

–تقييد حرية انتقالات رؤوس الأموال: يؤدي تقييد انتقالات رؤوس الأموال وأرباح الشركات للخارج، إلى إحجام المستثمرين وخاصة الأجانب عن الاستثمار؛

–صعوبة الحصول على الائتمان: تهدد مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في الحصول على الائتمان المتاح، ومنه التأثير على قرارات الاستثمار الخاص والذي قد يتطلب سواء في مراحل التأسيس أو التشغيل الحصول على الائتمان الملائم؛

–انخفاض كفاءة البنية الأساسية تؤثر كفاءة البنية الأساسية على تكاليف الاستثمار مثل أسعار خدمات النقل والتوزيع ، ومن ثم على العائد المتوقع من الاستثمار

ثالثا: السياسات المقترحة لتحسين بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر

تتجه العديد من الدول إلى إتباع عدداً من السياسات على المستويين الكلي والقطاعي لتحسين مناخ الاستثمار وجذب المستثمرين، ومن أهم هذه السياسات:

1 .السياسات المتعلقة بالحوافز الضريبية والمالية

– **وضوح النظام الضريبي:** يعد وضوح النظام الضريبي و كذلك ترشيد استخدام الإعفاءات الضريبية وربطها بالأولويات الاقتصادية في خطط التنمية الاقتصادية للدولة، من العوامل الحيوية لجذب مزيد من الاستثمارات؛

– **خفض التعريفة الجمركية:** بحيث تتدرج تلك الحوافز من الإعفاء التام للأصول الثابتة المستوردة من الرسوم والضرائب الجمركية، وصولاً إلى الإعفاء بنسب مختلفة تبعاً للتوجهات الاستثمارية؛

– **توفير الأراضي بأسعار مخفضة:** دعم المستثمرين في بداية النشاط عن طريق منحهم أرضي في المناطق المستهدف الاستثمار فيها تبعا لخريطة التنمية الاقتصادية؛

– **منح التوظيف:** وتعني تقديم منح للشركات التي تقوم بخلق وظائف جديدة، وهو ما يشجع على إنشاء استثمارات جديدة والتوسع في الاستثمارات القائمة.

2.السياسات المتعلقة ب النظم الإدارية والأطر المؤسسية

– تقديم خدمة الشباك الواحد" shop stop one "للمستثمرين من أجل تسهيل عملية استخراج ترخيص مزاولة الأنشطة الاستثمارية، وهو ما يساهم في توفير الوقت وانخفاض تكلفة الاستثمار؛

– إنشاء وكالات لترويج الاستثمار، وإقامة مكاتب خارجية تنتشر في مختلف دول العالم لترويج فرص الاستثمار؛

– إنشاء موقع الكتروني يتيح جميع المعلومات المتعلقة بالإجراءات الإدارية اللازمة لتأسيس المشروعات، وكذلك الجهات التي يجب التعامل معها؛

– تفعيل قوانين منع الاحتكار ودعم المنافسة؛

– سن قوانين حماية الاستثمار وتقديم الضمانات للمستثمرين المحتملين.

3. سياسات متعلقة بالاقتصاد الخارجي[1]:

– تبني سياسة التوجه نحو التصدي ،ر مما يساهم في خ لق أسواق جديدة للاستثمارات الناشئة، وخلق فرص تسويقية تساعد على تصريف المنتجات ؛

– عقد اتفاقيات لضمان الاستثمار مع الدول ذات الفوائض الرأسمالية، وهو ما يعمل على انخفاض مخاطر الاستثمار، وخلق بيئة استثمارية ملائمة؛

– عقد اتفاقات منع الازدواج الضريبي مع الدول المستهدف تدفق الاستثمار منها

المطلب الثاني: الصناعة و الزراعة

أولا: الصناعة:

إن الواقع الحالي للصناعة الجزائرية يشير إلى أنه ورغم الجهود المكثفة المبذولة من طرف الدولة لتعزيز التنمية الصناعية، في إطار تنويع البنيان الإنتاجي المحلي، فإن نصيب قطاع الصناعات التحويلية فبالناتج المحلي الإجمالي ظل ضئيلا بالرغم من حجم الموارد التي وجهت إلى القطاع الصناعي خلال المرحلة السابقة، حيث أنه لم يحقق معدلات نمو تفوق معدلات نمو القطاعات الأخرى.

1. مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الإجمالي:

في ظل الوضع الاقتصادي و المالي الاستثنائي الأمثل والذي شهدته البلاد خلال الفترة من 2000 إلى السداسي الأول من عام 2014 وبالإضافة إلى ما قامت به الحكومة من استثمارات معتبرة الا أن أداء الصناعة الوطنية خارج المحروقات بقي ضعيفا و دون المستوى المطلوب والمسطر له، مقارنة بالفرص والإمكانات الهائلة المتاحة.

حيث بلغت في مساهمة الصناعة خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على مدار الفترة 2011–2014 كنسبة متوسطة 5.5 مقابل 37.8 للصناعة الاستخراجية فتبقى نقطة الضعف الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني خارج المحروقات تتمثل في القطاع الصناعي، حيث أن مساهمته في الناتج المحلي الخام تبقى متذبذبة و ضعيفة نسبيا ، فهو يعد أضعف قطاع مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، على الرغم من أنه يعتبر المحرك الرئيسي للنمو المستدام في مختلف الاقتصاديات المعاصرة، فضلا عن طابعه الجزئي في الإنتاج الوطني، فإن الإنتاج الصناعي يحتل مكانة هامة في قياس المجاميع الكلية، كون التنمية الصناعية تعد في الغالب المظهر الأول والمميز للنمو الاقتصادي، إضافة إلى اعتبارها المحفز للقطاعات الأخرى و مصدرا للرقي التقني و التكنولوجي من خلال نشرها للابتكار

[1] لبنى صالح المسيبلي، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية–حالة اليمن– ، رسالة ماجستير غير xiv منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن ، ص 30الطبعة 2000.

والإبداع[1] فوضع القطاع يعكس المشاكل المالية والهيكلية التي يعان يمنها القطاع بنوعيه الخاص والعمومي والتي تساهم في عرقلة نمو وتطور القطاع وبالتالي عجزه عن الاستجابة للطلب الكلي المتزايد

2. السبل المقترحة لتطوير القطاع الصناعي الجزائري:

نظرا لضعف مساهمة قطاع الصناعة في الاقتصاد الوطني، نقترح جملة من السبل، الهادفة إلى الانتقال بالجزائر من مجرد بلد مصدر ومنتج للمواد الأولية إلى بلد منتج ومصدر للمواد المحولة، وبالتالي تخليص الاقتصاد الوطني من تبعيته لقطاع المحروقات وذلك من أجل تجنب استمرار الجزائر في الاعتماد الكلي على عوائد الصادرات النفطية، التي تتميز بعدم الاستقرار نتيجة تقلبات أسعار النفط،وذلك منخلال توجيه العوائد النفطية وحقن فائض السيولة إلى قطاع الصناعة كبديل لقطاع المحروقات، والذي منشأنه خلق نمو ثابت ومستقر وإيجاد فرص عمل دائمة[2]

-إعادة هيكلة الصناعات الوطنية وتطويرها[3]

-تحسين مناخ الاستثمار الصناعي

-الاستثمار في الرأس المال البشري

-تطوير التكنولوجيا كعنصر مهم لتطور الصناعة

-ضمان التنسيق والترابط بين السياسات الاقتصادية والسياسات الصناعية

-تطوير النظام الضريبي والنظام الجمركي

-تطوير السوق المالي

- إعادة تنظيم المؤسسات المكلفة بتنفيذ وتقييم السياسات الاقتصادية

ثانيا: الزراعة

1- مقومات الزارعة في الجزائر

يملك قطاع الزارعة مقومات ودوافع من شانها ان تجعل منه وجهة للاستثمار وكأحد أهم الخيارات من اجل التنويع الاقتصادي في الجزائر والتي تتمثل في:

1.1 وفرة الأراضي الزراعية: تمثل الأراضي الزراعية القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي، والجزائر تتربع على مساحة زراعية واسعة مما يجعلها ثروة إستراتيجية يجب استغلالها والمحافظة عليها وتنميتها

[1]محمد كريم قروف، محمد الطاهر سعودي، السياسة الاقتصادية في الجزائر وانعكاساتها على الأداء الاقتصادي دراسة تحليلية للفترة 1999-2011 , مجلة جامعة تكريت للعلوم، المجلد06، العدد04،4104، ص330

[2]عبود زرقين،الاستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد22، شتاء 4116، ص011

[3]د.نور الهدى عمارةالصناعة خيار استراتيجي لتنويع وإخراج الاقتصاد الوطني من التبعية للمحروقات ص:240

بالوسائل المتاحة، من خلال العمل على تحسينها وتوسيعها عن ط ريق تزويدها بالمحسنات العضوية، والقيام باستصلاح الأراضي والحد من التوسع العمراني والانجراف والتصحر والتملح.

2.1 توفر الثروة النباتية و الحيوانية:يعتبر توفر الثروة الحيوانية والنباتية من مقومات التنمية الزراعية، لان الهدف الرئيسي لأي نظام اقتصادي هو السعي إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية لافراد المجتمع ،من خلال الارتقاء بكفاءة استثمار هذه الموارد الحيوانية والنباتية المتاحة والمحافظة عليها، لضمان استمرارها وقدرتها على العطاء، كما ان الجزائر بتنوعها المناخي والطبيعي جعلها تضم العديد من الاصناف النباتية والسلالات الحيوانية الغنية بالمزايا النسبية والمطلقة التي تجعل من الاقتصاد متنوعا ويحقق مستويات جديدة من الدخل الوطني وعوائد ذات قيمة للمستثمرين المباشرين[1].

3.1 وفرة وتنوع مصادر المياه:ان التنوع المناخي والاقليمي جعل من مصادر المياه في الجزائر متنوعة حيث تتوفر على ثروة مائية اجمالية مقدرة بحوالي 2.17 مليار متر مكعب كثروة مائية سطحية وجوفية متجددة تمتد في الشمال والجنوب .

يستحوذ الشمال على 12 مليار متر مكعب اي 70% من الثروة المائية حيث تقدر كمية المياه السطحية ب 10 مليار متر مكعب على شكل مجاري مائية، اودية مؤقتة، مسطحات مائية، مياه مجمعة في السدود وحواجز مائية. ولا يتوفر الشمال سوى على كمية بسيطة من المياه الجوفية حيث لا يخزن سوى حوالي 2 مليار م^3. اما الجنوب فيتوفر على 5.5 مليار م^3 من الثروة المائية المتجددة والفعلية اي 30% من مجمل الموارد المائية منها 5 مليا رم^{3}جوفية و الباقي هي عبارة عن بحيرات مالحة(الشطوط و السبخات)[2]

2. معوقات الزارعة في الجزائر

كبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى يتعرض القطاع الزراعي للعديد من العقبات والمعوقات التي تحول دونه ودون النهوض به وتعرقل عملية التنمية فيه ومن بين أهم العقبات التي يتعرض لها هذا القطاع في الجزائر نجد:

1.2 موسمية الإنتاج الفلاحي:تعتبر موسمية الإنتاج الفلاحي مشكل عام في القطاع، حيث يتم إنتاج المحاصيل والحصول عليها في فترة زمنية محدودة وقصيرة جدا، صحيح أن التقدم العلمي يخفف من

[1] غردي محمد، مرجع سابق، ص 11، بتصرف.

[2] اطلع عليه 28-04-2022 على الساعة 17:04. http://mansour- hadjeres.over-blog.com/2015/07/55a312ac-803f.html

حدة وآثار الموسمية، إلا أنها لازالت تشكل لحد الساعة احد الخصائص المميزة للإنتاج الزراعي[1]. حيث تمثل هذه الخاصية مشكل وعائق كبير أمام الزارعة نتيجة النقص في الإمكانيات ووسائل الحفظ والتخزين وكذا قنوات التوزيع، مما يعرض نسبة معتبرة من الإنتاج إلى التلف أو يقع المنتج في فخ انخفاض الأسعار جراء زيادة العرض في السوق.

2.2 تأثر الإنتاج الزراعي بالعوامل المناخية:باعتبار الزارعة مرتبطة بالأرض فهي تجري معظمها تحت تأثير العوامل المناخية مباشرة، فالمزارع يقوم بأنشطته في ظروف مناخية متقلبة مما يتوجب عليه تامين الظروف الملائمة من اجل تحقيق م ردود أفضل.

إضافة إلى هذا تتعرض المساحات المروية من الأراضي الزراعية لمشكل الملوحة وبالتالي نقص المردودية وانخفاض عملية التكثيف الزراعي وارتفاع تكاليف الصرف والاستصلاح وأنظمة الري المتقدمة، كما تتعرض الأراضي الزراعية البعلية إلى الانجراف المائي والهوائي لدرجة تجعل الفلاحين يفرون منها كليا ويعزفون عن الاستثمار الزراعي، ففي الجزائر تتعرض حوالي 80% من الأراضي المطرية لهذا المشكل[2].

3.2 الاستثمار في القطاع الزراعي: إن سياسة الاستثمار وأولياته عرفت في العقود الأخيرة مزيدا من الانحياز إلى قطاع التجارة والخدمات والإعلام على حساب القطاعات الأخرى السلعية المنتجة وخاصة القطاع الزراعي، حيث ظل تمويل القطاع الزراعي يعاني جملة من المعوقات منها سوء إدارة مؤسسات الإقراض الزراعي ،النقص في اعتماد المصارف المختصة في الإقراض، عدم موضوعية معايير توزيع القروض على الفلاحين إضافة إلى عدم وفاء الفلاحين بتسديد القروض الممنوحة[46].

4.2 مشاكل متعلقة بالإنتاج والتسويق:

توجد عدة مشاكل خاصة بإنتاج وتسويق المنتوجات الزراعية ويمكن إيجازها فيما يلي :[3]

- ضعف التكامل بين القطاعين الزراعي والصناعي؛
- ضعف استخدام مدخلات الإنتاج من مياه وأسمدة ومبيدات وضعف الإرشاد الزراعي؛
- ضعف المتابعة التقنية لمخططات لتنمية؛
- فشل نظام التسويق في توجيه الإنتاج نحو تلبية حاجات السوق المحلي والتصدير؛
- ضعف البنى التحتية للتسويق؛
- الإخفاق في إيجاد زارعات تصديرية وزارعات تصنيعية.

---

[1]منير إسماعيل أبو شاور ،أمجد عبد الهادي مساعدة، محمود يوسف عقلة، مقدمة في الاقتصاد الزراعي، مكتبة المجمع العربي2011، ص 30- 31 ، الأردن، ط1.

[2]الأخضر بن عمر، آثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية، رسالة ماجستير في علوم التسيير.(المرجع سابق، ص 96) ، جامعة الجزائر،2007، ص 91،).

[3]جواد سعد العارف، التخطيط والتنمية الزراعية، ،2009، ص 96-97 دار الراية، عمان-الاردن.

3الحلول الممكنة من اجل النهوض بالزارعة وتطويرها

- تنظيم السوق الزراعية.
- التوسع في زارعة المحاصيل عالية الإنتاجية والمحاصيل ذات المزايا النسبية، مثل التمور، الزيتون، الحمضيات والكروم إضافة إلى اللحوم الحم راء عالية الجودة.
- الاهتمام بزارعة القمح في المناطق الصحراوية والتي اثبت نجاحا وارتفاعا محسوسا في السنوات الأخيرة.
- دعم وتحفيز الاستثمار في القطاع الفلاحي.
- إنشاء مراكز ومعاهد للأبحاث الزراعية من اجل انتقاء البذور واستخراج الشتائل والسلالات الحيوانية ذات النوعية الجيدة.
- الاهتمام بالتكوين والإرشاد الفلاحي.

المطلب الثالث: الطاقات المتجددة و السياحة

اولا : الطاقات المتجددة

الطاقة المتجددة هي مصادر طبيعية لا يتدخل الإنسان في إنتاجها غير ناضبة تتجدد باستمرار وهي طاقة نظيفة لا ينتج عن استخدمها أي تلوث بيئي.

سميت بالطاقة المتجددة لان لها صفة التجدد والديمومة وهذا دون تدخل يد الإنسان، وسميت بالطاقة الخضراء لأنها صديقة الطبيعة واستعمالها لا ينتج عنه أي تلوث طبيعي

1. مصادر الطاقة المتجددة في الجزائر :

هناك عدة مصادر للطاقة المتجددة نذكر منها أهمها

- الطاقة الشمسية
- طاقة الرياح
- الطاقة المائية
- الطاقة الحرارية الجوفية

2. آفاق استخدام الطاقة المتجددة في الجزائر

لقد بدأت الدولة الجزائرية التقليل من استخدام الطاقة الاحفورية وهذا بسبب ما تخلفه من ضرر بالطبيعة وكذلك بسبب احتمال نضوبها، ما دفعها إلى التفكير في البديل ألا وهو الطاقة الخضراء، حيث هدفت إلى تطوير استغلالها منذ الاستقلال، فقامت بفتح السوق الوطنية للمنافسة من اجل التمكن من إنتاج القدر الطاقوي المحدد ضمن البرنامج الوطني لترقية الطاقات المتجددة وفي سبيل

تحقيق ذلك قامت بإصدار قانو ن98-11المتضمن القانون التوجيهي و البرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي1998-2002.[1]

ثم بعد هذا البرنامج صدرت عدة برامج أخرى من اجل الاستغلال الجيد للطاقات المتجددة خاصة الطاقة الشمسية وهي:

- القانون 99-09 المتعلق بالتحكم في الطاقة [2] ويمكن أن نستنتج من خلال مضمون هذا القانون الأهداف التالية:

-ترسيخ الفعالية الطاقوية

-ترقية استخدام الطاقات المتجددة

-حماية البيئة.

- القانون رقم 02-01المؤرخ في 05 فبراير من سنة 2002 والمتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات.[3]استنادا إلى مضمون هذا القانو ن نجد انه يهدف إلى:

-ترقية استخدام الطاقات المتجددة

-دمج الالتزامات البيئية التي يحددها التنظيم.

-تسويق الطاقة الكهربائية الناتجة عن المصادر المتجددة.

-المرسوم التنفيذي 04-92 والمؤرخ في 04 صفر 1425هـ الموافق ل 25 مارس 04 20، والمتعلق بتكاليف تنويع وإنتاج الكهرباء.[4]

-القانون رقم 04-09 المؤرخ في 14 أوت 2004 والمتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة.[1]

---

[1]وحيد خير الدين، مرجع سابق، ص 161.

[2]القانون 09-99 المؤرخ في 15 ربيع الثاني عام 1420هـ الموافق ل 28 جويلية 1999م والمتعلق بالتحكم في الطاقة الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد51 الصادر في 20 ربيع الأول عام 1420هـ الموافق 02 اوت 1999م، ص 4.

[3]قانون02-01 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1422هـ الموافق ل 5 فبراير سنة 2002م والمتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، ، ص 2 ، العدد 8 الصادر 23 ذي القعدة عام 1422هـ الموافق 06 فبراير 2002م.

[4]المرسوم التنفيذي المؤرخ في 04 صفر عام 1425هـ الموافق ل 25 مارس سنة 2004م والمتعلق بتكاليف تن ويع إنتاج الكهرباء الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، ، ص11 العدد 19 الصادر 07 صفر عام 1452هـ الموافق 28 مارس 2042م.

3. آثار برامج الطاقة المتجددة على الاقتصاد الوطني:[2]

- **قطاع التشغيل:** من آفاق برنامج 2010-2030 استحداث فرص عمل تقارب حوالي 200 ألف منصب شغل، وبالتالي محاربة البطالة وخلق فرص عمل لأصحاب الكفاءات العالية وهذا من خلال انتهاج الاقتصاد المستدام.
- **قطاع الصناعة والتجارة:** من الأهداف التي يرمي إليها برنامج 2011-2030 الرفع من مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال تطوير وتوطين صناعة التجهيزات الخاصة بالطاقات المتجددة بنسبة تفوق 80% مع مطلع 2030 وبكفاءات محلية. أما في مجال التجارة فالنشاط الصناعي الأخضر من شانه دفع إنشاء شركات تقوم بتسويق المنتجات داخل وخارج الوطن وهذا ما يحقق مداخيل من العملة الصعبة.

قطاع الفلاحة والسياحة: استخدمت الطاقات المتجددة في عدة نشاطات في مجال الفلاحة منها المضخات العاملة بالطاقة الشمسية للري في المناطق المعزولة عن التوصيل بشبكة الكهرباء، وكذلك في تدفئة وتبريد البيوت البلاستيكية، وبهذا إنتاج محاصيل بكميات وافرة وبأسعار تنافسية. أما من ناحية السياحة فقد استغلت الطاقات المتجددة في المساكن الفردية، الفنادق والمطاعم وكذلك المتاحف وغيرها من المنشآت السياحية التي ت ارعي الجوانب البيئية

ثانيا: السياحة

1. دور القطاع السياحي في تحقيق التنويع الاقتصادي

يعتمد قطاع السياحة على موارد متنوعة، متجددة تزداد قيمتها مع مرور الزمن ،وعلى المنشآت الخدماتية الصغيرة والمتوسطة التي تتميز باستخدام اليد العاملة بشكل كثيف، وهو ذو طابع إنساني يتداخل فيه إنتاج الخدمات السياحية مع مختلف الجوانب الثقافية والاجتماعية والبيئية، لذا فإن للقطاع السياحي تأثير كبير على كافة قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى، حيث تتم الاستفادة منه مباشرة وينعكس هذا التأثير على الهيكل الاقتصادي والتكوين الاجتماعي والبيئي

2. **أهمية ودور السياحة**

-**خلق مناصب الشغل:** يعتبر قطاع السياحة قطاع متعدد الأنشطة والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بالقطاعات الأخر ى الاقتصادية ،الاجتماعية والثقافية. وهذا ما يعني إمكانية السياحة على توليد فرص العمل بحيث تفوق حدود القطاع السياحي لتمتد وتصل إلى القطاعات الأخرى المرتبطة به.

---

[1]القانون رقم 04-09 المؤرخ في 227 جمادى الثانية عام 1425هـ الموافق ل 14جويلية سنة 2004م والمتعلق ب تقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهو رية الجزائرية ، ص09 ،العدد 52 الصادر 02 رجب 1425هـ الموافق ل 18 جويلية 2004.

[2]المرجع السابق ص 13-14..

-**تحسين ميزان المدفوعات:** تساهم السياحة كصناعة تصديرية في تحسين مي ازن المدفوعات وذلك من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والإيرادات السياحية التي تقوم الدولة بتحصيلها من السائحين مباشرة أو الإيرادات التي تقوم بتحصيلها بصورة غير مباشرة من خلال خلق استخدامات جديدة للموارد الطبيعية والمنافع الممكن تحقيقها نتيجة خلق علاقات اقتصادية بين السياحة والقطاعات الأخرى.[1]

-**المساهمة في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية:** تساهم السياحة في توفير جزء من النقد الأجنبي لتنفيذ خطط التنمية الشاملة وذلك من خلال:[2]

- المدفوعات السياحية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشي ارت الدخول إلى البلاد؛
- الفروق الناتجة عن تحويل العملة؛

-**تنمية المرافق الأساسية:** إن تقدم وتطور السياحة غالبا ما ينتج عنها الزيادة في الاستثمارات في البنية التحتية من اجل تفعيلها والمتمثلة في: المطارات، الطرق، الموانئ، المستشفيات، المطاعم، المتاحف وغيرها من المرافق التي تساعد على تحقيق الرفاهية للمقيمين بصفة عامة وللسياح بصفة خاصة.

3. تأثير قطاع السياحة على القطاعات الأخرى: إن الحركة السياحية لها تأثير فعال على الكثير من القطاعات الأخر ى، كقطاع النقل حيث تساهم السياحة في تفعيل الحركة الجوية، البرية والبحرية، كما يؤثر على قطاع التجارة وذلك من خلال العملة الصعبة التي تجلبها السياحة للبلد اعتمادا على الأنشطة الأساسية للسياحة والأنشطة الجزئية، حيث تتمثل الأنشطة الأساسية في مجمل المناصب الناتجة عن الوحدات السياحية كالفنادق والمطاعم والوكالات السياحية، أما بالنسبة للأنشطة الجزئية فهي المناصب المرتبطة بالسياحة كالسلع والخدمات المستهلكة من طرف السائح.[3]

4. مقومات الجذب السياحي

الإمكانيات الطبيعية: تمتلك الجزائر مقومات طبيعية ضخمة إذ تعتبر الجزائر البلد القارة الذي يتربع على مساحة تقدر ب 2381741كم^2، وتملك موقع استراتيجي هام جعلها تحتوي على كل معالم الجمال من قمم خضراء عالية وبحار زرقاء وكذلك صحراء شاسعة غنية بكل المناظر الخلابة.

---

[1] آسيا محمد إمام الناصري، إبراهيم خالد عواد، إدارة المنشآت السياحية، الطبعة 01، ص 32 ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن ،2002 .

[2] موسى سعداوي، حكيم بوجطو ،أهمية مقومات السياحة الجزائرية في التنمية الاقتصادية للدولة، الملتقى الدولي اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة بسكرة ،2010، ص5.

[3] مسعود درواسي، صبرينة رباحي، ، ص7– 8 ،أهمية تنشيط القطاع السياحي محليا ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر،الملتقى العلمي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة ،2015 .

الإمكانيات التاريخية والحضارية: إن المعالم التاريخية والحضارية المتنوعة التي تنفرد بها الجزائر جعلتها مهدا للحضارة الإنسانية ،فالمعالم الأثرية كالمتاحف والوثائق التاريخية الموجودة في الجزائر تشهد على عراقة وعظمة الحضارات المتعاقبة، من الأمازيغية إلى الفينقية إلى البزنطية والرومانية وأخيرا الإسلامية. وهذا ما يجعل الجزائر المرشح الأول لدى السائح حيث أنها تتميز بمزايا كفيلة بتلبية رغبات السياح الأكثر تشددا، باعتبار أن السياحة الثقافية والترفيهية تستقطبان الكثير من الاهتمام بالنسبة للسائح.

الإمكانيات المادية: وتبقى الإمكانيات المادية التي يحوزها القطاع السياحي في الجزائر ضعيفة جدا ولا ترقى إلى المستوى المطلوب وهذا ما جعل القدرة الاستيعابية للجزائر في مجال الجذب السياحي وتوفير الخدمات المختلفة للسياح جد منخفضة، مثل توفير المواصلات والاتصالات مع انه يعرف تقدم ملحوظ خلال السنوات الأخيرة.

5 معوقات السياحة في الجزائر:

إن قطاع السياحة في الجزائر يعاني من عدة نقائص حالت دون تطوره نذكر أهمها:

- الإيواء والفندقة: طاقات غير كافية وذات نوعية سيئة ،10% فقط من الفنادق تستجيب للمعايير الدولية.
- وكالات الأسفار: غياب التحكم في التقنيات الحديثة للسوق؛
- نقص في تأهيل ومهنية المستخدمين في المؤسسات والخدمات السياحية والفنادق خاصة، كما أن نوعية التكوين غير ملائمة مع متطلبات عرض سياحي بامتياز؛
- ضعف نوعية المنتج وخدمات السياحة الجزائرية؛
- ضعف نوعية النقل والمواصلات؛
- صعوبة تحويل الإمكانيات السياحية إلى منتجات سياحية.

6. الحلول المقترحة.

– **تأهيل العنصر البشري الكفؤ:** صحيح أن الدولة الجزائرية حاولت توفير الموارد المادية والمؤسسية للنهوض بالقطاع السياحي، لكنها أهملت المورد البشر ي الذي يعد روح أو المحرك الرئيسي للبرامج الاقتصادية، لذا يجب التوجه نحو الاستثمار في الموارد البشرية من خلال تكوينها وتأهيلها وحتى إعادة تأهيلها إن لزم الأمر، بهدف تقديم وتسيير الب ارمج التنموية خاصة في القطاع السياحي.

– **رفع حجم الاستثمارات الموجهة للقطاع السياحي:** من بين المشاكل التي يعاني منها القطاع السياحي في الجزائر ضعف الاستثمارات المخصصة له، حيث أن إجمالي الاستثمارات الموجه لهذا القطاع لم يتجاوز3 مليار دولار، حيث بلغت 6089.1 مليار دولار سنة 2015، كما أن

مخصصات الحكومة في البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي لم تتجاوز 07.0٪، وهي نسبة ضعيفة جدا لذا يجب رفع حجم الاستثمارات الموجهة للاستثمار السياحي.

– **توجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستثمار في القطاع السياحي:** مع توجه الدولة نحو تدعيم المؤسسات الصغير والمتوسطة يفترض بناء استراتيجية اقتصادية خاصة بهذه المؤسسات بما يخدم الاقتصاد أي تكييفها وفقا للحاجات الاقتصادية الضرورية، وعليه توجيه هذه المؤسسات نحو الاستثمار في القطاع السياحي بهدف ترقيته.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم عرضه في الفصل الأول لهيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري ومدى تأثيره عليه من خلال عرض مجموعة من المفاهيم الأساسية وكذالك يعتبر التنويع الاقتصادي هو احد الآليات لتحقيق التنمية وذلك من خلال تخفيف من اثر الأزمات و الصدمات الخارجية التي تحدث نتيجة اعتماد الاقتصاد المحلي على قطاع واحد ، كما له دور في رفع القيمة المضافة و تعزيز علاقات الترابط بين القطاعات المختلفة ، وبالتالي المساهمة في تحقيق معدلات نم مرتفعة للناتج المحلي الإجمالي ، تشغيل عدد اكبر من لأيادي العاملة ، وهذا ما ينتج عنه اثأر ايجابية على التنمية الاقتصادية المستدامة .

يعد التنويع الاقتصادي في الجزائر من الأولويات التي تترجم الاهتمام بسد التبعية المفرطة على العوائد النفطية ، لان هذه الأخيرة غير قادرة بمفردها على إحداث تنويع في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خاصة في ظل تقلبات أسعار النفط . إن سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر هي في مرحلة أحسن ،لكن لم تكن في المستوى المطلوب لارتقائها في مصاف الدول التي لديها وفرة في الموارد الطبيعة و البشرية ، لذلك يجب تصحيح الاختلالات الهيكلية التي تخلق حالة عدم استقرار اقتصادي . بالرغم من البرامج التنموية الضخمة التي مست كل القطاعات الاقتصادية، إلا أن هناك ضعف أداء الاقتصاد الوطني وعدم قدرته على التنويع ، ويعود ذلك لعدم إتباع إستراتيجية تنموية واضحة المعالم ، لذلك ينبغي تركيز جهودها إلى تنويع بنية اقتصادها بهدف زيادة قدرته على مواجهة مختلف التحديات الراهنة والمستقبلية ، و العمل على استغلال كافة الموارد وطاقات الإنتاج المحلية نحو الاتجاه الذي يطور القطاعات الاقتصادية كالقطاع الصناعي و الزراعي باعتباره الركائز الأساسية للتنويع الاقتصادي، وبناء قاعدة اقتصادية متحررة من مخاطر الاعتماد على أحادية الدخل.

الفصل الثاني

السياحة أهم ظاهرة اقتصادية واجتماعية في عالم اليوم، فصناعة السياحة كقطاع إنتاجي تحتل موقعا هاما في اقتصاديات العديد من الدول المتقدمة والنامية، ويعد قطاع السياحة أسرع القطاعات الاقتصادية من حيث النمو المطرد حسب ما جاء في تقارير المنظمة العالمية للسياحة.

و كذلك أصبحت السياحة في سلم الاهتمامات الرسمية وأصبحت تحوز اهتمام جميع المسئولين في العالم وفي الوطن العربي بالخصوص، لما تشكله من أهمية في تنمية مواردها إلى جانب مختلف الصناعات الأخرى، إذ أن الإيجابية في إبراز الجوانب الحضارية والأثرية والتاريخية و تعريف سكان العالم . استمراريتها تشكل موردا لا ينضب خلافا للنفط وبقية المعادن والثروات الأخرى الباطنية، بالإضافة إلى أثارها و كون الجزائر تحتل موقع استراتيجي و جغرافي و تاريخي هام فالسياحة فيها تعتبر الملاذ الامن للوصول الى تحقيق تنمية مستدامة .

لهذا جاء هذا الفصل لالقاء نظرة عامة حول القطاع السياحي في الجزائر و ذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول : اطار نظري عام حول الصناعة السياحية

المبحث الثاني : مقومات القطاع السياحي و اداؤه في الجزائر

المبحث الثالث : تقييم أداء القطاع السياحي في الجزائر و افاق تطويره

المبحث الأول : اطار نظري عام حول الصناعة السياحية :

تؤدي الصناعة السياحة دورا مهما في تنمية وتدعيم اقتصاديات الدول فهي صناعة في حد ذاتها لها إسهاماتها في زيادة الناتج المحلي الخام، كما تعتبر مصدرا مهما لجذب العملة الصعبة بإضافة إلى توفير فرص التشغيل فهي تخلق مناصب شغل تقدر 4.10 %حسب المنظمة العالمية للسياحة لسنة 2018 ،حيث أصبحت الدول تولي أهمية لقطاع السياحة في الآونة الأخيرة ومحاولة تطويره وتقديم أفضل الخدمات حيث أصبحت ركيزة أساسية يتم اعتمادها في مختلف المجالات والقطاعات وذلك نتيجة لتزايد وتسارع استخدامها ومن خلال ماسبق تم تقسيم المبحث الأول الى :

المطلب الأول : ماهية الصناعة السياحية و خصائصها

المطلب الثاني :أسس بناء الصناعة السياحية

المطلب الأول : ماهية الصناعة السياحية و خصائصها :

تعد الصناعة السياحة أوسع الصناعات عالميا، حيث وصلت إيراداتها إلى ما يزيد عن 340.1 مليار دولار في عام 2017م، بعدد سياح تجاوز 323.1 مليون سائح، منهم أكثر من 51 % أغراض الترفيه والاستمتاع والعطلات فقط حسب تقرير المنظمة العالمية للسياحة .

أولا :ماهية الصناعة السياحية

1 . تعريف السياحة و السائح :

1.1 تعريف السياحة :

اختلف الباحثون حول تعريف موحد لتفسير ظاهرة السياحة وذلك بسبب اختلاف الزاوية التي ينظر منها الباحث إلى السياحة، فالبعض ينظر إليها من زاوية اجتماعية والأخر كظاهرة اقتصادية لا تختلف عن الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وآخرون يركزون على الجوانب السياسية ودورها في تقوية العلاقات بين الدول. وهكذا يمكن تعريف السياحة على أنها:

أول تعريف محدد للسياحة كان عام 1905 من طرف العالم الألماني " جوبير فرديلر" فعرفها بأنها:

" ظاهرة عصرية تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة و إلى تغيير الهواء وإلى مولد الإحساس بجمال الطبيعة ونمو هذا الإحساس إلى الشعور بالبهجة والمتعة والإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة وأيضا إلى نمو الاتصالات وعلى الأخص بين الشعوب، وهذه الاتصالات كانت ثمرة اتساع نطاق التجارة والصناعة وثمرة تقدم وسائل النقل[1] .

و تعرفها مدرسة الفكر السياحي السويسرية من خلال تعريف الخبيران "Kraft, Hunziker" بأنها:

مجموعة من الظواهر والعلاقات التي تنشأ نتيجة لسفر وإقامة الشخص الأجنبي إقامة مؤقتة بحيث لا تتحول إلى إقامة دائمة أو ترتبط بعمل مأجور.

وعرفها"Robert Lanquar" على أنها:

" عبارة عن مجموعة الأنشطة المترابطة والمتعلقة بالسفر ووقت الفراغ، وهي صناعة هدفها إشباع حاجات السائح من خلال استغلال الموارد السياحية وتحويل الموارد البشرية والمادية والمالية إلى خدمة[2]

كما عرفها مؤتمر الأمم المتحدة للسياحة والسفر الدولي الذي انعقد في روما سنة 1963 كما يلي :

"ظاهرة اجتماعية وإنسانية تقوم على انتقال الفرد من مكان إقامته إلى مكان أخر لفترة مؤقتة لا تقل عن أربعة وعشرون ساعة ولا تزيد عن اثنا عشر شهرا، بهدف السياحة الترفيهية أو العلاجية أو التاريخي .[3]

---

[1] التخطيط السياحي، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى، الإسكندرية، ص73 ، 2009

[2] Lanquar Robert, L'économie du tourisme, série que sais-je? Puf, paris, france, 1994, p 11

[3] السياحة و الفندقة في الجزائر دراسة قياسية 1974. 2002 ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع الاقتصاد 2007 ص16

تبرز التعريفات السابقة الحقائق التالية:

- تنشأ السياحة نتيجة لتنقل الأشخاص وإقامتهم في أماكن مختلفة . .
- تضمن السياحة السفر والإقامة والأنشطة المترتبة عليها بشكل مؤقت
- الزيارة ،الأغراض غير الإقامة الدائمة أو العمل .

2.1 تعريف السائح :

عرفت منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية الاقتصادية السائح بأنه شخص ينتقل لمدة لا تقل عن 24ساعة إلى بلد آخر غير البلد التي بها موطنه المعتاد".

وفي سنة 1963 عرفت الأمم المتحدة السائح بأنه: "الشخص الذي يسافر إلى بلد آخر غير البلد التي بها موطنه ويقيم بها لمدة تزيد على أربع وعشرين ساعة دون أن تطول إقامته إلى الحد الذي يعد فيه البلد الأجنبي موطنا له"

ما المنظمة العالمية للسياحة فقد اعتمدت المفاهيم التالية لكل من[1]:

السياحة: وتشمل كل النشاطات التي يقوم بها الأشخاص خلال فترة سفرهم وإقامتهم في مناطق خارج محيط إقامتهم الدائمة، وهذا لفترة لا تتجاوز السنة لأغراضا لترفيه، أوأعمال، أو أي أغراض أخرى لا تذر عائدا في المنطقة التي يزورونها".

الزائر : هو كل شخص يتوجه إلى بلد لا يقيم فيه، ولا يمارس فيها مهنة مأجورة، وهنا يتم التمييز بين:

السياح: الزوار الذين يمكثون على الأقل 24 ساعة في البلد الذي يزورونه، وتتلخص دوافع الزيارة في الترفيه، الراحة، الصحة، قضاء العطل، الدراسة، الرياضة، أو من أجل القيام بزيارة الأقارب وحضور مؤتمرات وندوات علمية وثقافية وسياسية

المتنزهون: وهم زوار لا تتعدى مدة إقامتهم 24 ساعة.

2. مقوماتها : ترتكز السياحة على مقومات بعضها طبيعي والآخر بشري ومادي[2] :

المقومات الطبيعية : و تشمل كل الظروف المناخية ومايز الفصول، مناطق دافئة، حمامات معدنية ...، أي كل مظاهر جلب السياح.

المقومات البشرية : وتتمثل في الجوانب التاريخية، كالآثار، المعالم ، الشواهد، الأطلال، الفنون الشعبية بطباعها المختلفة، الثقافات والعادات لدى السكان

---

[1] محمود فوزي شعوبي ،السياحة و الفندقة في الجزائر دراسة قياسية 1974 .2002 ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع الاقتصاد القياسي ، جامعة الجزائر،2007،ص16

[2] غالم عبد الله ،صناعة السياحة في الوطن العربي مفتاح التنمية المستدامة إشارة الى قطاع السياحة في الجزائر ، الملتقى اقتصاديات السياحة و دورها في التنمية المستدامة ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة 10,9 مارس 2010،ص3..

المقومات المالية والخدمية: وتتمثل في مدى توافر البني التحتية كالمطارات، النقل البري والبحري والجوي، النقل عبر السكك الحديدية، ومدى تطور مختلف القطاعات الصناعية، التجارية، البنوك، العمران، ومدى توافر الخدمات المكملة كالبريد، الإطعام، الفنادق، المقاهي، مراكز الترفيه والتسلية .

كما تعتمد السياحة على قدرات الدول المختلفة على تشجيع السياحة بما تقدم من تسهيلات ومستوى الأسعار، وقدرة دعائية على مختلف وسائل الإعلام على جذب السائحين ومواصلات متوفرة، أمن واستقرار ورعاية صحية كاملة حسن المعاملة وقدرة على إبراز جميع الجوانب والخصوصيات التي تهم السائحين بمختلف فئاتهم ورغباتهم.

3. أبعاد السياحة حسب المنظمة العالمية للسياحة:

لم تغفل المنظمة العالمية للسياحة البعد الاقتصادي، البشري، الاجتماعي والثقافي للسياحة، عند إعداد القانون العالمي الأخلاقيات السياحة في شهر أكتوبر 1999 بسنتياغو (الشيلي)، والذي نص على المبادئ العشر التالية [1]:

- مساهمة السياحة في التفاهم بين الإنسان والمجتمع والاحترام المتبادل بينهما .
- السياحة عامل ازدهار شخصي وجماعي.
- السياحة عامل تنمية مستدامة .
- السياحة تشغل التراث الثقافي والبشري وتساهم في إثرائه .
- السياحة نشاط ذو منفعة للبلد المستقبل .
- التزامات الفاعلين في مجال التنمية السياحية .
- الحق في السياحة للجميع.

ثانيا : خصائصها :تتميز الصناعة السياحية بجملة من الخصائص الفريدة من نوعها التي تجعل الطلب عليها مختلف عن نمط أي طلب اخر فهو يأثر و يتأثر بالعديد من العوامل فنوجزها كمايلي[2] :

تعد السياحة صناعة تصديرية غير منظورة: فليس هناك منتج ملموس يمكن شحنه من مكان إلى آخر، فالمنتج السياحي يقوم أساسا على خدمات وثروات غير مادية.

تعد السياحة نشاط اقتصادي متضاعف الطبيعة وبصورة مطردة : خاصة فيما يتعلق بالدخل وتفسير ذلك إقدام السياح على الإنفاق وتحويل نقودهم إلى عملات الدولة التي يزورونها، من أجل تسديد تكاليف الخدمات

[1] تومي ميلود ، اقتصاديات السياحة و دورها في تحقيق التنمية المستدامة،جامعة محمد خيضر ،بسكرة 2010 ص03

[2] دور القطاع السياحي في تحقيق التنمية الاقتصادية ، على الموقع :
http://www.alg17.com/vb/threads/thread-6832 تاريخ الزيارة :07.05.2022 على الساعة 08.00.

التي يحتاجونها، إلى جانب مشترياتهم، ويعني ذلك انتقال النقود من السياح إلى عدة أشخاص وقنوات ومستويات متعددة، بالإضافة إلى استخدامها أكثر من مرة عن طريق انتقالها من حائز لأخر، مما يؤدي إلى تزايد الدخل السياحي، وهو ما يطلق عليه بالمضاعف، ورغم انتقال جزء من هذه الأموال إلى خارج المنطقة السياحية من أجل توفير متطلبات صناعة السياحة وفيما يتعلق بالتشغيل، فنجد صناعة السياحة تحتاج إلى أعداد كبيرة من العمال، فهي توفر فرص عمل لأعداد كبيرة من المستخدمين سواء كانوا مؤهلين ذوي كفاءات عالية وخبرات متخصصة أو غير مؤهلين.

•**ترمي صناعة السياحة إلى الاستثمار في الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة** في الدول أو المناطق السياحية مثل الشواطئ، الغابات، المسطحات الخضراء، المحميات الطبيعية وكذلك المورد البشري كعمال في مجال صناعة السياحة أو مرشدين في مختلف المناطق السياحية.

تتأثر صناعة السياحة بعاملي أسعار السفر والخدمات السياحية ومستوى المداخيل للأفراد ويتضح ذلك في أنه إذا تزايدت تكاليف الرحلة السياحية إلى منطقة أو دولة ما، فإنه ينتج عن ذلك ضعف الإقبال السياحي إلى هذه الدولة، ونفس الشيء سيحدث إذا ما انخفض مستوى الدخل أو تزايدت تكاليف وأعباء المعيشة في دول الطلب السياحي.

.**تعتبر السياحة سوق غير مستقرة** ، نظرا للتأثيرات الخارجية التي تنتج عن رغبات السائحين وأوضاع البلد السياحي السياسية، ولعدة عوامل أخرى نلخصها في النقاط التالي[1]ة:

- المنتج السياحي:
- الأوضاع السياسية السائدة في البلد السياحي
- السياحة تعني المرونة في الدخل و السعر
- صعوبة استقطاب السياح دوما الى نفس المنطقة
- موسمية النشاط

كذالك مجموعة من الخصائص [2]:

[1] سماعيني نسيبة ،دور السياحة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في إدارة الاعمال جامعة وهران، 2013.2014،ص21

[2] سماعيني نسيبة ،مرجع سبق ذكره ،ص21,

تشعب وتعدد مكونات النشاط السياحي وارتباطها بالكثير من الأنشطة الاقتصادية الأخرى صناعية، خدمية ....

مدى ملائمة المناخ السياحي بمفهومه الشامل من العوامل المؤثرة على الطلب على المنتج السياحي محليا ودوليا

الطلب السياحي لا يتوقف فقط على مدى توافر الموارد وتنوع المقومات والخدمات والتجهيزات السياحية، بل وعلى غيرها من العوامل كأسعار الخدمات السياحية الأساسية أو التكميلية.

الطلب السياحي يتوقف وإلى حد كبير على القدرة المالية للسائح خاصة أن الطلب السياحي فيجله لا يرتبط بإشباع حاجة ضرورية، بل يرتبط غالبا بإشباع حاجة كمالية.

يتأثر الطلب السياحي بمستوى الرفاهية الاقتصادية في الدولة والتقدم التكنولوجي في وسائل المواصلات والاتصال والتقلبات الاقتصادية (كالرواج والكساد بالإضافة إلى عوامل ثقافية وسياسية يصعب على الدولة التأثير والتحكم فيها.

المطلب الثاني :أسس بناء الصناعة السياحية

السوق هو المكان الذي يتم فيه بيع وشراء السلع والخدمات وبمعنى آخر هو مكان التقاء الطلب والعرض، ويختلف سوق الخدمات عن سوق السلع والبضائع حيث أن الخدمات تتميز بعدم قابليتها للتخزين عكس السلع فالخدمة تنشأ مع تكوين الطلب عليها.

أولا : أسس الصناعة السياحية : ان سوق الخدمات السياحية هو المكان الذي يتقابل فيه الطلب السياحي من السائحين بالعرض السياحي الذي تقدمه المؤسسات والشركات السياحية وتتمثل عناصر السوق السياحي في الآتي:

1. الطلب السياحي[1]:فيعرف على أنه:" اتجاهات السياح الشراء منتج سياحي معين، أو زيارة منطقة ما أو دولة سياحية، قوامه مزيج مركب من عناصر مختلفة تمثل الدوافع والقدرات والميول والحاجات الشخصية التي يتأثر بها المستهلكون السياحيون من حيث اتجاهات الطلب على منطقة معينة.[2] كما يعرف على أنه: مقدار ما يطلبه السائح من الخدمة عند سعر معين وفي فترة زمينة معينة، وعلى مكان محدد، مع توفر القوة الشرائية للسائح .[3]و يقسم الطلب السياحي طبقا للعامل الجغرافي إلى:

---

[1] حاج الله حيزيه ، الاستثمارات السياحية في الجزائر، رسالة ماجستير في نقود مالية و بنوك، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2006 ص80 .

[2] مروان صحراوي ، التسويق السياحي و اثره على الطلب السياحي حالة الجزائر رسالة الماجستير في علوم التسيير جامعة اب بكر بالقايد تلمسان 2011,2012 ص34

[3] غادة صالح اقتصاديات السياحة دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر الاسكندرية 2008 ص11

الطلب السياحي المحلي أو الداخلي: ويتمثل في عدد السياح الوطنيين من حملة جنسية البلد الذين يقومون برحلات سياحية داخل البلد المقيمين فيه

الطلب السياحي العالمي أو الخارجي: ويتمثل في عدد السياح الأجانب من حملة جنسيات أجنبية مختلفة الذين يتنقلون عبر الحدود الدولية للبلدان المختلفة

2. العرض السياحي: يعرف العرض السياحي على أنه: "كل المستلزمات التي يجب أن توفرها أماكن القصد السياحي لسياحها الحقيقيين أو المحتملين وكل الخدمات والبضائع التي قد يحتمل أن تغري الناس لزيارة بلد معين "أيضا على أنه: "مجموع السلع والخدمات السياحية المقدمة في السوق بسعر محدد أو أنه مجموعة من العناصر سلع مادية وخدمات غير مادية (مناخ، ثقافة، قيم معنوية) القادرة على إشباع طلب المستهلكين. [1]

وتصنف المنظمة العالمية للسياحة عناصر العرض السياحي وفقا للجانب الاقتصادي والاجتماعي للسياحة كما يلي :

- التراث الطبيعي : المناظر الطبيعية، الحالات الجغرافية، منابع المياه، الشواطئ، الجبال... الخ .
- التراث الطاقوي : نقصد به
- التراث البشري : المعطيات الديموغرافية، ظروف الحياة، العادات والتقاليد والمعطيات الثقافية
- الجوانب التنظيمية والدستورية والسياسية .
- الجوانب الاجتماعية : التركيبات والبنيات الاجتماعية والعرقية للبلد، التربية، الإعلام

وسائل الخدمات النقل، الإيواء، الإطعام الأنشطة الاقتصادية والمالية.

3.التسويق السياحي: يقصد بالتسويق السياحي تلك العملية الموجهة نحو السياح، والتي تهدف إلى تأمين وتلبية احتياجاتهم الاستهلاكية من خلال القنوات التوزيعية المختلفة، والمؤلفة من المنظمات والمؤسسات السياحية المختلفة التي تتفاعل معهم تحت ضغط وقيود البيئة الخارجية التي تتم فيها عملية التفاعل مثل : القيود الاقتصادية، التكنولوجية، الاجتماعية والأخلاقية، التي تهدف إلى تدفق المبادلات إلى السوق المستهدف بما ينعكس على تحسين عمليات التبادل والاستهلاك.[2]

---

[1] حاج الله حيزيه ، الاستثمارات السياحية في الجزائر، رسالة ماجستير في نقود مالية و بنوك، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2006 ص 80 .

[2] اياد عبد الفتاح النسور، أسس تسويق الخدمات السياحية العلاجية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 42

في الواقع إن عملية تنشيط التسويق السياحي تتوقف على مدى قوة المنتج السياحي لمنطقة معينة، وعلى دور الإعلام والإشهار بكل أنواعه في تزويد السائح بالمعلومات حول المنطقة السياحية، من حيث تعريف السياح بمقوماتها الطبيعية والمادية، والبحث عن أسواق سياحية جديدة لرفع مستوى العرض السياحي ومن ثم ترقية المنتج السياحي لتوسيع نطاق الأسواق السياحية، وإحداث نمو في الحركة السياحية الدولية، إضافة إلى وجود متغيرات عديدة كالعلاقات بين الدول المصدرة للسياحة والدول المستوردة لها،غير أن ذلك يتوقف على الظروف الأمنية والسياسية السائدة في هذه الدول[1].

4الإنفاق السياحي:لا شك أنه كلما زاد تدفق حجم الحركة السياحية زاد حجم الإنفاق العام على السلع والخدمات السياحية، وبالتالي ارتفاع معدلات الادخار مما ينشط الصناعات والخدمات المرتبطة بصناعة السياحة، الأمر الذي يتولد عن ذلك اتساع نطاق هذه الصناعات أو الخدمات لأن كل استثمار جديد يعني إنفاقا جديدا والذي ينشأ عنه دخولا جديدة.

وينظر إلى الإنفاق السياحي الدولي من وجهة تقدير الدولة المعنية بهذا الإنفاق، فإذا مستقبلة للسياح فإن هؤلاء يعد إنفاقهم بمثابة عائدات سياحية لهذه الدولة، ويدون في جانب المتحصلات بميزان المدفوعات وهنا تعد صفقات دائنة، وفي الحالة العكسية فإن الإنفاق السياحي يعد بمثابة مدفوعات تتحملها الدولة المعنية، وهي صفقات مدينة تدون في جانب المدفوعات من هذا الميزان للبلد المعني.

يعرف الانفاق السياحي: "على أنه إجمالي ما ينفقه السياح على الخدمات السياحية والفندقية ومشترياتهم وتنقلاتهم أثناء الزيارة وتشمل أيضا رسوم زيارت المزارات[2]

وتتوقف أهمية وحجم الإيرادات السياحية على حجم ما ينفقه السائحون في الدولة المضيفة للسياح وذلك تبعا لعدة متغيرات منها الغرض من السياحة، نوعية الإقامة، وعد الليالي السياحية التي يقضيها السياح في مختلف المؤسسات الفندقية وغيرها[3]

5الإيرادات السياحية: عرف الايرادات السياحية على أنها: إجمالي الإيرادات التي تحقق في الدولة السياحية جراء الأنشطة السياحية المختلفة سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة [4]."

تمثل الإيرادات السياحية مصدرا مهما للعملات الأجنبية لكثير من الدول المتقدمة والنامية التي أولت أهمية لقطاعها السياحي، وتعرف الإيرادات السياحية على أنها: كافة ما تحققه الدولة من إيرادات من السياح، وما تحققه السياحة كمنشأ اقتصادي وكوعاء ضريبي، وما يحققه الأفراد والشركات الوطنية والمؤسسات العمومية

---

[1] نرجس حداد، مرجع سبق ذكره، ص 33

[2] ماهر عبد العزيز، صناعة السياحة، دار الزهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 42

[3] نرجس حداد، مرجع سبق ذكره، ص 34

[4] ماهر عبد العزيز ،مرجع سبق ذكره، ص44

الخاصة في حقل السياحة والفنادق والطيران والملاحة نظير ما يؤدوه من الخدمات السياحية المختلفة[1].

6 **الاستثمار السياحي:** إن الاستثمار السياحي يعتبر القاعدة أو الأرضية الصلبة لوجود سياحة متطورة وذلك لما يوفره من شروط أساسية لتنمية وتطوير هذا القطاع، فهو يعد مكملا لمنتج سياحي راقي يجلب عدد هام من السياح، ومنه فالاستثمار السياحي هو عبارة عن استثمار مادي مباشر، يتمثل في إقامة منشآت سياحية وظيفتها الأساسية تقديم خدمات للسائحين (الإقامة، المأكل، النقل...) وذلك في إطار القوانين المحلية والدولية مقابل أجر محدد.

تعرف منظمة السياحة العالمية الاستثمار السياحي كما يلي: "هو التكوين الكلي لرأس المال أو حيازة أصول ثابتة واقعة داخل النطاق الاقتصادي للدولة وملكية الوحدات الإنتاجية المقيمة بغض النظر عن جنسيتها.

ويتمثل الاستثمار السياحي في مجموع ما ينفق في قطاع السياحة وما تستقطب الدولة من استثمارات أجنبية موجهة لهذا القطاع، ويعتبر الاستثمار السياحي من الأنشطة الواعدة لما تتيحه من فرص كبيرة للنجاح وتحقيق عوائد مالية معتبرة، كما أن تطور الاستثمار السياحي يتوقف على مدى تدفق رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار في مجال السياحة، إلى جانب قوة المنتوج السياحي المعروض، حجم الطلب عليه في سوق السياحية العالمية ومدى اهتمام الدولة بعنصر التسويق السياحي للتعريف بمنتوجها السياحي. [2]

خلاصة : من خلال ما سبق فقد تم التعريف بالصناعة السياحية و ابراز اهم مفاهيمها الأساسية و يمكن التوصل إلى أن الصناعة السياحية في غاية الأهمية حيث لها تأثير مهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية داخل الدولة، وذلك للخدمات التي تقدمها للقطاع الاقتصادي و باقي القطاعات الأخرى.

[1] نرجس حداد ، مرجع سبق ذكره،ص36

[2] طيبي محمد الأمين ،الطوابط القانونية للاستثمار السياحي في الجزائر مذكرة ماستر في الحقوق ،جامعة الطاهر مولاي ، سعيدة 2015,2016 ص12

المبحث الثاني : مقومات القطاع السياحي و اداؤه في الجزائر

ان المقومات السياحية تمثل تلك الإمكانيات الطبيعية والمادية والصناعية التي يتوفر عليها أي بلد وهي بمثابة الركائز الأساسية للعرض السياحي، ويعتبر التمييز بين الدول في مدى توافرها على هذ الموارد والمقومات شرطا ضروريا، وأحد العوامل الرئيسية المحددة للطلب السياحي وفي أغلب الأحيان ولبعض الأنماط السياحية بشكل خاص مثل السياحة البيئية، أما الخدمات السياحية فتعتبر شرط كفاية تحقيق الجذب السياحي المطلوب. من خلال ما سبق تم تقسيم المبحث الى :

المطلب الأول : مقومات القطاع السياحي في الجزائر

المطلب الثاني : أداء القطاع السياحي في الجزائر

المطلب الأول : مقومات القطاع السياحي في الجزائر : تمثل المقومات السياحية في الجزائر تلك المقومات الطبيعية والحضارية كل ما يتعلق بالإمكانيات الطبيعية والثقافية والتاريخية ذات البعد البيئي والتاريخي والحضاري، وكل ما له قيمة جمالية وعلمية متميزة، بالإضافة إلى المقومات المادية من فنادق وبنا تحتية وغيرها، مما يستلزم ضرورة تنميتها وحمايتها للاستفادة منها حاليا وضمان حق الأجيال اللاحقة في التمتع بنفس الحقوق.

أولا: المقومات الطبيعية والحضارية

فضلا عن مخزونها من النفط والغاز، تتوفر الجزائر على مقومات عظيمة ومزايا متفردة، حبتها الطبيعية والمناخ والجغرافيا والآثار الشاهدة على تاريخها العريق الحافل بالأحداث، إذ تمثل هذه المزايا المادة الأولية في صناعة السياحة بشكل عام، وأحد العوامل الرئيسة المحددة للطلب على بعض الأنماط السياحية بشكل خاص .[1]

تتوزع الموارد السياحية المتنوعة التي تزخر بها الجزائر على عدة مناطق ذات مزايا استراتيجية مختلفة، سمحت ببروز عدة أنواع السياحية في الجزائر

1 . المقومات الطبيعية: تتوفر الجزائر على موقع جغرافي هام جعلها تتوسط دول البحر الأبيض المتوسط، كما تعتبر الدولة الوحيدة التي ترتبط بحدود جغرافية مع كل بلدان المغرب العربي، بطول 1200 كلم على

[1] . نرجس حداد، نمو النشاط السياحي كمؤشر لقياس التنافسية دراسة حالة المؤسستين الفندقيتين الأوراسي والجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة العربي التبسي، تبسة،2008/2009، ص 71.

شكل خط متعرج تتخلله خلجان ورؤوس، كما تتميز مناطقها الساحلية بشواطئها الخلابة ومناخها المتوسطي المعتدل والممطر نسبيا شتاءا، وحرارة متوسطة صيفا، ومن أهم هذه المناطق السياحية: تلمسان ، وهران، مستغانم الشلف، تيبازة، الجزائر، بومرداس، تيزي وزو، بجاية، جيجل، سكيكدة، عنابة، الطارف[1] ،تتنوع تضاريس الجزائر بين الخصبة والصحراء الواسعة من الجنوب وزوج جبال الأطلس المتوازي فتمتد في الشمال سلسلة الأطلس التلي، مثل جبال جرجرة، الونشريس، تسالا، وجبال الظهرة، أما السلسلة الثانية فتسمى بالأطلس الصحراوي وتضم جبال القصور، أولاد نايل، العمور، النمامشة، وجبال الأوراس الشامخة، بالإضافة إلى جبال الهقار البركانية التي تغطي الركن الجنوبي الشرقي وبها قمة تاهات بارتفاع 3000م وهي أعلى قمة في الجزائر. وغيرها من الجبال التي يمكن استغلالها في تطوير السياحة الجبلية، اما الجنوب الجزائري فيمثله الأطلس الصحراوي، ويظهر في الصحراء الجزائرية الممتدة على مساحة شاسعة تشكل أكثر من 80% من المساحة الكلية للبلاد، وتحتوي

2 المقومات التاريخية والحضارية:

تعتبر الجزائر من الدول التي تملك إرثا تاريخيا وحضاريا، تمتد جذوره إلى أعماق التاريخ مرورا بمختلف المراحل التاريخية لهذا البلد الذي يتميز بتنوع حضاراته ومواقعه الأثرية التي تعكس الإرث الثمين. أهم المواقع التاريخية الحضارية التي تتوفر عليها الجزائر "موقع التاسيلي" الذي يعتبر من أهم وأروع المواقع العالمية من حيث طبيعته الجيولوجية، ويعود تاريخ هذا الموقع إلى6000 سنة قبل الميلاد وتتجلى عظمته من حفرياته التي كشفت عن بقايا الحيوانات والنباتات التي كانت تعيش بهذه المنطقة وكذلك هناك "حي القصبة" في الجزائر العاصمة والتي شيدها العثمانيون والقرن 16، وأيضا "وادي ميزاب" بغرداية الذي يعود تاريخ بنائه إلى القرن العاشر ميلادي، ؛ إضافة إلى موقع "تيمقاد"، الذي كان يعرف باسم "ثاموقاديو" " Thamugadi" و"تبسة"، التي كانت تعرف باسم تيفست" "Tifast"، ويعود تاريخ بناء هذه المدينة إلى أكثر من 1000 سنة ميلادية، كما تعتبر قلعة بني حماد من المواقع الأثرية الهامة في التراث الجزائري، فهي تتوافر على آثار رومانية كالأسوار والقبور القديمة.

كما يشمل التراث الحضاري والثقافي للجزائر رصيدا هاما من المتاحف منها: "المتحف الوطني سيرتا" بقسنطينة ويعتبر من أقدم المتحف في الجزائر، إضافة إلى هذا المتحف فإن التراث الحضاري والتاريخي للجزائر يتوفر على كم آخر من المتاحف عبر مختلف الولايات، إلى هذه المعالم الحضارية التي تحتويها الجزائر فإنها تملك تراثا ثقافيا شعبيا، يتمثل في إرث من العادات والتقاليد المحلية، ومنتجات متنوعة للصناعة التقليدية، مثل صناعة الزرابي التي تشتهر بها بعض مناطق البلاد مثل: غرداية، الجلفة، الأوراس.

[1] . المرجع نفسه، ص 71.

إن هذا الرصيد من الإمكانيات الطبيعية والتاريخية والحضارية للجزائر لا يستهان به، مما يستوجب المحافظة عليه وتثمينه واستغلاله بشكل عقلاني، للنهوض وتطوير الأنماط السياحية المرتبطة به[1].

وبناءا عليه تتمتع الجزائر بمزايا تاريخية وحضارية وثقافية كفيلة بجذب الكثيرين إلى اكتشافها، وذلك الامتداد تراثها وثرواتها المختلفة من الساحل إلى الصحراء مما يسمح بتوفير سياحة متنوعة على مدار فصول السنة،.[2]

السياحة الساحلية: تعد الوجهة السياحية الجزائر من خلال شواطئها من بين أكبر الخدمات السياحية طلبا من قبل السياح خاصة المحليين منهم والجزائريين المقيمين في الخارج وهذا ما جعلها مؤهلة لتكون ركيزة أساسية في تحقيق الاستدامة في النشاط السياحي

السياحة الجبلية : تزخر الوجهة السياحية الجزائر بغناها وتنوع خدماتها السياحية التي توفرها السياحة الجبلية من المناظر الطبيعية والكهوف والمغارات بالإضافة إلى سياحة التسلق سياحة الصيد والتزلج على الثلج[3]؛

• **السياحة الصحراوية:** تعتبر السياحة الصحراوية بإمكانياتها السياحية الكبيرة ركيزة التنمية السياحية في الوجهة السياحية الجزائر باعتبارها قبلة السياح الأجانب خاصة السوق السياحي الأوروبي باعتبارها بيئة تختلف عن بيئتهم وتقع قريبة من هذا السوق السياحي، وبالتالي تعتبر المصدر الأول للعملة الصعبة في القطاع السياحي؛

• **السياحة الثقافية:** فالسياحة الثقافية تعتبر من بين أهم الدوافع التي تستقطب السياح الأجانب خاصة وهذا لأن ثقافات الشعوب تختلف من جهة سياحية إلى أخرى والجزائر

• **السياحة العلاجية:** فالوجهة السياحية الجزائر غنية بحماماتها المعدنية والعلاجية بالإضافة إلى قدرة رمالها العلاجية حيث تتوفر الجزائر على أكثر من 200 حمام معدني،

ثانيا: المقومات المادية تعتبر البنى التحتية في كل بلد من الأسس المرتبطة بالقطاع السياحي، فكلما تطورت هذه الأخيرة، كلما ساهم ذلك في تحقيق نتائج جذب مرضية.[4]

1 البنى التحتية: تعتبر من بين أهم عوامل التنمية السياحية خاصة وفي التطور الاقتصادي والاجتماعي عموما وتزداد أهمية شبكة النقل والموصلات في الجزائر نظرا لكبر مساحتها والتي تتطلب شبكة واسعة من

---

[1] . عشي صليحة، مرجع سبق ذكره، ص 32

[2] . نرجس حداد، مرجع سبق ذكره، ص 74.

[3] . أبو بكر سالم وآخرون، مساهمة القطاع السياحي في دعم استراتيجية الإقلاع الاقتصادي بالجزائر، مجلة مجاميع المعرفة، العدد 4، المجلد 4، المركز الجامعي تندوف، ابريل 2017، ص 135.

[4] . صليحة عشي، الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2010/2011 ص 68

النقل المواصلات لخدمة النشاط السياحي بالجزائر، وتتوزع شبكات النقل والمواصلات في الجزائر على النحو التالي:[1]

- **شبكة الطرق البرية:** إن شبكة الطرق الجزائرية في تطور مستمر بفضل برنامج تحديث الطرقات السريعة ، التي قامت على اثرها بتسهيل عملية التنقل وجعله اكثر اريحية
- **شبكة السكك الحديدية:** هي واحدة من بين أهم شبكات النقل والمواصلات في الجزائر وتلعب دورا كبيرا في التنمية السياحية بالجزائر، تقدر شبكة السكك الحديدية في الجزائر ب طول 2.150 كلم.
- **النقل الجوي** : يلعب دورا هاما في حركة النقل والمواصلات بالجزائر، حيث طورت الجزائر قطاع النقل الجوي بطريقة تجعل منه وسيلة حقيقية للإندماج على الصعيدين الإقليمي والدولي
- **النقل البحري:** يعتبر هو الآخر من بين أهم عوامل تطور السياحة الأجنبية في الجزائر، كون الجزائر تحتل موقع استراتيجي هام يربطها بكافة الدول .

2 الطاقة الفندقية:

تمثل الطاقة الفندقية أو طاقات الإيواء القدرة الاستيعابية للوحدات الفندقية وكل المؤسسات ذات العلاقة والمعدة لاستقبال السياح القدمين من الخارج، وتعتبر من المؤشرات المادية لتقييم تطور القطاع السياحي، وتحسب الطاقة الفندقية بعدد الأسرة وكذلك بعدد الفنادق الموجودة في الجزائر وتصنيفاتها حسب الدرجات وإطارها القانوني، حيث تمتلك الجزائر طاقات إيواء مختلفة ومتنوعة تتمثل في فنادق يمتلكها القطاع العام والخاص والمركبات السياحية والمخيمات موزعة في المناطق الساحلية خاصة وهي كالأتي:

2-1- **حسب القطاع القانوني:** اختلف عدد الفنادق والأسرة حسب القطاع القانوني من سنة إلى أخرى خلال الفترة (2014-2020) موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(1-2) الحظيرة الفندقية في الجزائر حسب القطاع القانوني خلال الفترة (2014. 2020)

السنوات	2014		2015		2016		2017		2018		2019		2020	
القطاع	عدد الفنادق	عدد الاسرة	عدد الفنادق	عدد الاسرة	عدد الفنادق	عدد الاسرة	عدد الفنادق	عدد الاسرة	عدد الفنادق	عدد الاسرة	عدد الفنادق	عدد الاسرة	عدد الفنادق	عدد الاسرة
القطاع العام	65	18613	65	18613	70	20200	74	21080	80	22654	82	23904	82	23904
القطاع الخاص	1069	74744	1069	77383	1090	79964	1160	80340	1203	83405	1376	85903	1380	86602
الجماعات المحلية	54	3134	54	3134	60	3365	64	3487	70	3689	72	3743	72	3743
القطاع المختلط	07	3114	07	3114	10	3227	13	3467	13	3467	18	3690	19	3719
المجموع	1195	99605	1195	102244	1300	106756	1311	108374	1366	113215	1548	117240	1553	117968

Source : Ministère du tourisme et de l'artisanat, les statistiques du tourisme fin 2020, p8.

[1] .

e l'Algérie, Office National des Statistiques (ONS), volume n 30, chapitre XVI, édition 2020, p 359 résultats 2018 2020

من خلال الجدول الاتي تتبين لنا القدرة الفندقية المتاحة في الجزائر خلال الفترة (2014,2020.)

حيث نلاحظ ان تطور عدد الفنادق في مختلف القطاعات بنسبة طفيفة غير معتبرة خلال السنوات الدراسة بداية من 1195 فندق سنة 2014الى 1553 فندق سنة 2020 اما من ناحية الاسرة فهي أيضا في تزايد مستمر حيث يؤكد الرغبة في تطوير هذا القطاع حيث تزايدت من 99605 سرير سنة 2014 الى 117968سنة 2020 و كل هذه القيم الموزعة بين مختلف القطاعات المذكورة أعلاه و التزايد المستمر خلال فترة الدراسة الا ما يجدر الإشارة اليه من خلال هذه المعطيات هو ضعف الهياكل السياحية، وعدم قدرة البلاد على تلبية احتياجات السائح، ولا يتعلق الأمر هنا بالسائح الأجنبي فقط، بل حتى السائح لمحلي الذي يجد صعوبة كبيرة في إيجاد مكان للإيواء في المناطق السياحية في الجزائر وفق إمكانياته المالية، حتى وإن وجدت فهي لا ترقى إلى المستوى المطلوب :

وبتطبيق أحد مؤشرات القياس المستخدمة في تقارير المنظمة العالمية للسياحة، وهو مؤشر ديفارت (TF) والذي يعطى بالعلاقة التالية: [1]

TF= NP(100)/P

حيث:

TF: مؤشر ديفارت

NP: عدد الأسرة

P: عدد سكان الدولة في تلك السنة.

وبحساب قيمة المؤشر لسنة 2020 نجد: * 69000000/ (100)110244 = TF

TF= 0.32

– ضعف المؤشر يدل على الركود في الاستثمار السياحي، حيث أن المؤشر لم يختلف كثيرا بل وهو متقارب مع سنة2014 وكانت قيمته 0.25، ومع سنة 2010 وكانت قيمته 0.23، وبالتالي فالجزائر تحتل مراتب متأخرة في طاقات استيعاب السياح. ويمكن توضيح التوزيع النسبي للفنادق من خلال عدد الأسرة حسب الطبيعة القانونية

2-2-حسب نوع التوجه السياحي:

[1] . بوبكر بداش، صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات والسياسات: رؤية استكشافية وإحصائية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 66 ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، 2014، ص 17. (بتصرف)

تتوزع الطاقة الفندقية في الجزائر حسب نوع التوجه السياحي كما يلي:- التوجه الحضري. - التوجه الساحلي. - التوجه الصحراوي. - التوجه الحموي.- التوجه المناخي. وهو ما يوضحه الجدول التالي خلال الفترة (2014-2018) :

جدول قم (2-2): الحظيرة الفندقية في الجزائر حسب نوع التوجه السياحي خلال الفترة (2010- 2015)

السنوات / نوع التوجه السياحي	2014		2015		2016		2017		2018	
	عدد الفنادق	عدد الاسرة	عدد الفنادق	عدد الاسرة	عدد الفنادق	عدد الاسرة	عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الأسرة
حضري	872	61012	870	62479	902	64300	930	66090	990	70000
ساحلي	209	2796	230	3038	303	2988	336	2796	370	3038
صحراوي	60	454	55	363	94	605	60	454	55	363
حضري	26	4259	21	3866	46	5467	26	4259	21	3866
مناخي	18	1825	19	1863	19	1405	18	1825	19	1883
المجموع	1195	99605	1195	102440	1364	74765	1352	75424	1455	79150

Source : Ministère du tourisme et de l'artisanat, les statistiques du tourisme fin 2014, p8.

- Annuaire Statistique de l'Algérie, Office National des Statistiques (ONS), volume n 30, chapitre XVI, édition 2020, p 360 (résultats 2016/2018).

من الجدول أعلاه نلاحظ أن طاقات الإيواء أو الطاقة الفندقية -حسب نوع التوجه السياحي- تركزت في نوعين من التوجهات السياحية وهي التوجه الحضري بطاقة إيواء 70000 سرير سنة 2018 (بمعدل 65.10% من إجمالي الطاقة الفندقية) مع ملاحظة تزايد هذه الطاقة الإيوائية خلال سنوات الدراسة، بالإضافة إلى النوع الثاني وهو التوجه الساحلي بطاقة إيواء 14656 سرير سنة 2018 (بمعدل 29.71% من إجمالي الطاقة الفندقية) مع زيادة طفيفة خلال سنوات الدراسة، أما ما تبقى من توجهات سياحية (صحراوي، حموي، مناخي) فمجمل طاقتهم الإيوائية لا تتعدى 6342 سرير سنة 2018 (بمعدل 7.19 %) مع الثبات النسبي خلال سنوات الدراسة.

3-2-حسب التصنيف:

تتوزع الطاقة الفندقية في الجزائر حسب التصنيف إلى ست درجات أي (ست نجوم) حسب عدد ونوع الخدمات المقدمة في الفندق، بالإضافة إلى باقي المؤسسات السياحية (النزل، القرى، الإقامة السياحية ووحدات الإيواء المفروشة...) وهي غير مصنفة، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم:(3-2) الحظيرة الفندقية في الجزائر حسب التصنيف خلال الفترة (2017-2020)

السنكات / التصنيف	7 201 عدد الأسّرة	8 201 عدد الأسّرة	9 201 عدد الأسّرة	2020 عدد الأسّرة
فنادق 5 نجوم	2425	2425	2425	6734
فنادق 4 نجوم	003 1	006 1	006 1	107 2
فنادق 3 نجوم	7756	8296	8296	7045
فنادق 2 نجوم	6053	6053	6053	4425
فنادق 1 نجوم	10639	10639	11295	11295
فنادق دون نجمة	4067	4067	5337	8533
وحدات إيواء أخرى مصنفة *	10924	11198	11198	11198
مجموع المؤسسات المصنفة	46191	46719	47502	52040
مجموع المؤسسات في إطار التصنيف**	52613	52886	54742	55380
المجموع	144595	157975	149546	159380

Source : Ministère du tourisme et de l'artisanat, les statistiques du tourisme fin 2020, p9. atistique de l'Algérie, Office National des Statistiques (ONS), volume n 30, chapitre XVI, édition 2020, p 360 résultats 2016/2018).

- تعتبر وزارة السياحة المؤسسات الفندقية بدون نجمة من المؤسسات المصنفة.

* تشمل كل من الإقامة السياحية، النزل، الوحدات المفروشة العائلية والريفية، محطات الاستراحة، قرى العطل، وهياكل فندقية أخرى..

من الجدول نلاحظ توزع الطاقة الفندقية حسب درجة التصنيف حيث يظهر جليا استحواذ الفئة غير المصنفة على الجزء الأكبر من طاقات الإيواء بنسبة51.55 % سنة 2018 بطاقة 55380 سرير، أما الفنادق المصنفة فاستحوذت على ما نسبته 48,5% في نفس السنة بطاقة إيواء 52040 سرير، في حين لم تتعدى نسبة فنادق الخمس نجوم6.26 % مقابل 13 فندق في نفس السنة، أما باقي الفنادق (أربع نجوم وثلاثة ودرجتين) فكانت نسبتها13.29%، في حين بلغت نسبة الفنادق بدرجة واحدة 10.51% ، وكانت حصة الفنادق المصنفة الأخرى10.42%.

من خلال المعطيات في الجدول أعلاه نلاحظ ان نموها كان ضئيلا مقارنة بما كانت تطمح اليه السياسة السياحية الجديدة و المشاريع الاستثمارية الموجهة لهذا القطاع :

3- الليالي السياحية في الفنادق:

تمثل الليالي السياحية مدة الإقامة التي يقضيها السياح في الفنادق للبلد السياحي المضيف طيلة رحلتهم السياحية، فمعدل التغير في الليالي السياحية يتناسب طردا مع عدد السياح الوافدين، إلا أن هذه القاعدة ليست مطلقة، إذ أن هناك مجموعة من العوامل التي تساهم في تحديد مدة إقامة السائح والتي تؤثر سلبا على تزايد الليالي السياحية، وفي الجزائر تتسم الليالي السياحية التي يقضيها السياح الوافدين بمحدوديتها وذلك تماشيا مع حجم الطلب السياحي عليها.[1]

والجدول التالي يوضح تطور الليالي السياحية في الهياكل الفندقية في الجزائر خلال الفترة (2014-2020):

جدول رقم (4-2): تطور الليالي السياحية في الفنادق الجزائرية خلال الفترة (2014-2020)

السنوات / عدد الليالي	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
ليالي سياحية لغير المقيمين	754103	845367	936631	994266	837812	839161	5004
ليالي سياحية للمقيمين	5185231	5484105	5703550	5926968	6215932	6307411	10987
المجموع	5939334	6329472	6640181	6921234	7053744	7146572	15991
نسبة النمو السنوي%	-	6.57	4.91	4.23	1.91	1.31	0.45

[1] . صحراوي محمد تاج الدين، السبتي وسيلة، السياحة في الجزائر بين: الواقع والمأمول، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني، جامعة جيجل، ديسمبر 2017، ص 63.

Source : Ministère du tourisme et de l'artisanat, les statistiques du tourisme fin 2020, p30 – Annuaire Statistique de l'Algérie, Office National des Statistiques (ONS), volume n 30, chapitre XVI, édition 2014, p 360 (resultats 2020/2018).

من خلال الجدول نلاحظ أنه رغم تزايد مجموع عدد الليالي السياحية خلال سنوات الدراسة (من 5939334 سنة 2014 إلى 7146572 سنة 2019)، إلا أن نسبة النمو تتجه نحو الانخفاض من 6.57% سنة 2015، إلى 1.29 % سنة 2019، ونلاحظ كذلك الفرق في عدد الليالي السياحية بين القيمين وغير المقيمين، فالليالي السياحية لغير المقيمين تعتبر منخفضة جدا مقارنة بعدد الليالي السياحية للمقيمين، ويرجع هذا الانخفاض إلى ضعف التدفقات السياحية إلى الجزائر بالإضافة إلى محدودية الليالي السياحية لغير المقيمين ، وهذه النتيجة تدل على ضعف المنتج السياحي الجزائري وعدم قدرته على المنافسة في السوق

4 السياحة الوافدة إلى الجزائر:

تقوم الصناعة السياحية في دولة ما على قدرتها في جذب السياح من خلال ما تتمتع به من مقومات سياحية طبيعية ومادية، بالإضافة إلى قدرتها على تنويع وسائل الجذب، وبالنسبة للجزائر فرغم تمتعها بمقومات الجذب الطبيعي إلا أن النقص الفني في المقومات المادية والبني التحتية أثر على الحركة السياحية الوافدة إليها.

المطلب الثاني : أداء القطاع السياحي في الجزائر : للسياحة دور مهم و فعال في تحقيق التنمية و النمو الاقتصادي كونها أداة فعالة في زيادة الدخل القومي و مصدر للعملة الصعبة كذلك هي حركة ديناميكية تربط بين الجوانب الثقافية و الحضارية

أولا : الأداء الاقتصادي للسياحة في الجزائر:

1.الإيرادات السياحية في الجزائر

تعتبر الإيرادات السياحية من أهم مصادر الدخل للاقتصاد الوطني للعديد من الدول، فهي تساهم في زيادة الناتج المحلي للدولة بالإضافة إلى كونها مصدرا مهما لجلب العملة الصعبة، وهي تلك الإيرادات المتأتية من الإنفاق السياحي على مختلف السلع والخدمات السياحية وأيضا على مختلف الأنشطة المرتبطة بهذا القطاع، ويمكن توضيح تطور هذه الإيرادات كمايلي :

جدول رقم (5-2): الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة (2014-2020)

السنوات / الدولة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الجزائر	348	357	243	160	157	155	50
نسبة التغير	2,36	2,42	1.65	0.10	0.10	0.10	0.03

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات

https://ar.tradingeconomics.com/algeriq/tourism_revenues 2022

لتوضيح ما سبق يمكننا ترجمة المعطيات السابقة في الشكل الاتي

الشكل رقم(1-2): الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة (2014-2020)

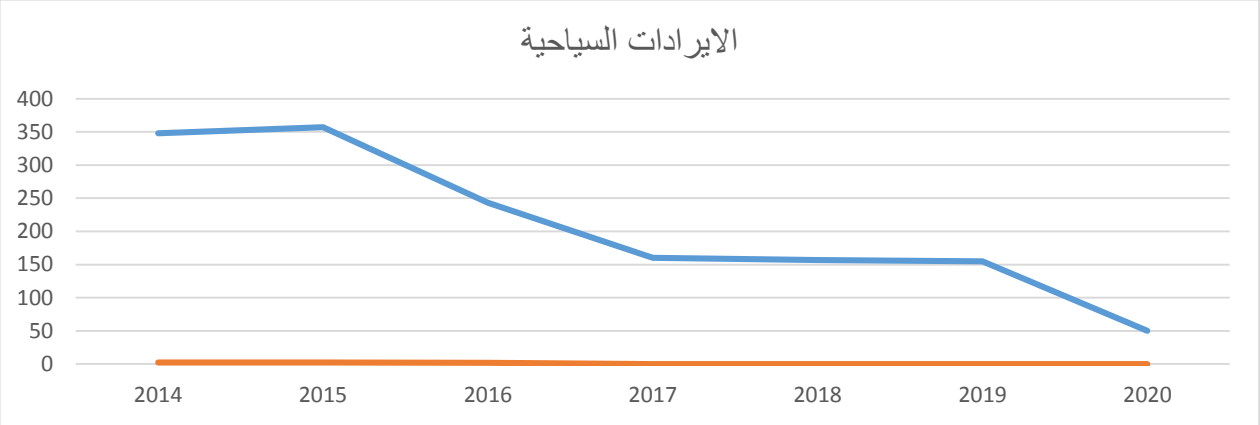

من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

من خلال معطيات الجدول و الشكل أعلاه نلاحظ:

شهدت الإيرادات السياحية في الجزائر تذبذبا واضحا والذي له علاقة بتذبذب السياحة الوافدة بطبيعة الحال وهذا خلال سنوات الدراسة حيث ارتفعت قيمة هذه الإيرادات من 348 مليون دولار سنة 2014 إلى 357 مليون دولار سنة 2015 و هذا راجع الى الجهود الرامية لتطوير هذا القطاع من خلال الاستراتيجية السياحية الجديدة ، وانخفضت قيمة هذه الإيرادات من 243 مليون دولار سنة 2016 الى 50 مليون دولار سنة 2020 نظرا للظروف التي تعيشها الجزائر جراء الازمة البترولية و كورونا و نلاحظ أن الجزائر هي الأضعف من ناحية قيمة الإيرادات أو تكاد تكون معدومة ما وضحه الشكل السابق,

يتضح بأن نمو السياحة مرتبط ارتباطا وثيقا بالسياسات التي تنتهجها الحكومات وبالأوضاع الأمنية السائدة والتي تساهم في تعميق أزمة القطاع السياحي، مما أثر سلبا على حجم الإيرادات من هذا القطاع

2. مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر

يندرج القطاع السياحي ضمن القطاعات الاقتصادية الخدمية والذي يعتبر من القطاعات الرئيسية المكونة للناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول، حيث أن نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج يفسرها حجم الإيرادات السياحية المسجلة على مستوى القطاع، وهو ما يوضحه الجدول التالي بالنسبة للجزائر

جدول رقم (2-6): مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2014-2020) الوحدة مليار دولار

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي (مليار دولار)	نسبة المساهمة %
2014	68	5,78
2015	71	4,72
2016	68	4,23
2017	67	2,02
2018	66	1,72
2019	67	2,01
2020	30	0,97

المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد على الموقع ادناه

https://data.albankaldawli.org/indicator/ny.com

3 . الميزان السياحي للجزائر :

إن ميزان المدفوعات هو عبارة عن تقدير مالي لجميع المعاملات والتبادلات التجارية والمالية التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة، لذا يعتبر أهم المؤشرات الاقتصادية لمعرفة حركة تبادل السلع والخدمات وغيرها ميزان المدفوعات ومرتبط به فهو الفارق بين الإيرادات والنفقات السياحية والرصيد والجدول التالي يوضح رصيد الميزان السياحي في الجزائر:

الجدول رقم (2-7): رصيد الميزان السياحي في الجزائر(الوحدة مليار دولار)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الايرادات	348	357	243	160	157	155	50
النفقات	648	765	475	569	476	476	380
ميزان السياحة	-300	-408	-232	-409	-319	-321	-330

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الموقع :

data of Islamic Development Bank (IDB): on the following web site: http://data.isdb.org/apps/atlas/Algeria/Tourism-receipts

من خلال الجدول نلاحظ:

• شهد الميزان السياحي الجزائري عجزا متتاليا خلال سنوات الدراسة وهذا راجع لتدني قيمة الإيرادات السياحية من جهة وإلى انخفاضها المتتالي من جهة أخرى، حيث أن العجز وصل إلى (409) مليون دولار سنة 2017 ، وهذا العجز أثر على ميزان المدفوعات الجزائري في ظل التنفيذ السيئ للاستراتيجية السياحية الجديدة وظروف الأزمة النفطية الحالية بالإضافة إلى سوء تسيير المرافق السياحية وضعف المنتج السياحي وغياب استراتيجية تسويقية فعالة، كل هذه العوامل ساهمت في ارتفاع مدفوعات السياحة عن إيراداتها وزيادة الفارق الذي انعكس سلبا على رصيد الميزان السياحي

ثانيا الأداء الاجتماعي للسياحة في الجزائر

يمكن اعتبار البعد الاجتماعي والثقافي للسياحة أحد مكونات المنتج السياحي في البلدان السياحية، وأيضا كعنصر أساسي في عملية التنمية السياحية، وما يترتب عنها من آثار قد تكون إيجابية أو سلبية على المجتمعات المضيفة، وذلك بفعل احتكاك السياح بمواطني البلدان السياحية، والذي تنشأ عنه علاقات بين مختلف الأجناس والقوميات والسلوكيات،.[1]

يتجسد البعد الاجتماعي للسياحة في تحسن مستوى معيشية الأفراد والمجتمعات خاصة في المناطق السياحية التي سيتم توفير مناصب شغل إضافية فيها،

1. السياحة والتشغيل في الجزائر

تمثل السياحة أحد القطاعات التي يعتبر فيها العامل البشري أحد عناصره الأساسية لقيام النشاط السياحي، وعليه فلا يقتصر دور السياحة على استحداث وظائف داخل المجالات المرتبطة بالعمل السياحي فقط كقطاع الفندقة، ويذهب الاقتصاديون إلى اعتبار أن السياحة تنشأ نوعين من الوظائف:[2]

- العمالة المباشرة،
- العمالة غير المباشرة،.

[1] . السياحة والفندقة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[2] . المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ وحوافز الاستثمار السياحي في الدول العربية، على الموقع: http://dhaman.net/ar

يعتبر القطاع السياحي من بين القطاعات التي تتمتع بإمكانيات عالية في مجال التشغيل والعمل لارتباطها بالعديد من القطاعات الأخرى، وتشير التقديرات إلى أن كل وظيفة مباشرة في قطاع السياحة تخلق حوالي1.5 وظيفة إضافية أو غير مباشرة في الاقتصاد المرتبط بالسياحة،.1

وعلى المستوى الدولي فقد ارتفع العدد الإجمالي للعمالة في القطاع السياحي إلى303.02 مليون فرصة عمل وهذا سنة 2020، أي بنسبة9.2 % من حجم العمالة الإجمالية في الاقتصاد والجدول التالي يوضح تطور العمالة في القطاع السياحي للجزائر

جدول رقم (8-2): تطور عدد العمال في القطاع السياحي للجزائر خلال الفترة(2014-2020)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد العمالة المباشرة	302.4	326.4	346.7	346.9	422.2	345.5	124.5
اجمالي العمالة المباشرة	649.4	686.7	731.4	725.1	864.3	741.8	323.4

Source: prepared by the researcher, based by the following data: - «World Travel and Tourism Council», Travel and Tourism Economic Impact 20, 20Algeria, 20-2014 p12 ,

ساهم القطاع السياحي بخلق حوالي 346700 وظيفة مباشرة سنة 2016 بنسبة 3.1% من إجمالي العمالة، ويتوقع أن ينمو بنسبة 0.1% في عام 2017 إلى 347000 وظيفة بنسبة (3.0% من إجمالي العمالة)، وتشمل هذه العمالة توظيف الفنادق ووكلاء السفر، شركات الطيران وغيرها من خدمات نقل الركاب، بالإضافة إلى أنشطة المطاعم والفنادق وصناعات الترفيه الموجهة مباشرة إلى السياح، وبحلول سنة 2027 بصفة عامة ورغم التزايد المستمر في عدد الوظائف التي يوفرها القطاع السياحي في الجزائر خلال سنوات الدراسة، إلا أن هذا التطور يعتبر منخفضا مقارنة بطاقة الدولة الغير مستغلة.

2. اثر السياحة على المستوى المعيشي للافراد :

للقطاع السياحي انعكاسات ايجابية وأخرى سلبية على الجانب الاجتماعي والثقافي للأفراد في الدولة المضيفة، حيث تساهم السياحة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وكغيرها من الأنشطة الاقتصادية في الرفع من المستوى المعيشي للإفراد وتحسين نمط حياتهم من خلال النشاطات السياحية المختلفة للمواطنين والوافدين على حد سواء.

[1] . "The Travel and Tourism Competitiveness Report 2017",paving the way for more sustainable and inclusive future, world economic forum (WEF), p 65

في المقابل يمكن لهذا البعد أن يتجسد في جوانب سلبية، فعلى الصعيد الاجتماعي تؤدي الحركة السياحية إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات نتيجة كثرة الطلب مما يؤثر على القدرة الشرائية للمقيمين كما أن الثقافات المختلفة الوافدة مع السائحين يمكن ألا يتلاءم مع ثوابت المجتمعات المضيفة مما ينعكس سلبا على هوية هذه الأخيرة، فينقل إليها سلوكيات وأفكار وممارسات تؤدي إلى تشويه ثقافة وأسلوب حياة الدول المضيفة.[1]

ثالثا الأداء البيئي للسياحة من الجزائر :

ينبع البعد البيئي للسياحة من الوعي المتزايد بأهمية البيئة وضرورة حمايتها خاصة بعد الأضرار البالغة التي لحقتها نتيجة ممارسات الأفراد من جهة وممارسات الشركات والمصانع من جهة **أخرى من هذا الواقع ووعيا بضرورة إصلاحه ومحاربة سلبياته وبجهود كل المنظمات المدافعة على البيئة برز البعد البيئي الإيجابي للسياحة لمحاربة الممارسات السلبية التي كان جزء منها مرتبطا أصلا بالسياحة وعليه يمكن أن نقسم البعد البيئي للسياحة إلى آثار سلبية وأخرى إيجابية تحملها ترجمة السياحة للبيئة في الجزائر ، ونفصلها فيما يلي:**

1.الآثار المختلفة للسياحة على البيئة:

1.1الآثار السلبية:وتتمثل في الممارسات غير المسئولة سواء من السياح أو شركات السياحة والفنادق وغيرها ذات الأثر السلبي على البيئة نذكر منها[2]:

مخاطر على الغطاء النباتي : إن تشييد مراكز الإقامة، مراكز الزوار والبني التحتية كالطرقات في مناطق سياحية معينة عادة ما يكون على حساب الغطاء النباتي.

مخاطر السياحة على التنوع البيئي : تؤدي حركة السياحة خاصة في المناطق البرية، إلى إقلاع و إزعاج الحيوانات مما يؤدي إلى تبدل ذي مغزى على حياة هذه الحيوانات، كما يؤدي الصيد البري و المائي ديناميكية الجماعات الحيوانات كما أن مخلفات وسائل النقل المختلفة تؤثر بشكل واضح على مواطن هذه الحيوانات

تأثير السياحة على الماء: ويبرز ذلك في الاعتماد الجائر على الماء العذب، وكذا طرح مياه الصرف الصحي أو الفضلات في الأنهار والبحيرات والمحيطات، بالإضافة إلى طرح الوقود من **السفن والمراكب.**

2 الآثار الإيجابية:

نتيجة للوعي المتزايد لدى الأفراد والشعوب بالآثار السالفة الذكر وانعكاساتها المدمرة على البيئة والتي في نفس الوقت جزء من بيئة الإنسان بدأ الوعي والعمل الميداني في تزايد من أجل العمل على إنقاذ البيئة واستدامتها للأجيال اللاحقة نوجزها كمايلي :

[1] . خونى رابح، الأبعاد البيئية والسوسيو – اقتصادية لصناعة السياحة محمد خيضر، بسكرة، 10- 09 مارس 2010 ، ص 11.

[2] . حميد الطائي، مدخل إلى السياحة والسفر والطيران، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص 45.

سياحة خضراء نظيفة، تستند إلى البيئة والطبيعة أساسا، تريد كل ما هو جميل وممتع ومفيد في النشاط السياحي، دون أن تكون ضارة أو مخربة أو مفسدة على المستويات الإيكولوجية والاجتماعية والثقافية

سياحة مسئولة، راشدة، أي سياحة يحكمها الوعي والعقل والحس بالمسؤولية وليس بالغرائز فقط، تحافظ على النوع وتحمي الكائنات من الانقراض وتعيد للإنسان إنسانيته حماية الحياة البرية وصيانتها، وزيادة عناصر الجمال الطبيعي فيها

هي سياحة مستدامة بالمعنى العام، وهي عبارة عن نشاط يجمع بين الأصالة في الموروث الحضاري الطبيعي والحداثة في تحضرها الأخلاقي والقيم، حيث تجمع بين القديم والحديث، مما يخلق نمطا رائعا في التجانس والتوافق والاتساق.

2 أدوات السياسة البيئية: للسياسة البيئية مجموعة من الأدوات نوجزها كما يلي :

الأدوات التعليمية والتثقيفية

الأدوات المؤسسية والتشريعية

الأدوات التنظيمية المباشرة

خلاصة: بالرغم من تعدد واختلاف المقومات السياحية في الجزائر على كافة الأصعدة كذلك الأداء سواء كان (اقتصاديا ، اجتماعيا ، ثقافيا ، بيئيا) الا ان هذا القطاع لم يستطع تحقيق المستوى و المكانة التي تتماشى مع الإمكانيات الموجودة و الاستغلال الصحيح لها .

المبحث الثالث: تقييم أداء القطاع السياحي في الجزائر و أفاق تطويره:

للسياحة دور فعال ورئيسي في تحقيق التنمية الاقتصادية حيث لها دور كبير في تحسين ميزان المدفوعات و كذالك زيادة الدخل القومي هذا في الجانب الاقتصادي اما اجتماعيا و ثقافيا فهي هي حركة ديناميكية ترتبط بالجوانب الثقافية والحضارية للإنسان، وجسر للتواصل بين الثقافات المختلفة للشعوب مما يجعل تنافسية السياحة والسفر من المؤشرات التي تبين القوة الاقتصادية التي يمثلها قطاع السياحة في الوقت الحاضر حيث أصبح صناعة قائمة بذاتها واعتمدت عليها اقتصاديات الكثير من دول العالم حيث تمثل مصدرا رئيسيا لدخلها، فتعتمد قوة أي بلد في قطاع أو صناعة السياحة من قوة وقدرة السياحة على التأثير على اقتصاده وقدرته على المنافسة إقليميا وعلميا، مما يحتم على الدول الاهتمام بموضوع التنافسية في صناعة السياحة والسفر والاستفادة من مفهومها حتى تتمكن من تحقيق التطور والنمو والاستفادة من هذه الصناعة وانطلاقا مما سبق تم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين :

المطلب الأول: تنافسية القطاع السياحي في الجزائر

المطلب الثاني: افاق القطاع السياحي في الجزائر في ظل استراتيجية 2025

المطلب الأول: تنافسية القطاع السياحي في الجزائر

تنافسية السياحة والسفر من المؤشرات التي تبين القوة الاقتصادية التي يمثلها قطاع السياحة في الوقت الحاضر حيث أصبح صناعة قائمة بذاتها واعتمدت عليها اقتصاديات الكثير من دول العالم حيث تمثل مصدرا رئيسيا لدخلها، فتعتمد قوة أي بلد في قطاع أو صناعة السياحة من قوة وقدرة السياحة على التأثير على اقتصاده وقدرته على المنافسة إقليميا وعلميا، مما يحتم على الدول الاهتمام بموضوع التنافسية في صناعة السياحة والسفر والاستفادة من مفهومها حتى تتمكن من تحقيق التطور والنمو والاستفادة من هذه الصناعة لما لها من آثار على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للمجتمعات والدول والقدرة على التحفيز الإيجابي لقطاعات أخرى لتحقيق أغراض التنمية المستدامة.[1]

اولا: تعريف التنافسية السياحية

إن التنافسية عموما هي الاستغلال الأحسن للموارد المتاحة للمؤسسة أو القطاع أو الدولة، بالنظر إلى قوة المنافسين وطريقة استعمالهم لتلك الموارد في مواجهة المنافسين، والتي تتجلى في تحسن الإنتاجية بشكل يسمح بالحصول على نصيب من السوق ويضمن نموا مستمرا في المدى الطويل[2].

أما تنافسية قطاع السياحة فهي تعظيم القيمة المضافة ومستوى الإنتاجية في قطاع السياحة والسفر، من خلال جذب الاستثمارات في القطاع، ومن خلال كفاءة عمليات وصول السياح، اختراق وتسويق البلد في عدد كبير من الدول، تحويل الميزة النسبية إلى الميزة التنافسية وتقديم خدمات سياحية ذات جودة وتقنية عالية[3].

لقد عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التنافسية السياحية بأنها قدرة الوجهة السياحية على جذب السياح الأجانب والمحليين من خلال تقديم خدمات سياحية متميزة؛ مبتكرة؛ جذابة وذات جودة، وذلك بغرض جذب كسب حصة سوقية داخل السوق المحلي أو الأجنبي، عن طريق استخدام الموارد السياحية بفاعلية واستدامة.

ثانيا: مؤشرات التنافسية السياحية

تم اعتماد مؤشرات التنافسية السياحية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي عام 2007، وذلك ضمن تقارير تصدر كل سنتين، من خلال ثلاث مؤشرات رئيسية وأربعة عشر مؤشر فرعي وتسعة وسبعون

---

[1]. المنظمة العربية للسياحة، تقرير تنافسية السياحة والسفر للدول العربية، 2015 على الموقع:
http://www.atoorg.org/index.php/research/competitive-tourism-and-travel

[2] زغدار، احمد. (2016). المنافسة التنافسية والبدائل الاستراتيجية (المجلد الطبعة الأولى). الأردن: دار جرير ،ص56.

[3] كافي، يوسف مصطفى. (2016). فلسفة اقتصاد السياحة والسفر (الإصدار الأولى). الأردن: دار الحامد، ص 65.

متغير. وحافظت التقارير على هذه المنهجية في الحساب إلى غاية عام 2015 حيث أصبحت أربع مؤشرات رئيسية عوض ثلاثة، وأربعة عشر مؤشر فرعي مع تسعون متغير[1] ، تعتبر مؤشرات التنافسية السياحية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس من أهم مؤشرات قياس تنافسية قطاع السياحة، هذا الأخير الذي يهدف إلى ترتيب الدول المشاركة في التصنيف من اجل توفير أداة فعالة لتقييم السياسات الحكومية والأنظمة الداعمة لنمو تنافسية السياحة، كما أنها أداة شاملة تمكن من قياس الدوافع والسياسات التي تحفز على تطوير القطاع السياحي في أي دولة يقيس كل مؤشر فرعي ويقيم من خلال سلم تنقيط من واحد إلى سبعة، حيث يدل اقتراب النقطة من سبعة على أنه جيد، ويحدد متوسط النقاط التي تحصل عليها هذه المؤشرات الفرعية درجة ترتيب المؤشر، كما يقابل كل نقطة للمؤشر الرتبة العالمية المحصل عليها من مجموع الدول التي شملها التقرير[2]

ثالثا: مؤشرات تنافسية قطاع السياحة الجزائري

يعمل مؤشر تنافسية القطاع السياحي حسب تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس، الصادرة كل سنتين، على قياس تنافسية الدولة في مجال السياحة، من خلال مؤشر تستند بياناته من:

- المصادر العامة (مؤسسات دولية للسفر والسياحة)؛
- خبراء السفر والسياحة؛
- نتائج استطلاعات الرأي،
- وكذلك نتائج المسح السنوي الذي يجريه المنتدى مع شبكة مؤسسات شريكة تعمل في الدول التي شملها التقرير

1. **المؤشر الكلي لتنافسية قطاع السياحة في الجزائر خلال الفترة 2015_2019**

احتلت الجزائر المرتبة 116 من بين 140 دولة شملها مسح المنتدى الاقتصادي العالمي سنة 2019 لمؤشر تنافسية القطاع السياحي، كما تتذيل الترتيب العربي حسب نفس المؤشر (المرتبة 13 من 15 دولة عربية شملها التقرير). ويوضح الجدول الموالي المؤشر الكلي لتنافسية قطاع السياحة في الجزائر.

الجدول رقم (9-2): ترتيب الجزائر حسب المؤشر الكلي لتنافسية قطاع السياحة

تقرير 2015	تقرير 2017	تقرير 2019
123 من 141	118 من 137	116 من 140

World economic forum ,the travel and tourism compétitives report 2015, 2017, 2019 Geneva

[1] World economic forum (2019). Travel and tourism competitiveness report 2019 : travel and tourism at a tipping point. geneva

[2] شكور، سعيد شوقي وسالمي، سمير. (2013). "تحليل تنافسية القطاع السياحي الجزائري مقارنة بالدول العربية

يلاحظ من الجدول أن الترتيب العام لمختلف مكونات مؤشر تنافسية السياحة ان الجزائر تحتل المراتب الأخيرة منذ 2015 ، و ذلك برغم تبنيها عدة استراتجيات للنهوض بالقطاع كالمخطط التوجيهي 2025 ، و الذي عرف تأخر في تنفيذ محاوره من جهة ،و عدم اهتمامه لعدة مؤشرات فرعية و متغيرات من جهة أخرى ، إلا أن القطاع بقى متأخرا رغم ما تمتلكه الجزائر من مقومات.

وبما أن المؤشر الكلي يشمل منذ سنة 2015 على أربعة مؤشرات رئيسية، سيتم تحليل ترتيبها، منذ تقرير 2015 إلى تقرير 2019، علما أن سبب ، اختيارنا تقرير سنة 2015 كبداية لمقارنة المؤشر يعود للتعديل الذي طرأ على طريقة حسابه منذ تلك السنة، وكانت نتائج ترتيب المؤشرات الرئيسية كالتالي :

2.1 مؤشر البيئة التمكينية تتمثل المؤشرات الفرعية لمؤشر البيئة التمكينية في: بيئة أعمال السياحة والسفر؛ الأمن والسلامة الصحة والنظافة؛ الموارد البشرية وسوق العمل في السياحة والسفر؛ جاهزية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[1].

ويمكن توضيح ترتيب الجزائر حسب المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (10-2): ترتيب الجزائر حسب مؤشر البيئة التمكينية

البلد	تقرير 2015				تقرير 2017				تقرير 2019			
	1	2	3	4	1	2	3	4	1	2	3	4
الجزائر	121	95	84	109	110	81	89	112	118	53	76	102

المصدر: World economic forum, op-cit.

1 بيئة الأعمال. 2 الأمن و السلامة. 3 الصحة و النظافة. 4 الموارد البشرية.

من خلال تحليل معطيات الجدول السابق نلاحظ أن البنية التمكينية للجزائر تتميز ب:

- احتلت الجزائر المراتب الاخيرة فيما يخص المؤشر الفرعي البيئة الأعمال ما يدل على عدم مناسبة التشريعات المنظمة للقطاع لممارسة النشاط السياحي .
- في مؤشر الصحة والنظافة جاءت الجزائر في المرتبة 76 في 2019، بسبب تدني الخدمات الصحية والخدمات ذات العلاقة بالنظافة
- احتلت الجزائر مراتب متدنية في مؤشر الموارد البشرية وسوق العمل

علما أن المؤشر الفرعي بيئة أعمال السياحة والسفر ينقسم بدوره لاثني عشر مؤشر، نذكر ترتيب اهمها:

[1] World economic forum (2019,2017,2015). Travel and tourism competitiveness report 2019 ,2017,2015 : travel and tourism at a tipping point. geneva

- تصنف الجزائر ضمن الدول الطاردة للمستثمرين الأجانب، حيث صنفت في المرتبة 133 حسب مؤشر تأثير قواعد الاستثمار الأجنبي المباشر، ضمن التقرير السنوي للاستثمار العالمي الذي يصدره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وتقرير تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادر عن الوكالة الدولية لضمان الاستثمار؛
- مناخ الاستثمار الذي تحتل فيه الجزائر المرتبة 121، بسبب تفشي الفساد المالي والإداري والبيروقراطية والرشوة، حيث أن مؤشر سهولة القيام بالأعمال الذي يعده البنك الدولي رتب الجزائر في المرتبة 156 من 189 دولة؛
- احتلت الجزائر المرتبة 88 على سلم مؤشر الشفافية عام 2015، بدرجة 3.6 من 10، وذلك من أصل 167 دولة شملها مسح المنظمة العالمية للشفافية؛
- مؤشر حقوق الملكية الذي احتلت فيه الجزائر المرتبة 97، حسب تقرير المنظمة العالمية للملكية الفكرية؛
- مؤشر عدد أيام الحصول على تراخيص البناء الذي احتلت فيه الجزائر المرتبة 59، ما يعني طول فترة انتظار المستثمر بسبب غياب الحوكمة والمسؤولية؛
- تصنف الجزائر ضمن أكثر الدول فرضا للضرائب الجبائية، حيث احتلت المرتبة 90 حسب مؤشر تأثير الضرائب والرسوم على تشجيع الاستثمار.

كما أن المؤشر الفرعي الامن والسلامة يتكون من خمسة مؤشرات، نذكر ترتيب أهمها :

- مؤشر تكاليف أعمال الجريمة والعنف، الذي احتلت فيه الجزائر المرتبة 70، وذلك بسبب استفحال الانحرافات السلوكية، فحسب مؤشر السلام العالمي الذي يصدره المعهد الدولي للاقتصاد والسلام، جاءت الجزائر في المرتبة 108عالميا و8 عربيا عام 2016؛
- مؤشر تكاليف العمليات الإرهابية، الذي احتلت فيه الجزائر المرتبة 101، بسبب احتلالها للمرتبة 10 عالميا من حيث المساحة وما عانته دول الجوار من الانفلات الأمني وهو ما يجعل البلاد غير محبذة من طرف السائح

يتكون بدوره مؤشر الصحة والسلامة من ستة مؤشرات، نذكر ترتيب أهمها: مؤشر الوصول للمياه الصالحة للشرب، الذي احتلت فيه الجزائر المرتبة 110، أما عن مؤشر الموارد البشرية فيتكون من تسعة مؤشرات، ذكر ترتيب الجزائر التي احتلت المرتبة 112 حسب مؤشر مؤهلات قوى العمل، إضافة لسوق العمل والمهارات المتوفرة.

3.1 مؤشر السياسات و الظروف التمكينية للسياحة و السفر

يشمل مؤشر السياسات والظروف التمكينية للسياحة والسفر على المؤشرات الفرعية التالية: أولويات السياحة والسفر؛ الانفتاح الدولي؛ تنافسية الأسعار؛ الاستدامة البيئية .ويمكن توضيح ترتيب الجزائر حسب المؤشرات الفرعية الأربعة لهذا المؤشر من خلال الجدول التالي[1]:

الجدول رقم (11-2): ترتيب الجزائر حسب مؤشر السياسات و الظروف التمكينية للسياحة و السفر

	تقرير 2015				تقرير 2017				تقرير 2019			
	1	2	3	4	1	2	3	4	1	2	3	4
الجزائر	139	137	10	113	131	134	4	106	132	139	8	133

World economic forum, op-cit.

1 اولوية السياحة و السفر، 2 الانفتاح الدولي، 3 تنافسية الاسعار، 4 الاستدامة البيئية.

نلاحظ من الجدول أن ما يميز المؤشرات الفرعية لمؤشر السياسات الملائمة لقطاع السياحة والسفر ما يلي :

حسب مؤشر أولوية قطاع السياحة والسفر الجزائر حلت في ذيل الترتيب، رغم برمجة الحكومة للمخطط التوجيهي للتهيئة والتنمية السياحية 2030، كجزء من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لتحقيق التنمية المستدامة .

- حسب مؤشر الانفتاح الدولي، الجزائر فبقت في آخر المراتب .
- احتلت الجزائر المراتب الأولى حسب مؤشر تنافسية الأسعار
- لم تحقق الجزائر نتائج جيدة حسب مؤشر الاستدامة البيئية.

علما أن مؤشر الانفتاح الدولي مثلا يتكون من ثلاث مؤشرات أخرى نذكر ترتيب أهمها: حيث رتب مؤشر قيود التأشيرات وجواز السفر الجزائر في المرتبة 89 عام 2016 من 199 دولة، وهو مؤشر يعده مكتب هينلي آند بارتنرز بالشراكة مع اتحاد النقل الدولي.

كما ان يندرج ضمن مؤشر تنافسية الأسعار كل من التذكرة؛ رسوم المطار؛ سع الفندق؛ تعادل القوة الشرائية ومستويات أسعار الوقود، وكلها مؤشرات ذات عامل جذب للسياح

أما آخر مؤشر فرعي وهو الاستدامة البيئية فيضم بعض المؤشرات كالتشدد والصرامة في الأنظمة البيئية؛ استدامة تنمية قطاع السياحة والسفر؛ تبذير والإسراف في الموارد

4.1 مؤشر البنية التحتية

يتكون مؤشر البنية التحتية من المؤشرات الفرعية التالية: البنية التحتية للنقل الجوي البنية التحتية للنقل البحري والبري؛ البنية التحتية للخدمات السياحية.

[1] World economic forum (2019,2017,2015). Travel and tourism competitiveness report 2019 ,2017,2015 : travel and tourism at a tipping point. geneva

ويمكن توضيح ترتيب الجزائر حسب المؤشرات الفرعية الثلاثة لهذا المؤشر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(12-2): ترتيب الجزائر حسب مؤشر البنية التحتية

	2015			2017			2019		
	1	2	3	1	2	3	1	2	3
الجزائر	113	121	138	100	105	131	99	90	136

World economic forum, op-cit.

1 للنقل الجوي، 2 للنقل البري والبحري، 3 للخدمات السياحية.

نلاحظ من الشكل أن الجزائر تمتلك بنية تحتية سيئة ، رغم بقائه في المراتب المتأخرة الا ان هناك تحسن قليل في السنوات الاخيرة ، خاصة البنية التحتية للخدمات السياحية التي حققت أداء ضعيف مما سيؤثر على نوعية وجودة الخدمات السياحية المقدمة من المؤسسات السياحية، وذلك بسبب تأخر وبطئ وتيرة أشغال المشاريع والاستثمارات الخاصة بالمجال، والتي جاء بها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 2030

5.1 مؤشر الموارد الطبيعية والثقافية:

يشمل مؤشر الموارد الطبيعية والثقافية على المؤشرات التالية: الموارد الطبيعية الموارد الثقافية وأعمال السياحة .يمكن توضيح ترتيب الجزائر حسب المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر من خلال الجدول التالي[1]:

الجدول رقم (13-2): ترتيب الجزائر حسب مؤشر الموارد الطبيعية والثقافية

	تقرير 2015	تقرير 2017	تقرير 2019
الموارد الطبيعية	127	124	126
الموارد الثقافية	50	53	51

World economic forum, op-cit.

نلاحظ تسجيل الجزائر مرتبة غير جيدة بالنسبة لمؤشر الموارد الطبيعية، أما مؤشر الموارد الثقافية فجاءت الجزائر في المرتبة 51 دوليا وهو ترتيب مقبول .إلا أن ورغم المقومات الطبيعية، الثقافية والتاريخية التي تتميز بها الجزائر، إلا أن ترتيبها لا يعكس ذلك، كما أن تفعيل وتنفيذ ما تم تسطيره في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 2030 في الشق المتعلق بتثمين واستغلال الموارد الطبيعية والثقافية، لا يزال بعيد المنال.

المطلب الثاني: افاق القطاع السياحي في الجزائر في ظل استراتيجية 2025

[1] ص وزارة التهيئة والاقليم. (جانفي 2008). المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية. (وزارة السياحة والصناعة التقليدية، المحرر) الجزائر، الجزائر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية139-164.

في الجزائر تنبع أهمية تنمية قطاعها السياحي في الدور المستقبلي الذي يمكن أن يقوم به قطاع السياحة في تنويع قاعدة الاقتصاد الوطني وزيادة القدرة الإنتاجية مما ينعكس إيجابا على الموازين الخارجية والداخلية وفي محاولة منها للنهوض بقطاعها السياحي ووعيا منها بدور هذا القطاع في النهوض بالاقتصاد الوطني وتنويعه والخروج من الأزمة التي سببها انخفاض أسعار النفط فهي تطمح حاليا إلى دخول سوق السياحة الدولية وجعلها من الأولويات، وهذا من خلال تطبيق إستراتيجية سياحية جديدة ، ويعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025أول استراتيجية شملت جميع الجوانب التي تخص القطاع السياحي.

أولا: الاستراتيجية السياحية الجديدة في الجزائر آفاق 2025.

من خلال ما قمنا بدراسته من مؤشرات سياحية في الجزائر، أوضحت النتائج وجود إمكانيات ومقومات سياحية متنوعة تمكن الجزائر من أن تكون من الدول الرائدة في القطاع السياحي في المقابل اتضح وجود نقص واضح في المقومات المادية وضعف البنية التحتية بسبب قلة الاهتمام بالمشاريع الاستثمارية في هذا المجال.

قبل التطرق إلى الاستراتيجية الجديدة في الجزائر لابد من التعرف على مختلف العوائق التي تحول دون تطور القطاع السياحي في الجزائر، يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

• **الأمن:** لا شك إن تناقص التدفقات السياحية باتجاه الجزائر خلال السنوات السابقة يعود إلى تدهور الأوضاع الأمنية واستمرار تداعيات فترة التسعينات إلى غاية اليوم، إذ أن العامل الأمني شديد التأثير على الطلب السياحي والترويج له.[1]

• **العقار السياحي:** يعتبر العقار السياحي من أهم العراقيل التي تقف أمام المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، نظرا لتعقد إجراءات الحصول على مثل هذه العقارات من جهة وارتفاع أسعارها من جهة أخرى.[2]

• **ضعف الثقافة السياحية وتراكم المشاكل البيئية :** من الأسباب التي أدت إلى إنتاج ثقافة سياحية سلبية في الجزائر ما يلي:[3]

- غياب دراسة واضحة عن الأجهزة المسئولة عن النوعية السياحية في كل منطقة
- عدم التركيز على وضع خطة عمل مشتركة بين الأجهزة الخاصة.
- غياب التنسيق بين القطاعات الإنتاجية والخدمية والتي تتداخل أعمالها مع النشاط السياحي.
- غياب برامج لتنظيم الرحلات بهدف زيارة المعالم السياحية داخل الوطن.

---

[1]. سعداوي موسى، أهمية المقومات السياحة الجزائرية في التنمية الاقتصادية للدولة، الملتقى الدولي اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 10- 09 مارس، 2010 ، ص 13.

[2]. عويناں عبد القادر، السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2025-2000) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2012/2013، ص 218.

[3]. المرجع نفسه، ص 231.

- قلة المدارس والمعاهد والجامعات التي تهتم بتعليم أصول صناعة السياحة

لقد كان لهذه العوائق أثرا كبيرا في تأخر قطاع السياحة ومقارنة بالدول محل الدراسة فإن هناك تباين واضح من حيث الضعف الكمي والمادي للنشاط السياحي في الجزائر مع دول المقارنة.

ثانيا: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025

لتحقيق القفزة المطلوبة وجعل السياحة أولوية وطنية للدولة، بحيث لم تعد خيارا بل أصبحت ضرورة إذ تشكل مورد بديلا للمحروقات لصفتها مصدر ناضبا، لقد تم صياغة خطة حول تطوير قطاع السياحة في أفاق 2025 في شكل وثيقة تحت عنوان "المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 " والذي يشكل الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر.

مخطط تقف الدولة إلى جانبه، يعلن نظرتها للتنمية السياحية الوطنية في مختلف الأفاق على المدى القصير 2009 المدى المتوسط (2015) والمدى الطويل (2025) في إطار التنمية المستدامة، والمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT2025)، جزء من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT) الذي يبرز الكيفية التي تعتزم الدولة من خلالها ضمان التوازن الثلاثي، العدالة الاجتماعية، الفعالية الاقتصادية، والدعم الإيكولوجي في إطار التنمية المستدامة على مستوى البلاد بالنسبة للعشرين سنة المقبلة.[1]

إن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية يمثل الوثيقة التي تعلن الدولة من خلالها لجميع الفاعلين وجميع القطاعات وجميع المناطق عن مشروعها السياحي الإقليمي لآفاق 2025، وهو أداة تترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية، الثقافية والتاريخية للبلاد، ووضعها في خدمة السياحة في الجزائر.[2]

1. استراتيجية التنمية السياحية المستدامة في الجزائر:

قبل التطرق إلى مضمون المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025، لابد من التعرف على الإستراتيجية الوطنية للتنمية السياحية المستدامة، والتي تعد الإطار العام الذي يرتكز على تثمين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (اقتصادية، اجتماعية، بيئية)، مع التركيز على البعد البيئي الذي يعد أساس النشاط السياحي والتنمية السياحية المستدامة وتتمثل أهداف هذه الإستراتيجية في آفاق 2010، فيما يلي:[3]

- إسهام القطاع الخاص في الاستثمارات السياحية بغلاف مالي قدره 75 مليار دينار.
- زيادة عدد السياح نحو الجزائر ليصل إلى حدود2.1مليون سائح خلال سنة 2010.
- خلق 25 ألف منصب شغل مباشر.

---

[2] .–Ministère le L'aménagement du territoire de l'environnement et du tourisme schéma directeur d'aménagement touristique SDAT 2025, livre 1: le diagnostique : audit du tourisme algérien, janvier 2008, p 4.

[3] .– Ministère du tourisme élément de la stratégie de développement durable du tourisme en Algérie horizon 2010, 2001, p52

- توفير الإيرادات من العملة الصعبة تفوق1.6مليار دولار أمريكي.
- خلق مناطق توسع سياحية جديدة.
- وضع إطار سياسي يهدف إلى تنمية سياحية مستدامة.
- وضع مخطط يحدد المناطق الواجب استغلالها ونوع المنتج السياحي لكل منطقة.
- إعادة تأهيل وترقية الصناعات الفندقية.

وأيضا من أجل التوافق مع خطة الحكومة أصبح لزاما اللجوء إلى تحسين بعض المعطيات القطاعية وضبط مؤشرات تطور القطاع، هكذا وأخذا بعين الاعتبار للأهداف الاقتصادية و الاجتماعية الموكلة لقطاع السياحة

وتتمثل الأهداف النوعية لمخطط التنمية السياحية المستدامة في الجزائر فيما يلي:

- تثمين الطاقات الطبيعية والثقافية والدينية والحضارية.
- تحسين نوعية الخدمات السياحية، والارتقاء بها إلى مستوى المنافسة الدولية.
- التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة، بإدماج مفهوم الديمومة في مجمل حلقة التنمية المستدامة.

2. مضمون بالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025):

يعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT) جزء من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية (SNAT) ، والذي تقرر إعداده وتحديد معالمه من خلال القانو 01/02المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، والمتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، وتهدف الدولة من خلال المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية إلى تحقيق الفعالية الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية، وحماية البيئة.[1]

ويحتل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية موضعا ضمن المخططات الإقليمية وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (2-2): مكانة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية ضمن المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية

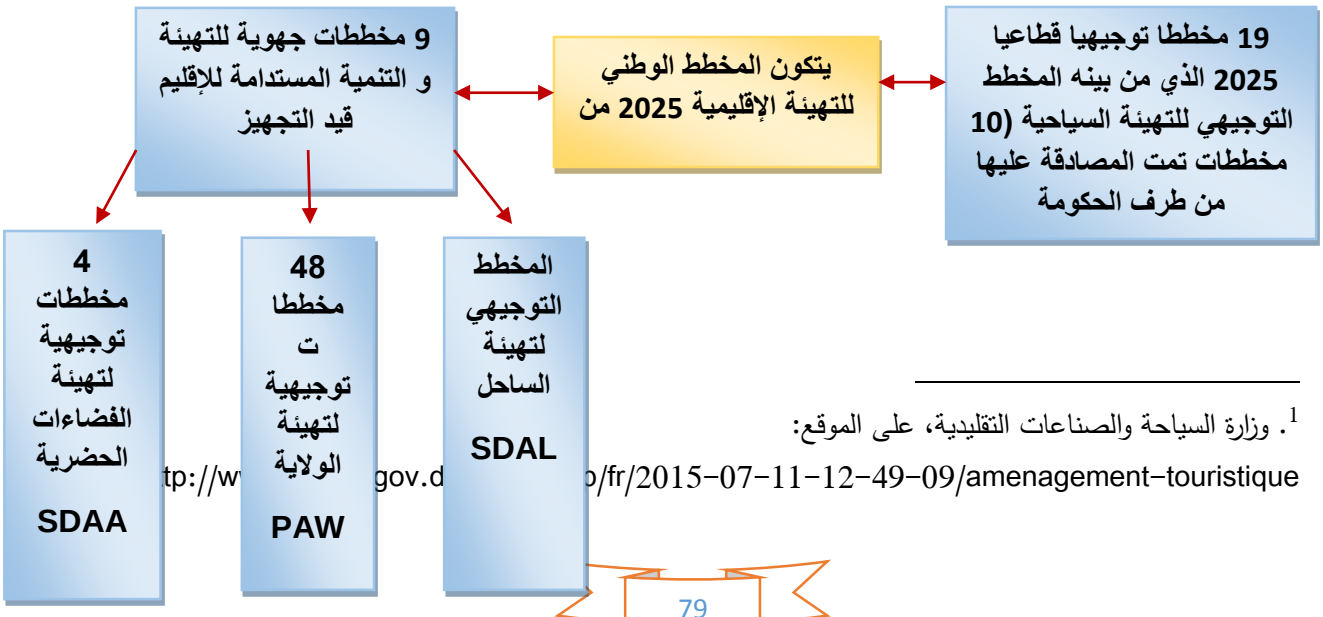

[1]. وزارة السياحة والصناعات التقليدية، على الموقع:
tp://w gov.d o/fr/2015-07-11-12-49-09/amenagement-touristique

Source: Ministère de l'aménagement du territoire de l'environnement et du tourisme, schéma directeur d'aménagement touristique SDAT 2025, livrel, op.cit., p 12.

يشكل المخطط التوجيهي للتنمية السياحية مرجعا لسياسة جديدة تبنتها الدولة ويعد جزءا من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في آفاق 2030 (SDAT) فهو المرأة التي تعكس مبتغى الدولة فيما يخص التنمية المستدامة وذلك من أجل الرقي الاجتماعي والاقتصادي على الصعيد الوطني طيلة العشرينية القادمة، ويرتكز المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية على خمس ديناميكيات:[1]

- **الديناميكية الأولى:** مخطط الجزائر كوجهة سياحية من خلال تحسين صورة الجزائر السياحية.
- **الديناميكية الثانية:** الأقطاب السياحية ذات الامتياز.
- **الديناميكية الثالثة:** مخطط الجودة السياحية لتحسين نوعية المنتج السياحي وفق المواصفات الدولية بالإضافة إلى رغبة السياح المحليين والأجانب.
- **الديناميكية الرابعة:** مخطط الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- **الديناميكية الخامسة:** مخطط تمويل السياحة من خلال وضع سياسة تمويلية موجهة لدعم القطاع السياحي، تهدف إلى تسهيل عمليات الحصول على الأموال اللازمة لمختلف الأنشطة السياحية.

وهذه الديناميكيات الخمس تترجم العناصر الأساسية التي يجب أخذها في عين الاعتبار للتعريف بالإستراتيجية السياحية الجديدة التي بنيت من خلال تحليل نقاط القوة ونقاط الضعف للنشاط السياحي.[2]

3. الأهداف العامة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025

تتمثل الأهداف العامة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية فيما يلي:[3]

- تحسين التوازنات الكلية: التشغيل، النمو، الميزان التجاري والمالي والاستثمار.
- المساعدة على مجمعة المبادلات والانفتاح سواء على الصعيد الوطني أو الدولي.

---

1. وزارة السياحة والصناعة التقليدية، الوكالة الوطنية لتنمية السياحة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، على الموقع: idfomunik&type=menu&http://www.andt-dz.org/ar/?action=formunik =22 (Andk
2. عويناں عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 296. (بتصرف)
3. Ministère le L'aménagement du territoire de l'environnement et du tourisme, schéma directeur d'aménagement touristique SDAT 2025, livre 2, le plan stratégique: les cinq dynamiques et les programmes d'actions touristiques prioritaires ,2008, p 17

- التوفيق بين الترقية السياحية والبيئية
- تثمين التراث التاريخي، الثقافي والشعائري
- التحسين الدائم لصورة الجزائر

وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (3-2): الأهداف الخمسة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025.

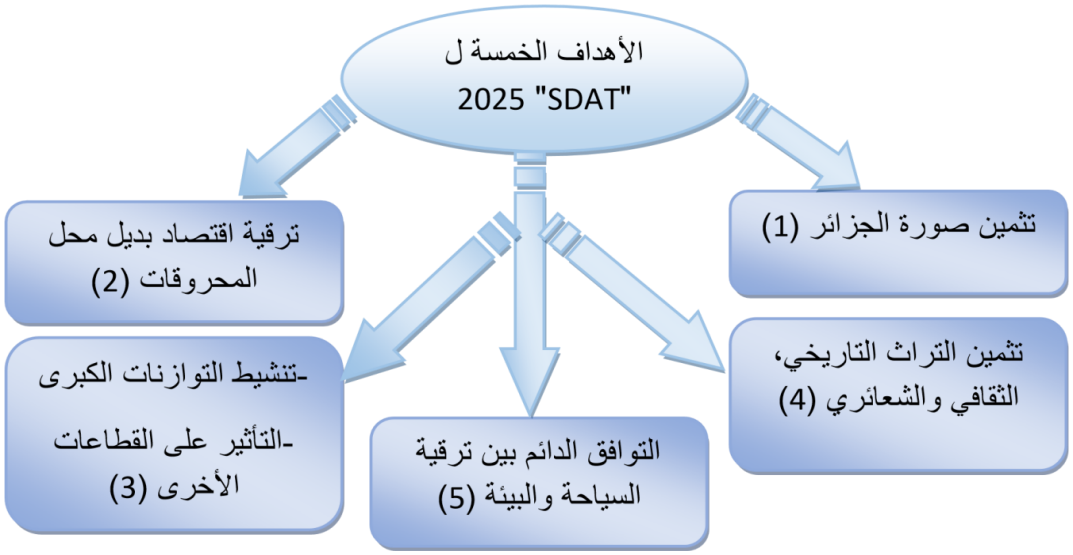

المصدر, **Ministère de L'aménagement du territoire de l'environnement et du tourisme, schéma directeur d'aménagement touristique SDAT 2025, livrel, op.cit. p24.**

من خلال الشكل تتضح الأهداف الرئيسية الكبرى التي تسعى الدولة إلى تحقيقها من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية

4. رهانات المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية

راهن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية على سبعة رهانات رئيسية تساهم في تحقيق أهدافه العامة، على اعتبار أن الاقتصاد بصفة عامة هو اقتصاد منفتح على العالم الخارجي لذلك فهو عرضة لصدمات كثيرة مرتبط بالعولمة، وتتمثل هذه الرهانات فيما يلي:[1]

1.4 على صعيد الفضاءات والرأسمال البيئي والثقافي: يتواجد على مستوى الإقليم الجزائري خمس أنظمة بيئية غنية وذات طبيعة مختلفة: السواحل، السهوب، الجبال، الواحات، الصحراء وتشكل هذه الأنظمة الطبيعة المتنوعة بمختلف تراثها، احتياطات هامة للتنوع البيولوجي، حيث أنها تتوفر على مناظر ايكولوجية ذات جودة عالية، و هذا ضمن المخطط التوجيهي .

[1]. L'aménagement du territoire de l'environnement et du tourisme, schéma directeur -- Ministère le d'aménagement touristique SDAT 2025, livrel, op.cit. Pp: 17-21.

2.4 على الصعيد الاقتصادي: توجب على الجزائر الاندماج في شبكات التجارة العالمية، وأن يمكنها قطاعها السياحي من تنويع منتجاتها وصادراتها نحو القطاعات الديناميكية من الطلب العالم، والفرصة الأخرى التي توجب على الجزائر اغتنامها في سياق العولمة هي الاستفادة من الحركة الدولية لرأس المال من خلال جذب على الاستثمار الأجنبي المباشر و إعادة إدماج القطاع السياحي ضمن حركية العولمة والاعتماد على نظرة استشرافية للعالم في آفاق 2025.

3.4 **على الصعيد الاجتماعي:** توفير الوظائف اللازمة والتأهيل المناسب، وفي هذا الإطار فإن إمكانية المساهمة القوية للقطاع السياحي حقيقة قائمة من خلال توفير منتجات سياحية مستهدفة من طرف الجيل الصاعد (الشباب) .

4.4 **على صعيد الموارد البشرية:** الرهانات الرئيسية في هذا الإطار تتعلق بتحقيق الأهداف التالية:

- توعية و تحسيس الموطن بالمشاركة في ترقية القطاع السياحي وتطوير روح الضيافة لديهم.
- تكوين وتأهيل مجمل الشبكات المتعلقة بصورة الجزائر كوجهة سياحية من الاستقبال إلى غاية هندسة المشاريع المعقدة ومرورا بنوعية الخدمات على مستوى الوحدات السياحية.

5.4 **على صعيد الطلب الوطني والدولي المتكيف مع المعايير العالمية:** إن الجزائر تفتقر إلى التجهيزات اللازمة فيما يتعلق بالطلب المحتمل أو الكامن، سواء أكان وطنيا (مواطن جزائري مقيم وغير مقيم) أم دولي (أجانب من أصول مختلفة).

6.4 **على الصعيد الأخلاقي:** يتوجب على الجزائر أن تكتسب بسرعة شرعية حقيقية من حيث السياحة المستدامة والسياحة البيئية على صعيدها الأخلاقي.

7.4 **على الصعيد الثقافي والمناسبات:** يمكن للجزائر أن تدعم التنمية السياحية لديها من خلال التراث الثقافي والتاريخي الغني.

خلاصة :

يبدو للوهلة الأولى الاهتمام بالتنافسية الاقتصادية للقطاع السياحي للجزائر فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية و الدفع باقتصادنا الوطني نحو بر الأمان و دالك في ظل استراتيجية 2025 الا ان الحقيقة ان هذا القطاع لايزال بكرا و لم يصل بعد الى المستوى المطلوب رغم كافة الجهود المتبعة , وعلى الرغم من أن الاتجاهات الأخيرة تشير إلى استمرار تركز السياحة الدولية في البلدان المتقدمة، فقد شهدت الأسواق السياحية لدى الدول العربية أيضا نموا كبيرا، ويعد هذا القطاع في الكثير من تلك الدول مصدرا هاما من مصادر العوائد من العملات الأجنبية وفرص العمل، لذلك تولي الكثير من الدول العربية أهمية خاصة للسياحة في استراتيجيات تنميتها الوطنية، كما أدرج القطاع مؤخرا ضمن جدول أعمال الكثير من المؤتمرات

الدولية حول التنمية المستدامة, وبالنظر إلى ما تتمتع به الجزائر من تراث طبيعي وجغرافي وتاريخي وثقافي غني ومتنوع، فإن لديها إمكانيات كبيرة لتحقيق التنمية المستدامة في قطاع السياحة الدولية، إلا أنه بالنظر إلى الحصة المتواضعة التي تتمتع بها في السوق السياحية العالمية وإلى تركز النشاط السياحي

الخاتمة

أثبتت دراستنا التي سلطت الضوء على الدور الفعال للقطاع السياحي في تحقيق تنويع اقتصادي للجزائر في سبيل تحقيق التنمية المستدامة أن الصناعة السياحية أحد الوسائل المهمة للاقتصاد الجزائري خاصة لرفع التحدي وتحقيق تنويع اقتصادي حقيقي والسير في هذا الاتجاه والاهتمام بالعناصر التي تشكل أسس نجاح التنمية المستدامة خاصة أمام التحديات التي تطرحها البيئة العالمية الجديدة في تعزيز القدرة على توليد الدخل واستمرارية النمو في إطار مستدام مع مراعاة الطاقة المحدودة للبيئة ومواردها.

يعتبر التوسع القوي والمستدام الذي شهده النشاط السياحي العالمي أحد أهم الظواهر الاقتصادية التي يتسم بها هذا العصر، فقد أصبحت السياحة إحدى أكبر الصناعات العالمية التي تشمل كافة النشاطات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة، بشكل مباشر أو غير مباشر، بتقديم الخدمات للسياح، وشهدت عوائد النشاط السياحي الدولي نموا سنويا بلغ، في المتوسط، نسبة زادت على 11% خلال العقود الخمسة الماضية، ويفوق هذا المعدل بكثير مثيله بالنسبة للاقتصاد العالمي ككل بما يجعل السياحة إحدى أهم فئات التجارة الدولية

وعلى الرغم من أن الاتجاهات الأخيرة تشير إلى استمرار تركز السياحة الدولية في البلدان المتقدمة، فقد شهدت الأسواق السياحية لدى الدول العربية أيضا نموا كبيرا، ويعد هذا القطاع في الكثير من تلك الدول مصدرا هاما من مصادر العوائد من العملات الأجنبية وفرص العمل، لذلك تولي الكثير من الدول العربية أهمية خاصة للسياحة في استراتيجيات تنميتها الوطنية، كما أدرج القطاع مؤخرا ضمن جدول أعمال الكثير من المؤتمرات الدولية حول التنمية المستدامة

.وبالنظر إلى ما تتمتع به الجزائر من تراث طبيعي وجغرافي وتاريخي وثقافي غني ومتنوع، فإن لديها إمكانيات كبيرة لتحقيق التنمية المستدامة في قطاع السياحة الدولية، إلا أنه بالنظر إلى الحصة المتواضعة التي تتمتع بها في السوق السياحية العالمية وإلى تركز النشاط السياحي في عدد قليل منها، فإنه من الواضح أن الجزء الأكبر من تلك الإمكانيات لم يستغل بعد، وأن الأداء السياحي لدى الجزائر يظل أدنى بكثير من المستوى المطلوب، من هنا فإن الموارد السياحية الطبيعية، على أهميتها لا تكفي في حد ذاتها لقيام صناعة سياحية ناجحة طالما لم يتم التخطيط لها وإدارتها بصورة جيدة .

أولا : نتائج الدراسة :

أ- اختبار الفرضيات :

مكنتنا دراستنا لهذا البحث من الإجابة على الفرضيات المطروحة في المقدمة كالاتي :

- **الفرضية الأولى** ان الهيمنة الكلية لقطاع المحروقات على الاقتصاد الوطني الزم عليه ايجاد مصادر اخرى للخروج من تبعيته للنفط بشكل حتمي و مستعجل .

إن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على المحروقات، حيث تساهم إيرادات البترول بنسبة تفوق 94%في الصادرات الإجمالية، كما تساهم بما يقارب 40% في الناتج الداخلي الخام، حيث لجئ الاقتصاد الوطني الى التنويع للتقليل من التبعية الكلية لقطاع المحروقات كالقطاع الصناعي ، الزراعي ،السياحي بشكل حتمي و مستعجل هذا يؤدي الى قبول الفرضية الاولى

- **الفرضية الثانية** : يمكن للتنويع الاقتصادي من خلال الصناعة السياحية ان يحد من التقلبات و الازمات الاقتصادية في الجزائر .

لم تتمكن الجزائر من تنمية قطاعها السياحي بالشكل الذي يسمح لها من التخفيف من تبعيتها الكلية لقطاع المحروقات ،رغم الجهود المبذولة بسبب ضعف قطاعاتها (الزراعي ، الصناعي ، الطاقات المتجددة) عامة و القطاع السياحي خاصة حيث تتوقف مساهمة القطاع السياحي في التنويع الاقتصادي حيث تتوقف مساهمة السياحة في التنويع الاقتصادي من خلال خلق فرص العمل وبناء القدرات المحلية وربط القطاعات الاقتصادية فيما بينها، و لإقامة هذه الروابط بين السياحة والقطاعات الاقتصادية الأخرى، يقتضي الأمر وضع استراتيجية وطنية فعالة تضم سياسات وأطر تنظيمية ومؤسسية محددة الأهداف والحوافز الكافية لحث الاستثمار الخاص وتنمية قدرات العرض المحلية هذا يودي الى رفض الفرضية الثانية

الفرضية الثالثة : تختلف معالم استراتيجية ترقية القطاع السياحي المستدام باختلاف النظم الاقتصادية في الجزائر حيث تتسم هذه الأخيرة بالبعد عن المستولى المطلوب

رغم التحسن الطفيف في بعض مؤشرات القطاع السياحي، تبقى بعيدة كل البعد عن المستوى المطلوب وذلك مقارنة بنظيراتها من الدول المجاورة، وهذه الوضعية جعلت القطاع يتخبط في مجموعة من المشاكل منها ما هو تنظيمي ومنها ما هو نقص في البنية التحتية في طاقات الإيواء على وجه الخصوص، وزاد القطاع السياحي في الجزائر سوءا بعد الظروف الأمنية التي عرفتها الجزائر في سنوات التسعينات وما لحق بصورة الجزائر من تشوه على المستوى العالمي، إضافة إلى الأزمة النفطية لسنة 2014 واستمرار تداعياتها على الاقتصاد ككل، جعل الوضع في الجزائر من سيء إلى أسوأ، وقصد الخروج من هذه الوضعية عملت الدولة الجزائرية على وضع ، مخطط وطني للنهوض بالقطاع السياحي "المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية" ومحاولة جعله بديلا حقيقيا للبترول خاصة، غير أن هذا المخطط بدوره يعرف بعض المشاكل في عملية التنفيذ خاصة مشكل العقار السياحي وتمويل المشاريع السياحية وعدم الإقبال على الاستثمار في المجال السياحي، مما يحتم على الدولة التدخل من أجل النهوض بهذا القطاع تعتبر هذه الفرضية صحيحة

ب- الاستنتاجات :

- يعتبر التنويع الاقتصادي سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتج واحد بمعنى آخر التنويع الاقتصادي يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق الخارجية.
- التنويع الاقتصادي هو العملية التي تتضمن، خروج الاقتصاد من حالة الانحسار في مصادر الدخل، وتخفيض الاعتماد على قطاع معين أو سلعة رئيسية وحيدة في الحصول على الإيرادات، وذلك بإقامة قاعدة اقتصادية صلبة، متنوعة المقومات والنشاطات، متكاملة القطاعات ومتشابكة الوحدات، تستجيب للحاجات الأساسية والمتطلبات المتزايدة للمجتمع توفر الحماية للاقتصاد من الصدمات الخارجية، وتتصف بوجود روابط داخلية قوية بين القطاعات (لفروع والنشاطات) الإنتاجية، بما يؤدي إلى توفير حد أدنى من التماسك والتكامل بينها، لا يكون الاقتصاد بها مرتبط بالخارج أكثر من الداخل وتعطي قوة دفع ذاتي للتنمية تكفل لها الاستمرار والتجدد مستقبلا."
- تملك الجزائر من المقومات السياحية ما يسمح بإقامة سياحة بيئية في إطار التنمية المستدامة، إلا أنها تعتبر بعيدة عن هذا الهدف لضآلة نصيبها من السياحة الدولية مقارنة بالمجموعات الجغرافية الأخرى، وهذا ما يستدعي تطبيق استراتيجية عربية في إطار التكامل العربي لتحقيق التحدي وتحقيق مستوى أداء يرقى لتحقيق الطلب السياحي العالمي .

ثانيا : التوصيات و الاقتراحات :

من خلال ما سبق يمكننا اقتراح التوصيات التالية :

- بناء وتنمية سياحة بيئية مستدامة من خلال التعاون بين القطاعين العام والخاص وزيادة جهود القطاعين لتعزيز السياحة البيئية.
- تشجيع سكان المناطق بإرشادهم لاستغلال الأراضي المجاورة للمناطق المحمية، وإقامة مشاريع استثمارية صغيرة
- توفر احتياجات السائح مثل المنسوجات والمصنوعات الجلدية والوجبات الخفيفة.
- متابعة وتنفيذ الإجراءات المنظمة لصناعة السياحة والعمل على دعمها.

- تأهيل الكوادر الوطنية من خلال فتح المعاهد المتخصصة في مجال السياحة والسفر ووضع البرامج المحفزة للخريجين للعمل في مجال السياحة.
- تقوية وسائل الإشراف والمتابعة في توجيه الاستثمارات وتوزيعها على مناطق الجذب السياحي حسب الطلب.
- ضرورة إنشاء وحدة الإعلام السياحي المتخصصة لوضع البرامج الإعلامية لأجهزة الإعلام المحلية والإقليمية والعالمية.
- العمل على نشر الثقافة البيئية فضلاً عن الثقافة السياحية وزيادة الوعي السياحي.
- إقامة المنشآت السياحية المعتمدة على الطبيعة والتي تستجيب لمبادئ السياحة المستدامة.

قائمة المراجع

- **الكتب :**

أولا: الكتب باللغة العربية

1. عبد المجيد قدري ،المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ،دراسة تحليلية وتقييمية ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة الثالثة، الجزائر ، 2006.
2. د، كاظم جاسم العيساوي، محمود حسين الوادي الاقتصاد الجزئي تحليل نظري و تطبيقي ، دار المسيرة ، 2007
3. مصطفى بشير، الجزائر،2030،رؤية استشرافية، الجسور، الجزائر ،2017
4. سعدون بوكبوس ، الاقتصاد الجزائري "محاولتان للتنمية " دار الكتاب الحديث ، 2013،
5. جواد سعد العارف، التخطيط والتنمية الزراعية، ، دار الراية، عمان، الأردن،2009.
6. اياد عبد الفتاح النسور، أسس تسويق الخدمات السياحية العلاجية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
7. ماهر عبد العزيز، صناعة السياحة، دار الزهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
8. حميد الطائي، مدخل إلى السياحة والسفر والطيران، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2003
9. محمد الصيرفي، السياحة و البيئية بين التاثير و التاثر، المكتب الجامعي الحديث ،الطبعة الأولى 2009،
10. آسيا محمد إمام الناصري، إبراهيم خالد عواد، إدارة المنشآت السياحية، الطبعة 01،دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن ، 2003.
11. غادة صالح اقتصاديات السياحة دار الوفاء، لدنيا الطباعة و النشر، الإسكندرية، 2008

ثانيا: الكتب باللغة الأجنبية

1. Mustafa Mekideche, le secteur des hydrocarbures en Algérie (1958-2008) : problématiques , enjeux et stratégies , L'Algérie de demain : Relever les défis pour gagner l'avenir
2. le plan stratégique: les cinq dynamiques et les programmes d'actions touristiques prioritaires ,2008

3. Lanquar Robert, L'économie du tourisme, série que sais-je Puf, paris, france, 1994

2- الرسائل الجامعية :

أولا: الرسائل و المذكرات بالعربية

1. بلقاسم سرايري، دور و مكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء واقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي آفاق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة, مذكرة ماجستير للعلوم الاقتصادية, جامعة الحاج لخضر في باتنة ، دفعة 2008
2. مروة خضير سليمان، التجارة الخارجية للعراق بين ضرورات التنويع الاقتصادي وتحديات الانضمام إلى (WTO)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2015،
3. لبنى صالح المسيبلي، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية ، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن ، الطبعة 2000.
4. الأخضر بن عمر، آثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، الجزائر ، 2007.
5. السياحة و الفندقة في الجزائر دراسة قياسية 1974. 2002 ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع الاقتصاد، 2007.
6. سماعيني نسيبة ،دور السياحة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في إدارة الاعمال جامعة وهران(2013,2014)
7. حاج الله حيزيه ، الاستثمارات السياحية في الجزائر، رسالة ماجستير في نقود مالية و بنوك، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب، البليدة،2006.
8. مروان صحراوي ، التسويق السياحي و اثره على الطلب السياحي حالة الجزائر رسالة الماجستير في علوم التسيير جامعة اب بكر بالقايد تلمسان (2013,2014)
9. طيبي محمد الأمين ،الطوابط القانونية للاستثمار السياحي في الجزائر مذكرة ماستر في الحقوق ،جامعة الطاهر مولاي ، سعيدة (2015,2016)
10. نرجس حداد، نمو النشاط السياحي كمؤشر لقياس التنافسية دراسة حالة المؤسستين الفندقيتين الأوراس والجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة العربي التبسي، تبسة(2008,2009)

11. عوينان عبد القادر، السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2025-2000) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،(2010.2011)
12. صليحة عشي، الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة (2009,2010)
13. محمود فوزي شعوبي ،السياحة و الفندقة في الجزائر دراسة قياسية 1974 .2002 ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع الاقتصاد القياسي ، جامعة الجزائر،2007

ثانيا: الرسائل و المذكرات باللغة الاجنبية

1. Mme Souhila Cherfi. L'avenir énergétique de l'Algérie : quelles seraient les perspective de consommation , de production , d'exportation du pétrole et du gaz en Algérie, à l'horizon 2030, Thèse de doctorat en science économiques, université d'Oran, 2011
2. Blanchard, o j., Kenneth, a f., Jeffery, s., the transition in eastern europe « country studies », v1, national bureau of economic research, university of chicago press

3 - المجلات و المقالات :

1. باهي موسى و روابنية كمال، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 5 ،ديسمبر 2016 ،الجزائر.
2. حالوب كاظم معلة وعلي محمد أحمد، الاقتصاد العراقي بين الهيمنة الريعية وإمكانية التنويع الاقتصادي المستقبلية، مجلة المنصور، جامعة بغداد، العدد 24، 2015
3. عرفان الحسني، أطروحة التنويع الاقتصادي في دول تعاون، صحيفة الخليج ، الخليج الاقتصادي، كانون الأول،2011
4. مجلة دراسات في الاقتصاد و التجارة المالية المجلد 06 العدد 3 سنة 2017
5. غلاب فاتح، سعيداني محمد السعيد، رزيقات بوبكر: السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي حالة (ماليزيا، وأندونيسيا ،والمكسيك)، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو لصوف، مارس 2017.
6. محمد كريم قروف، محمد الطاهر سعودي، السياسة الاقتصادية في الجزائر وانعكاساتها على الأداء الاقتصادي دراسة تحليلية للفترة 1999-2011 , مجلة جامعة تكريت للعلوم، المجلد06، العدد04،4104

7. عبود زرقين، الاستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد22،
8. أبو بكر سالم وآخرون، مساهمة القطاع السياحي في دعم استراتيجية الإقلاع الاقتصادي بالجزائر، مجلة مجاميع المعرفة، العدد 4، المجلد 4، المركز الجامعي تندوف، ابريل2017
9. بوبكر بداش، صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات والسياسات: رؤية استكشافية وإحصائية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 66 ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية،
10. صحراوي محمد تاج الدين، السبتي وسيلة، السياحة في الجزائر بين: الواقع والمأمول، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني، جامعة جيجل، ديسمبر 2017
11. د براق محمد .أ ، عبيلة محمد : دفع الصادرات الجزائر خارج المحروقات باستخدام مقاربة التسويق الدولي ،مجلة شمال إفريقيا ، الجزائر ، العدد الرابع ،جوان 2006

4 التقارير الرسمية :

1. مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية
2. القانون 09-99 والمتعلق بالتحكم في الطاقة
3. قانون02-01 والمتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات،
4. المرسوم التنفيذي والمتعلق بتكاليف تنويع إنتاج الكهرباء
5. القانون رقم 04-09 والمتعلق ب تقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة

5 مواقع الانترنت :

1. www.sonatrach-dz.com/arabe/histoire.html
2. www.toupi.org/dictionaire/rqtionnqlisqtion.html
3. www.eco-algeria.com
4. www.asp.dz/ar/economie
5. www.echoroukonline.com
6. http://mansour- hadjeres.over-blog.com/2015/07/55a312ac-803f.html
7. http://www.alg17.com/vb/threads/thread-6832
8. http://www.atoorg.org/index.php/research/competitive-tourism-and-travel
9. www.weforum.org, Travel and tourism competitiveness report 2019 ,2017,2015 : travel and tourism at a tipping point. Geneva

10. http://www.matta.gov.dz/index.php/fr/2015-07-11-12-49-09/amenagement-touristique
11. http://www.andt-dz.org/ar/?action=formunik&type=menu&idfomunik

6 المداخلات و المؤتمرات :

1. لخضر عزي ،الجباية البترولية في الجزائر ،مداخلة في الملتقى الوطني للسياسة الجبائية في الجزائر، جامعة البليدة، 11-12ماي 2003.
2. ناجي بن حسين، البلدان النفطية و حتمية التحول من الاقتصاد الر يعي إلى تنويع الاقتصاد – قراءة في التجربة النرويجية –، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني: حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية و استراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط
3. بوشلاغم عميروش، شرفي منصف: تطوير الصناعات الغذائية كآلية للخروج من التبعية الريعية في الجزائر، ملتقى وطني حول: رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة
4. بن خليفة أحمد، حميداتو صالح: القطاع الفلاحي كبديل استراتيجي لدعم الاقتصاد الجزائري في ظل التحديات الراهنة، ملتقى وطني حول: رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة
5. بن بوزيان محمد، قسميوري كفية: الانقلاب الاقتصاد الجزائري رد فعل استعجالي أم رؤية استشرافية، ملتقى وطني حول: رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية
6. موسى سعداوي، حكيم بوجطو ،أهمية مقومات السياحة الجزائرية في التنميةالاقتصادية للدولة، الملتقى الدولي اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة بسكرة ،2010
7. غالم عبد الله ،صناعة السياحة في الوطن العربي مفتاح التنمية المستدامة إشارة الى قطاع السياحة في الجزائر ، الملتقى اقتصاديات السياحة و دورها في التنمية المستدامة ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة 10 مارس 2010

قائمة الملاحق

الملحق رقم 1 : المؤشرات الرئيسية لتنافسية السياحة و السفر

المؤشرات الرئيسية لتنافسية السياحة والسفر بالدول العربية (ترتيب الدول العربية)

اسم الدولة	الترتيب عربياً	الترتيب دولياً	التغير منذ 2015	الأكثر تحسن
دولة الإمارات العربية المتحدة	1	29	-5	
دولة قطر	2	47	-4	
مملكة البحرين	3	60	0	
المملكة العربية السعودية	4	63	1	+1
المملكة المغربية	5	65	-3	
سلطنة عمان	6	66	-1	
جمهورية مصر العربية	7	74	9	+9
المملكة الأردنية الهاشمية	8	75	2	
الجمهورية التونسية	9	87	-8	
الجمهورية اللبنانية	10	96	-2	
دولة الكويت	11	100	3	+3
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	12	118	5	+5
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	13	132	5	+5
الجمهورية اليمنية	14	136	2	+2

الملحق رقم 2: المؤشر الرئيسي الأول للسياحة و السفر (البيئة التمكنية)

نتائج المؤشر الرئيسي الأول للسياحة والسفر بالدول العربية (البيئة التمكنية)

اسم الدولة	بيئة العمل	الأمن والسلامة	الصحة والنظافة	الموارد البشرية وسوق العمل	جاهزية تكنولوجيا المعلومات
دولة الإمارات العربية المتحدة	5.9	6.6	5.4	5.2	6.1
دولة قطر	5.8	6.3	6.0	5.2	5.8
مملكة البحرين	5.5	5.7	5.2	4.7	6.0
المملكة العربية السعودية	5.2	4.5	5.6	4.6	5.5
المملكة المغربية	4.7	6.1	4.6	3.9	4.3
سلطنة عمان	5.1	6.5	5.4	4.1	5.1
جمهورية مصر العربية	4.3	3.3	5.4	4.1	3.9
المملكة الأردنية الهاشمية	4.8	5.8	5.5	4.5	5.1
الجمهورية التونسية	4.4	4.7	5.2	4.0	4.3
الجمهورية اللبنانية	4.2	3.6	5.9	3.8	4.3
دولة الكويت	4.6	5.7	5.4	4.3	5.5
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	4.0	5.3	4.9	4.0	3.7
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	3.4	4.2	3.7	2.6	2.2
الجمهورية اليمنية	3.5	2.8	3.8	4.4	2.3

الملحق رقم 3: المؤشر الثاني للسياحة و السفر(سياسات السياحة و السفر و الظروف المناسبة)

نتائج المؤشر الرئيسي الثاني للسياحة والسفر بالدول العربية سياسات السياحة والسفر والظروف المناسبة

اسم الدولة	تحديد أولويات للسياحة والسفر	الانفتاح الدولي	تنافسية الأسعار	الاستدامة البيئية
دولة الإمارات العربية المتحدة	5.1	3.0	5.0	4.5
دولة قطر	4.5	2.0	5.7	4.1
مملكة البحرين	4.3	2.9	5.5	3.8
المملكة العربية السعودية	4.4	1.6	5.6	3.5
المملكة المغربية	5.5	2.7	5.2	3.7
سلطنة عمان	4.4	2.2	5.5	3.7
جمهورية مصر العربية	5.0	2.5	6.2	4.1
المملكة الأردنية الهاشمية	5.3	3.3	4.8	4.0
الجمهورية التونسية	4.8	3.0	5.9	3.9
الجمهورية اللبنانية	5.0	2.5	5.5	3.7
دولة الكويت	3.3	1.9	5.3	3.1
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	2.8	1.5	6.0	3.7
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	3.2	2.9	5.9	3.7
الجمهورية اليمنية	2.4	1.3	5.9	2.8

الملحق رقم 4: المؤشر الرئيسي الثالث للسياحة و السفر (البنية التحتية)

نتائج المؤشر الرئيسي الثالث للسياحة والسفر بالدول العربية البنية التحتية

اسم الدولة	البنية التحتية للنقل الجوي	البنية التحتية للنقل الأرضي والبحري	البنية التحتية للخدمات السياحية
دولة الإمارات العربية المتحدة	5.8	4.9	5.4
دولة قطر	4.3	4.7	5.0
مملكة البحرين	3.5	5.2	4.9
المملكة العربية السعودية	3.7	3.3	4.7
المملكة المغربية	2.8	3.4	3.8
سلطنة عمان	3.0	3.9	4.1
جمهورية مصر العربية	2.9	3.0	3.2
المملكة الأردنية الهاشمية	2.6	3.0	4.1
الجمهورية التونسية	2.3	2.7	4.1
الجمهورية اللبنانية	2.4	2.9	4.3
دولة الكويت	2.5	3.5	3.8
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	2.1	2.5	2.1
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	1.6	2.0	2.4
الجمهورية اليمنية	1.5	2.0	2.2

ا

الملحق رقم 5: المؤشر الرابع للسياحة (الموارد الطبيعية و الثقافية)

نتائج المؤشر الرئيسي الرابع للسياحة والسفر بالدول العربية
الموارد الطبيعية والثقافية

اسم الدولة	الموارد الطبيعية	الموارد الثقافية واعمال السفر
الإمارات العربية المتحدة	2.6	2.2
دولة قطر	1.8	1.6
مملكة البحرين	1.7	1.3
المملكة العربية السعودية	2.0	2.6
المملكة المغربية	3.6	2.5
سلطنة عمان	2.6	1.9
جمهورية مصر العربية	2.5	3.3
المملكة الأردنية الهاشمية	2.3	1.3
الجمهورية التونسية	2.5	1.5
الجمهورية اللبنانية	2.1	1.4
دولة الكويت	1.9	1.2
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	2.2	2.1
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	2.7	1.0
الجمهورية اليمنية	2.2	1.7

الملحق رقم 6: هيكل الصادرات والواردات

2.9.هيكل الصادرات و الواردات
(القيم بملايين الدولارات الأمريكية)

		الواردات	الطاقة	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
2014		58 330	2 851	11 005	1 884	12 740	657	18 906	10 287
2015		51 646	2 352	9 329	1 508	11 512	579	16 593	9 773
2016		46 727	1 292	8 224	1 559	11 482	501	15 394	8 275
2017		46 059	1 992	8 438	1 528	10 985	611	13 992	8 513
	السداسي الأول	22 966	818	4 378	783	5 239	343	7 270	4 135
	السداسي الثاني*	23 093	1 174	4 060	744	5 746	268	6 722	4 378
	الثلاثي الأول	11 807	363	2 228	437	2 636	183	3 966	1 994
	الثلاثي الثاني	11 160	455	2 150	346	2 603	160	3 304	2 141
	الثلاثي الثالث	10 862	565	2 052	281	2 640	127	3 084	2 113
	الثلاثي الرابع*	12 231	610	2 008	463	3 106	141	3 638	2 265
	أكتوبر	4 255	216	638	151	1 141	37	1 306	766
	نوفمبر	3 916	254	671	159	963	37	1 055	777
	ديسمبر*	4 060	140	698	153	1 002	68	1 277	722
		(النسبة المئوية للواردات)							
2014		100	4,89	18,87	3,23	21,84	1,13	32,41	17,64
2015		100	4,55	18,06	2,92	22,29	1,12	32,13	18,92
2016		100	2,76	17,60	3,34	24,57	1,07	32,94	17,71
2017		100	4,32	18,32	3,32	23,85	1,33	30,38	18,48
	السداسي الأول	100	3,56	19,06	3,41	22,81	1,49	31,65	18,01
	السداسي الثاني	100	5,08	17,58	3,22	24,88	1,16	29,11	18,96
	الثلاثي الأول	100	3,07	18,87	3,70	22,32	1,55	33,59	16,89
	الثلاثي الثاني	100	4,07	19,26	3,10	23,33	1,44	29,61	19,19
	الثلاثي الثالث	100	5,20	18,90	2,59	24,31	1,17	28,39	19,45
	الثلاثي الرابع	100	4,98	16,42	3,78	25,39	1,15	29,75	18,52

		الصادرات	المحروقات**	الصادرات خارج المحروقات	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
2014		61 172	58 382	2 810	323	110	2 350	2	15	10
2015		35 138	33 081	2 057	239	105	1 685	-	17	11
2016		29 698	27 917	1 781	327	84	1 299	-	53	18
2017		35 132	33 203	1 930	349	73	1 410	-	78	20
	السداسي الأول	17 107	16 155	952	188	34	691	-	30	9
	السداسي الثاني*	18 025	17 048	977	161	39	719	-	47	11
	الثلاثي الأول	8 931	8 386	545	86	19	421	-	15	4
	الثلاثي الثاني	8 176	7 769	407	102	15	269	-	16	5
	الثلاثي الثالث	8 185	7 776	409	88	16	267	-	31	6
	الثلاثي الرابع*	9 840	9 272	569	73	23	452	-	16	5
	أكتوبر	2 866	2 710	156	25	9	117	-	4	1
	نوفمبر	3 304	3 100	204	29	6	162	-	6	1
	ديسمبر*	3 670	3 462	208	19	8	173	-	6	2
		(النسبة المئوية للصادرات)								
2014		100,00	95,41	4,59	0,53	0,18	3,84	0,003	0,02	0,02
2015		100,00	94,15	5,85	0,68	0,30	4,80	-	0,05	0,03
2016		100,00	94,00	6,00	1,10	0,28	4,37	-	0,18	0,06
2017		100,00	94,51	5,49	0,99	0,21	4,01	0,00	0,22	0,06
	السداسي الأول	100,00	94,43	5,57	1,10	0,20	4,04	0,00	0,18	0,05
	السداسي الثاني	100,00	94,58	5,42	0,89	0,22	3,99	0,00	0,26	0,06
	الثلاثي الأول	100,00	93,89	6,11	0,97	0,21	4,72	-	0,16	0,04
	الثلاثي الثاني	100,00	95,02	4,98	1,24	0,18	3,29	-	0,19	0,07
	الثلاثي الثالث	100,00	95,01	4,99	1,08	0,20	3,27	-	0,38	0,08
	الثلاثي الرابع	100,00	94,22	5,78	0,74	0,23	4,59	0,00	0,17	0,05

المصدر : المديرية العامة للجمارك
(*)معطيات مؤقتة
(**) معطيات حالة البترول

الملحق رقم 7:هيكل الصادرات و الواردات

2.9.هيكل الصادرات و الواردات
(القيم بملايين الدولارات الأمريكية)

	الواردات	المواد الغذائية	الطاقة	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية	واردات أخرى
2019 *	44 632	7 694	1 369	1 921	9 840	437	10 845	7 934	4 592
الثلاثي الأول	12 577	1 836	158	499	2 776	118	3 232	2 205	1 753
الثلاثي الثاني	11 481	2 097	137	501	2 780	124	2 660	2 223	960
الثلاثي الثالث	10 374	1 969	480	453	2 229	113	2 524	1 906	699
الثلاثي الرابع	10 200	1 791	594	469	2 055	83	2 428	1 600	1 180
2020	35 547	7 723	890	2 199	7 614	198	8 697	5 577	2 649
الثلاثي الأول	9 906	1 848	445	562	1 858	60	2 519	1 448	1 166
الثلاثي الثاني	8 064	2 229	160	560	1 871	45	1 579	1 209	411
الثلاثي الثالث	8 774	1 775	161	491	1 995	47	2 221	1 464	620
الثلاثي الرابع	8 803	1 871	124	586	1 890	46	2 378	1 456	452
2021 *	27 973	6 624	407	2 500	5 370	198	7 270	4 283	1 321
الثلاثي الأول	9 432	2 221	143	641	1 663	65	2 425	1 458	815
الثلاثي الثاني	9 502	2 371	144	928	1 900	78	2 543	1 387	151
الثلاثي الثالث	9 039	2 032	120	931	1 807	55	2 302	1 438	354

(النسبة المئوية للواردات)

2019 *	100	17,24	3,07	4,30	22,05	0,98	24,30	17,78	10,29
الثلاثي الأول	100	14,60	1,26	3,97	22,07	0,94	25,70	17,53	13,94
الثلاثي الثاني	100	18,26	1,19	4,36	24,21	1,08	23,17	19,36	8,36
الثلاثي الثالث	100	18,98	4,63	4,37	21,48	1,09	24,33	18,37	6,74
الثلاثي الرابع	100	17,56	5,82	4,60	20,15	0,81	23,81	15,69	11,57
2020	100	21,73	2,50	6,19	21,42	0,56	24,47	15,69	7,45
الثلاثي الأول	100	18,66	4,49	5,68	18,75	0,60	25,43	14,61	11,77
الثلاثي الثاني	100	27,64	1,98	6,95	23,20	0,56	19,58	14,99	5,09
الثلاثي الثالث	100	20,23	1,83	5,60	22,74	0,53	25,32	16,69	7,07
الثلاثي الرابع	100	21,26	1,41	6,66	21,48	0,52	27,01	16,54	5,13
2021 *	100	23,68	1,45	8,94	19,20	0,71	25,99	15,31	4,72
الثلاثي الأول	100	23,55	1,51	6,80	17,63	0,69	25,71	15,46	8,64
الثلاثي الثاني	100	24,95	1,52	9,77	19,99	0,82	26,76	14,59	1,59
الثلاثي الثالث	100	22,48	1,33	10,30	19,99	0,60	25,47	15,91	3,92

	الصادرات	الطاقة**	الصادرات خارج المحروقات	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
2019 *	35 312	33 244	2 068	408	96	1 445	0	83	36
الثلاثي الأول	9 410	8 848	562	112	26	385	0	29	9
الثلاثي الثاني	8 513	7 976	537	97	23	387	0	20	11
الثلاثي الثالث	8 335	7 850	485	99	28	326	0	24	7
الثلاثي الرابع	9 055	8 570	484	100	19	346	-	10	9
2020	21 925	20 016	1 909	437	71	1 287	0	77	37
الثلاثي الأول	6 782	6 305	477	112	15	326	0	16	8
الثلاثي الثاني	4 321	3 874	448	102	14	298	0	29	4
الثلاثي الثالث	5 136	4 689	447	94	20	299	0	24	10
الثلاثي الرابع	5 686	5 148	537	129	21	364	0	8	15
2021 *	26 402	23 387	3 015	415	123	2 381	1	48	47
الثلاثي الأول	7 725	6 957	768	172	29	539	0	13	16
الثلاثي الثاني	9 550	8 539	1 011	113	49	820	0	12	16
الثلاثي الثالث	9 127	7 890	1 237	130	46	1 022	0	23	15

(النسبة المئوية للصادرات)

2019 *	100	94,14	5,86	1,16	0,27	4,09	0,00	0,23	0,10
الثلاثي الأول	100	94,03	5,97	1,19	0,28	4,09	0,00	0,31	0,10
الثلاثي الثاني	100	93,69	6,31	1,14	0,27	4,54	0,00	0,23	0,13
الثلاثي الثالث	100	94,19	5,81	1,19	0,33	3,91	0,00	0,29	0,09
الثلاثي الرابع	100	94,65	5,35	1,10	0,21	3,83	0,00	0,11	0,10
2020	100	91,29	8,71	1,99	0,32	5,87	0,00	0,35	0,17
الثلاثي الأول	100	92,96	7,04	1,65	0,23	4,81	0,00	0,24	0,12
الثلاثي الثاني	100	89,64	10,36	2,37	0,33	6,90	0,00	0,67	0,09
الثلاثي الثالث	100	91,30	8,70	1,84	0,38	5,82	0,00	0,46	0,20
الثلاثي الرابع	100	90,55	9,45	2,27	0,37	6,40	0,00	0,14	0,26
2021 *	100	88,58	11,42	1,57	0,47	9,02	0,00	0,18	0,18
الثلاثي الأول	100	90,06	9,94	2,22	0,37	6,97	0,00	0,17	0,20
الثلاثي الثاني	100	89,42	10,58	1,19	0,51	8,59	0,00	0,12	0,17
الثلاثي الثالث	100	86,45	13,55	1,43	0,50	11,20	0,00	0,25	0,17

المصدر: المديرية العامة للجمارك
(*)معطيات مؤقتة

الملحق رقم 8: توزيع الناتج الداخلي الخام حسب القطاعات

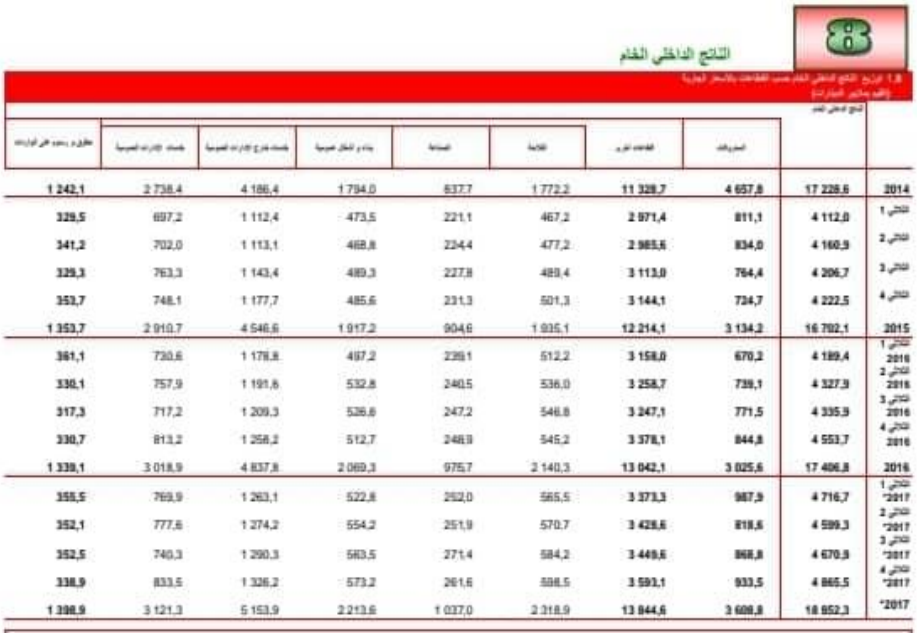

8 الناتج الداخلي الخام

1.8 توزيع الناتج الداخلي الخام حسب القطاعات بالأسعار الجارية
(القيم بملايين الدينارات)

	الناتج الداخلي الخام	الخدمات	قطاعات أخرى	الفلاحة	الصناعة	بناء و أشغال عمومية	خدمات خارج الإدارات العمومية	خدمات الإدارات العمومية	حقوق و رسوم على الواردات
2014	17 228,6	4 657,8	11 328,7	1 772,2	837,7	1 794,0	4 186,4	2 738,4	1 242,1
2015	16 702,1	3 134,2	12 214,1	1 935,1	904,6	1 917,2	4 546,6	2 910,7	1 353,7
2016	17 406,8	3 025,6	13 042,1	2 140,3	975,7	2 069,3	4 837,8	3 018,9	1 339,1
2017*	18 852,3	3 608,8	13 844,6	2 318,9	1 037,0	2 213,6	5 153,9	3 121,3	1 398,9
2015 T1	4 112,0	811,1	2 971,4	467,2	221,1	473,5	1 112,4	697,2	329,5
2015 T2	4 160,9	834,0	2 985,6	477,2	224,4	468,8	1 113,1	702,0	341,2
2015 T3	4 206,7	764,4	3 113,0	489,4	227,8	489,3	1 143,4	763,3	329,3
2015 T4	4 222,5	724,7	3 144,1	501,3	231,3	485,6	1 177,7	748,1	353,7
2016 T1	4 189,4	670,2	3 158,0	512,2	239,1	497,2	1 178,8	730,6	361,1
2016 T2	4 327,9	739,1	3 258,7	536,0	240,5	532,8	1 191,6	757,9	330,1
2016 T3	4 335,9	771,5	3 247,1	546,8	247,2	536,6	1 209,3	717,2	317,3
2016 T4	4 553,7	844,8	3 378,1	545,2	248,9	512,7	1 256,2	813,2	330,7
2017* T1	4 716,7	987,9	3 373,3	565,5	252,0	522,8	1 263,1	769,9	355,5
2017* T2	4 599,3	818,6	3 428,6	570,7	251,9	554,2	1 274,2	777,6	352,1
2017* T3	4 670,9	868,8	3 449,6	584,2	271,4	563,5	1 290,3	740,3	352,5
2017* T4	4 865,5	933,5	3 593,1	598,5	261,6	573,2	1 326,2	833,5	338,9

8 الناتج الداخلي الخام

1.8 توزيع الناتج الداخلي الخام حسب القطاعات بالأسعار الجارية
(القيم بملايين الدينارات)

	الناتج الداخلي الخام	الخدمات	قطاعات أخرى	الفلاحة	الصناعة	بناء و أشغال عمومية	خدمات خارج الإدارات العمومية	خدمات الإدارات العمومية	حقوق و رسوم على الواردات
2015	16 712,7	3 134,2	12 224,7	1 935,1	919,4	1 917,2	4 553,1	2 899,9	1 353,8
2016	17 514,6	3 025,6	13 093,4	2 140,3	979,3	2 072,9	4 841,3	3 059,6	1 295,6
2017	18 876,2	3 699,7	15 176,6	2 219,1	1 040,8	2 203,7	5 163,5	3 072,0	1 477,5
2018	20 259,0	4 547,8	14 213,2	2 427,0	1 127,9	2 346,5	5 305,3	3 006,5	1 498,0
2019	20 284,2	3 910,1	14 807,1	2 429,4	1 198,5	2 481,4	5 577,6	3 120,2	1 567,0
2020 T1	4 752,2	752,3	3 621,8	642,3	285,1	602,4	1 239,1	852,9	378,1
2020 T2	4 278,7	568,1	3 357,9	646,2	285,7	513,7	1 087,6	824,7	352,7
2020 T3	4 619,0	605,3	3 637,3	648,9	291,5	635,6	1 222,2	839,1	376,4
2020 T4	4 733,9	649,4	3 715,1	661,1	291,2	646,4	1 274,1	842,3	369,4
2020 Année	18 383,8	2 575,1	14 332,1	2 598,5	1 153,5	2 398,1	4 823,0	3 359,0	1 476,8
2021* T1	4 928,4	728,2	3 800,4	690,4	311,2	647,1	1 299,2	852,5	399,8
2021* T2	4 636,3	467,4	3 774,1	688,2	332,9	639,2	1 299,3	814,5	394,8

الملحق رقم 9: السياحة الوافدة في الدول العربية

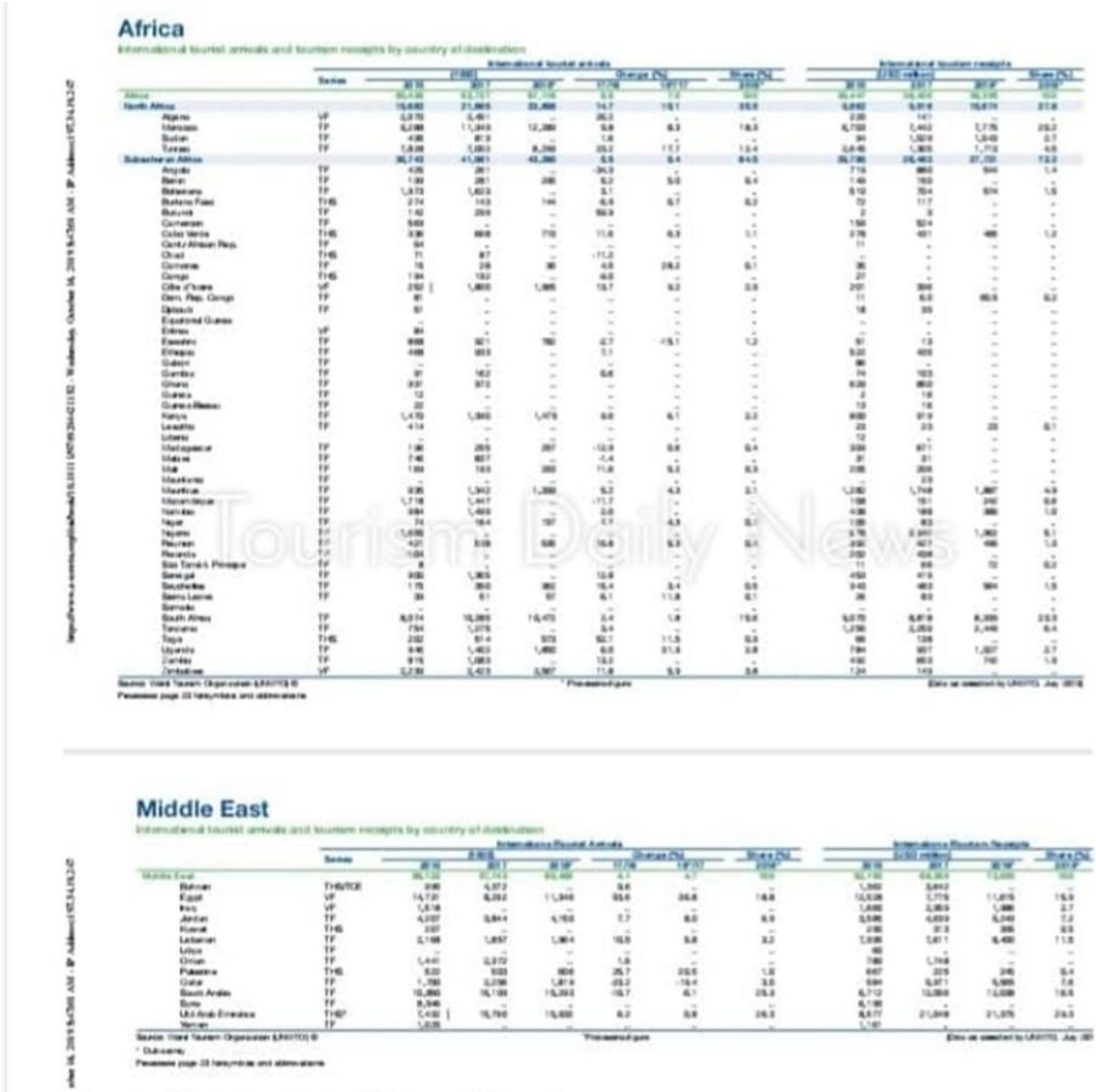

Africa

International tourist arrivals and tourism receipts by country of destination

	Series	International tourist arrivals (1000)			Change (%)		Share (%)	International tourism receipts (USD million)			Share (%)
		2016	2017	2018*	17/16	18*/17	2018*	2016	2017	2018*	2018*
Africa		54,439	62,157	67,106	14.2	8.0	100	44,137	46,400	48,336	100
North Africa		15,630	21,865	23,888	39.9	9.3	35.6	9,842	9,916	10,670	22.1
Algeria	VF	2,570	3,451	..	34.2	..	..	220	141	..	..
Morocco	TF	10,177	11,349	12,288	11.5	8.3	18.3	6,722	7,440	7,776	16.1
Sudan	TF	1,091	1,113	..	2.0	..	..	91	1,029	1,040	2.2
Tunisia	TF	1,810	5,953	8,200	229.0	37.7	12.2	2,810	1,305	1,772	3.7
Sub-Saharan Africa		38,740	41,961	43,200	8.3	2.9	64.4	34,736	36,483	37,720	78.0
Angola	TF	426	261	..	-38.9	..	..	716	862	944	1.4
Benin	TF	199	261	288	31.2	10.3	0.4	146	150	..	..
Botswana	TF	1,373	1,523	..	11.1	..	..	510	554	574	1.2
Burkina Faso	THS	274	143	144	-47.8	0.7	0.2	72	117	..	..
Burundi	TF	142	259	..	82.9	..	..	2	6	..	..
Cameroon	TF	549	..	..	..	..	..	156	524	..	..
Cabo Verde	THS	536	668	710	11.6	6.3	1.1	378	451	486	1.0
Central African Rep.	TF	64	..	..	..	..	..	11	..	..	..
Chad	THS	71	87	..	11.3	..	..	..	..	..	..
Comoros	TF	18	28	36	48.8	28.2	0.1	36	..	..	..
Congo	THS	194	183	..	4.8	..	..	27	..	..	..
Côte d'Ivoire	VF	252	1,855	1,995	13.7	8.2	3.0	291	396	..	..
Dem. Rep. Congo	TF	81	..	..	..	..	..	11	63	66.5	0.2
Djibouti	TF	51	..	..	..	..	..	18	35	..	..
Equatorial Guinea		..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Eritrea	VF	84	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Eswatini	TF	868	921	780	6.1	-15.1	1.2	91	13	..	..
Ethiopia	TF	498	853	..	7.1	..	..	520	455	..	..
Gabon	TF	..	..	..	..	..	..	86	..	..	..
Gambia	TF	91	162	..	0.6	..	..	74	103	..	..
Ghana	TF	837	972	..	..	..	..	630	850	..	..
Guinea	TF	12	..	..	..	..	..	2	19	..	..
Guinea-Bissau	TF	22	..	..	..	..	..	13	14	..	..
Kenya	TF	1,470	1,560	1,478	6.0	6.1	2.2	800	919	..	..
Lesotho	TF	414	..	..	..	..	..	33	33	35	0.1
Liberia		..	..	..	..	..	..	12	..	..	..
Madagascar	TF	196	205	207	13.9	0.9	0.4	339	371	..	..
Malawi	TF	746	837	..	11.4	..	..	31	31	..	..
Mali	TF	184	183	200	11.8	9.3	0.3	206	209	..	..
Mauritania	TF	..	..	..	..	..	..	10	23	..	..
Mauritius	TF	935	1,342	1,396	9.2	4.3	2.1	1,230	1,748	1,887	4.9
Mozambique	TF	1,718	1,441	..	11.7	..	..	198	191	242	0.6
Namibia	TF	994	1,400	..	3.0	..	..	436	188	386	1.0
Niger	TF	71	164	157	0.7	4.3	0.2	100	83	..	..
Nigeria	TF	1,000	..	..	..	..	..	378	2,001	1,960	5.1
Reunion	TF	421	508	526	19.6	3.3	0.1	450	467	496	1.3
Rwanda	TF	1,054	..	..	..	..	..	282	458	..	..
Sao Tome & Principe	TF	8	..	..	..	..	..	11	66	72	0.2
Senegal	TF	856	1,365	..	13.8	..	..	450	419	..	..
Seychelles	TF	175	350	362	15.4	3.4	0.5	340	483	504	1.3
Sierra Leone	TF	39	61	67	6.1	11.8	0.1	36	63	..	..
Somalia		..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
South Africa	TF	8,674	10,285	10,472	3.4	1.8	15.6	9,570	8,819	8,355	23.3
Tanzania	TF	794	1,076	..	3.4	..	..	1,236	2,053	2,146	6.4
Togo	THS	232	514	533	82.1	11.5	0.8	96	138	..	..
Uganda	TF	946	1,402	1,650	6.6	21.5	3.8	784	907	1,027	2.7
Zambia	TF	815	1,083	..	13.2	..	..	440	663	740	1.9
Zimbabwe	VF	2,239	2,423	2,567	11.8	5.9	3.8	134	149	..	..

Source: World Tourism Organization (UNWTO) ©
* Provisional figure
Data as reported by UNWTO, July 2018
Please see page 23 for symbols and abbreviations

Tourism Daily News

Middle East

International tourist arrivals and tourism receipts by country of destination

	Series	International tourist arrivals (1000)			Change (%)		Share (%)	International tourism receipts (USD million)			Share (%)
		2016	2017	2018*	17/16	18*/17	2018*	2016	2017	2018*	2018*
Middle East		56,130	61,743	63,488	10.1	2.8	100	42,130	44,804	43,000	100
Bahrain	THS/TCE	698	4,372	..	5.6	..	..	1,360	3,842	..	..
Egypt	VF	14,731	8,262	11,346	53.6	36.8	18.8	13,528	7,776	11,615	15.9
Iraq	VF	1,518	..	..	..	..	..	1,600	2,359	1,980	2.7
Jordan	TF	4,037	3,841	4,153	7.7	8.0	6.9	3,595	4,009	5,240	7.2
Kuwait	THS	227	..	..	..	..	..	216	213	356	0.5
Lebanon	TF	2,168	1,857	1,964	15.0	5.8	3.2	7,006	3,611	8,450	11.5
Libya	TF	..	..	..	..	..	..	60	..	..	..
Oman	TF	1,441	2,372	..	1.8	..	..	780	1,748	..	..
Palestine	THS	533	933	909	25.7	23.5	1.5	847	205	245	0.4
Qatar	TF	1,700	2,278	1,819	33.2	19.4	3.0	594	5,971	5,000	7.6
Saudi Arabia	TF	15,286	15,139	15,353	15.7	6.1	25.3	6,712	13,354	13,000	19.5
Syria	TF	8,346	..	..	..	..	..	6,136	..	..	..
United Arab Emirates	THS*	1,432	15,790	15,900	6.2	0.8	24.3	8,677	21,000	21,375	29.3
Yemen	TF	1,035	..	..	..	..	..	1,191	..	..	..

Source: World Tourism Organization (UNWTO) ©
* Provisional figure
Data as reported by UNWTO, July 2018
* Estimate
Please see page 23 for symbols and abbreviations

إحصائيات منظمة السياحة العالمية

الملحق رقم 10: مساهمة السياحة في التوظيف في الجزائر

TRAVEL & TOURISM'S CONTRIBUTION TO EMPLOYMENT

Travel & Tourism generated 320,000 jobs directly in 2017 (2.8% of total employment) and this is forecast to grow by 3.0% in 2018 to 329,500 (2.9% of total employment). This includes employment by hotels, travel agents, airlines and other passenger transportation services (excluding commuter services). It also includes, for example, the activities of the restaurant and leisure industries directly supported by tourists.

By 2028, Travel & Tourism will account for 399,000 jobs directly, an increase of 1.9% pa over the next ten years.

ALGERIA: DIRECT CONTRIBUTION OF TRAVEL & TOURISM TO EMPLOYMENT

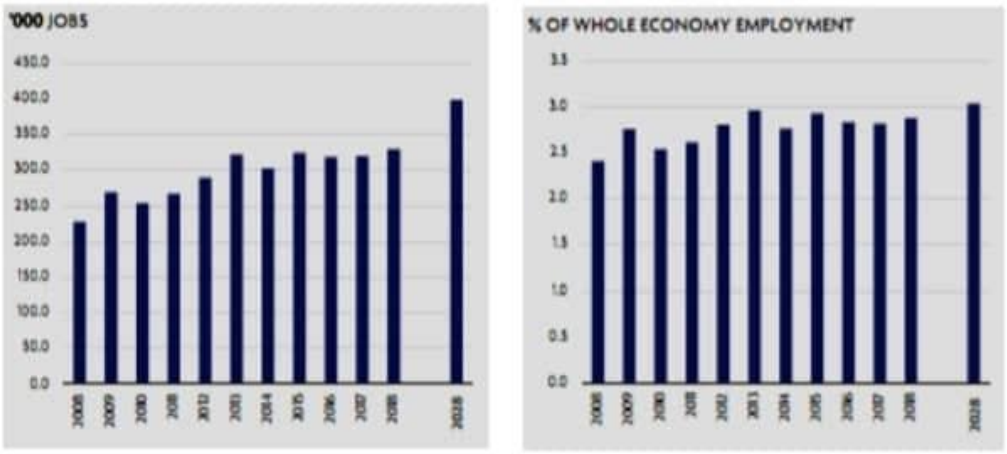

The total contribution of Travel & Tourism to employment (including wider effects from investment, the supply chain and induced income impacts, see page 2) was 678,500 jobs in 2017 (6.0% of total employment). This is forecast to rise by 0.9% in 2018 to 685,000 jobs (6.0% of total employment).

By 2028, Travel & Tourism is forecast to support 848,000 jobs (6.5% of total employment), an increase of 2.1% pa over the period.

ALGERIA:TOTAL CONTRIBUTION OF TRAVEL & TOURISM TO EMPLOYMENT

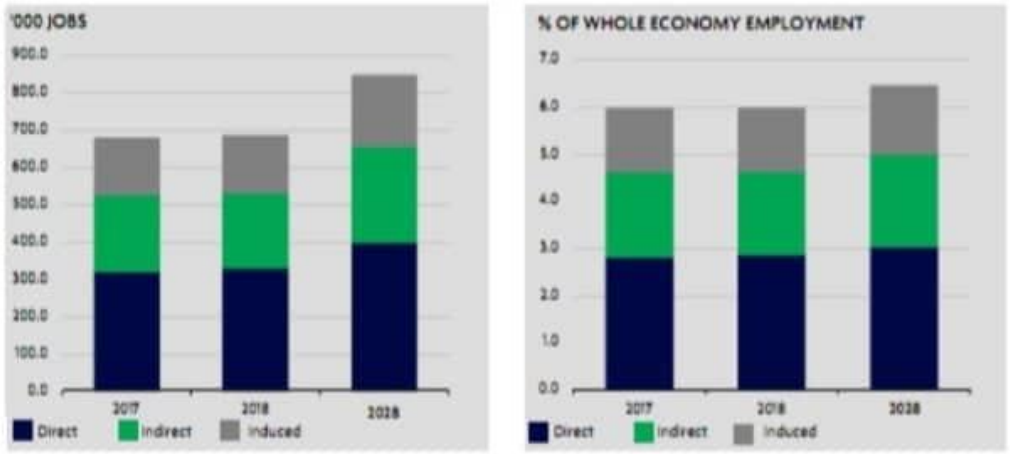

الملحق رقم 11: المساهمة الاقتصادية للسياحة و السفر في الجزائر

THE ECONOMIC CONTRIBUTION OF TRAVEL & TOURISM: REAL 2017 PRICES

ALGERIA (DZDbn, real 2017 prices)	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018E	2028F
1. Visitor exports	22.3	25.1	27.3	37.8	27.3	27.6	29.4	52.7
2. Domestic expenditure (includes government individual spending)	718.3	803.3	779.9	855.3	855.6	862.3	884.6	1120.1
3. Internal tourism consumption (= 1 + 2)	740.6	828.4	807.3	893.0	882.9	889.9	914.0	1172.8
4. Purchases by tourism providers, including imported goods (supply chain)	-224.3	-254.6	-248.7	-281.6	-277.5	-279.5	-286.2	-376.9
5. Direct contribution of Travel & Tourism to GDP (= 3 + 4)	516.3	573.8	558.6	611.4	605.3	610.4	627.8	796.0
Other final impacts (indirect & induced) 6 Domestic supply chain	187.2	208.0	202.5	221.7	219.5	221.3	227.6	288.6
7. Capital investment	141.6	146.3	156.6	191.7	209.5	202.5	187.7	286.3
8. Government collective spending	31.3	30.4	32.3	35.7	35.5	34.8	34.4	38.1
9. Imported goods from indirect spending	-23.4	-26.1	-27.1	-52.5	-57.6	-53.8	-52.3	-71.1
10. Induced	216.8	234.3	228.5	240.4	242.0	247.2	250.9	340.4
11. Total contribution of Travel & Tourism to GDP (= 5 + 6 + 7 + 8 + 9 + 10)	1,069.7	1,166.7	1,151.3	1,248.4	1,254.1	1,262.4	1,276.2	1,678.4
Employment impacts ('000) 12. Direct contribution of Travel & Tourism to employment	289.2	321.9	302.2	324.6	318.3	320.1	329.5	398.6
13. Total contribution of Travel & Tourism to employment	617.9	678.3	645.8	682.9	677.6	678.8	685.2	847.5
Other indicators 14. Expenditure on outbound travel	43.6	38.5	51.1	77.8	61.5	69.5	73.6	94.1

الملحق رقم12: الجمهورية الجزائرية

المؤشر	2012	2013	2014	2015	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب [1]
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة.	3.40	2.80	3.80	3.90	0.346	8
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الثابتة).	4,581	4,618	4,701	4,794	-0.576	13
معدل التضخم.	8.89	3.25	2.92	4.78	0.067	15
معدل البطالة.	11.00	9.80	9.50	10.10	0.071	13
معدل نمو مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي.	..	3.37	8.09	-7.66	0.106	13
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي مليار دولار امريكي.	-10.1	-3.2	-14.0	-35.1	-0.171	18
الايرادات العامة (بدون المنح) مليار دولار امريكي.	81.74	75.53	73.34	58.15	-0.391	11
الايرادات الضريبية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	11.8	12.2	12.9	13.4	0.291	11
القطاع النقدي والمصرفي						
معدل نمو الأصول الأجنبية.	7.36	1.95	3.33	-2.44	-0.121	11
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك .	29.32	34.61	39.24	36.04	-0.535	15
كفاية رأس المال (%).	..	21.50	16.00	..	1.197	2
العائد على الاصول (%).	1.90	1.90	2.00	..	1.271	3
القروض المتعثرة الى إجمالي القروض (%).	11.73	10.56	9.21	9.45	-0.453	17
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري.	65.35	63.63	62.51	..	-0.526	13
الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار امريكي).	191.3	194.7	187.2	173.0	0.412	5
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر	34.31	32.78	28.20	25.92	1.363	4
الحساب الجاري (مليون دولار امريكي).	17,757	12,488	757	-4,230	-0.030	7
ثانيا : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
الانفاق الحكومي الرأسمالي (مليون دولار أمريكي)	..	23,575	30,511	31,740	0.553	4
حصة الفرد من استهلاك الكهرباء (كيلووات)	1,122	1,236	1,277	..	-0.744	17
النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم).	15	18	22	25	-0.516	16
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	97.5	100.8	108.4	113.0	-0.513	15
مصادر المياه المحسنة (كنسبة من السكان الذين لديهم إمكانية الوصول)	84.9	84.5	84.0	83.6	-0.393	18
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة.	-0.54	-0.54	-0.48	-0.51	-0.448	16
سيادة القانون.	-0.75	-0.66	-0.73	-0.83	-0.761	16
الفساد الاداري.	-0.47	-0.47	-0.62	-0.68	-0.378	15
قطاع بيئة الاعمال						
بدء النشاط التجاري.	..	73.1	74.1	76.1	-0.516	14
تسجيل الملكية.	..	50.6	43.8	43.8	-1.033	21
الحصول على الائتمان.	..	18.8	10.0	10.0	-1.131	18
حماية المستثمرين.	..	30.0	33.3	33.3	-1.253	20
دفع الضرائب.	..	41.6	45.0	46.1	-1.353	20